جامعة مؤتة
عمادة الدراسات لعليا

"أثر التحولات في السياسة التركية" خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية (2002-2013م)"

اعداد الطالب
محمد فلاح النومسي

اشراف
الدكتور احمود أبو سليم

رسالة مقدمة إلى عمـادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــة
الماجستير في العلاقات الدولية قسم علوم السياسـة

جامعة مؤتة 2013

الإهداء

لا يسعني وقد انتهيت من هذا العمل العلمي الطموح إلا أن أتقدم بإهداء هذا العمل لكل من ساهم في خروجه على هذه الصورة..... فلولا توفيق الله سبحانه وتعالى قبل كل شي ما كنت لأصل.

أهدي عملي المتواضع.......

إلى والدتي حفظها الله ورعاها.

إلى الدكتور الغالي على قلبي الدكتور احمود أبو سليم.

إلى زوجتي التي عانت معي أوقات الدراسة لحظة بلحظة وتحملت عناء السفر بمرافقتي. إلى إخوتي والأهل جمعياً.

ولكل من يحترم العلم ويطمح نحو الأعالي

محمد النومسي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي له الشكر على ما أتم لي هذه الرسالة، وعلى ما أتم لي هذه المسيرة العلمية، فهو وحده الذي يعين عبده على ما يحل به، وله وحده الشكر على توفيقه وامتنانه.

لا بد لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أُستاذي الدكتور احمود أبو سليم المشرف على رسالتي، الذي ساهم في إخراج هذه الدراسة على الصورة الأمثل والهيئة الأكمل فما ادخر من جهده جهداً، فله الشكر الجزيل على ما تكرم به من عون ومساعدة.

كما لا يفوتني أ ـ ن أشكر الأساتذة الكرام والعلماء الجلاء أعضاء هيئة المناقشة على ما كابدوه من عناء قراءة الرسالة وتنقيحها، وإخراجها على وجهها الصحيح السليم، فلا شك أن ملحوظاتهم ستكون محط عنايتي، ومكان اهتمامي، إذ من الأهمية بمكان عندي أن تخرج الدراسة على أكمل صورة.

وأخيراً فإني أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة مؤتة الحبيبة إلى قلوبنا جميعاً على ما نلنا فيها من العلم والمعرفة، وعلى ما تتلمذنا فيها على أيدي أساتذتها الكرام.

محمد النومسي

فهرس المحتويات

الملخص

أثر التحولات في السياسة التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية (2002-2013م)

محمد النومسي

جامعة مؤتة 2013

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر التحولات في السياسة التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية(2002-2013م)، حيث ركزت على العلاقات الثنائية التركية الإسرائيلية في مجالاتها وأبعادها المختلفة والمتعددة، واستعرضت الدارسة نشأة وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية ومن ثم العلاقات الثنائية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، كما تم تسليط الضوء على المحددات الداخلية والخارجية التي أدت إلى نشأة العلاقة وتطورها بين البلدين. كما استعرضت الدراسة ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا وجذوره التاريخية، وانتهت الدراسة بطرح الإستنتاجات للعلاقات التركية الإسرائيلية.

وبإستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج تحليل النظم توصلت الدراسة إلى أهم النتائج كما يلي:

حاولت تركيا أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحها مع إسرائيل وتقوية علاقتها مع الدول العربية.

إن رغبة تركيا في بناء علاقات ايجابية مع محيطها العربي والإسلامي في ظل علاقتها المتميزة مع إسرائيل جعلها وسيطاً محتملاً للعب دورٍ إيجابي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

سيطرت حزب العدالة والتنمية التركي على أنظمة الحكم في الدولة يدفع بإتجاه تعزيز العلاقات التركية -العربية العمق العربي والإسلامي مع تركيا.

Abstract

**Influence of changes in Turkish politics through
The rule of the Justice and Development Party on Turkish-Israeli Cooperation (2002-2013)**

Mohammed Al-nomcy

Mu'tah University- 2013

This study aimed to identified the impact of Turkish politics during the rule of the Justice and Development Party on the Turkish-Israeli cooperation (2002-2013), it focused on bilateral relations, Turkish-Israeli in their respective fields and dimensions of the various and multi- reviewed study the origins and evolution of Turkish-Israeli relations and then bilateral relations through the rule of the justice and development Party , as was the highlight of the internal and external determinants that led to the genesis and evolution of the relationship between the two countries. The study also reviewed the circumstances of the emergence of the Justice and Development Party in Turkey and its historical roots , and the study concluded of Turkish-Israeli relations.

And using descriptive analytical method and approach systems analysis study found the most important results are as follows:

Turkey tried to make herself a fixture in the region by maintaining a relationship and interests with Israel and strengthen its relationship with the Arab countries.

That Turkey 's desire to build positive relations with its Arab and Muslim world in light of its unique relationship with Israel, making it a potential mediator to play a positive role in the Israeli - Palestinian conflict.

Took control of the Justice and Development Party , the Turkish systems of governance in the state is pushing to promote and strengthen relations Turkish - Arabic Arab and Islamic depth with Turkey.

الفصل الأول
مقدمة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

شهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام 2002م، تغيرات عدة في التوجهات والتحركات، إذ باتت تعتمد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، الأمر الذي حول تركيا إلى مركز مهم في السياسة الإقليمية والدولية.

ارتكزت الإستراتيجية التركية فيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية على سياسة "تصفير المشكلات" والتي تعتمد على إنهاء مشكلات تركيا مع جميع الأطراف والدول، بحيث تصبح تركيا دولة مركزية اقليميا وربما عالميا، أي أن تكون على مسافة من الجميع ولها دور فعال ومبادر في كل القضايا الدولية، وموجود في قلب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات إقتصادية وثقافية، إضافة إلى ذلك إتباع سياسة تعدد الاتجاهات والمحاور والتي تعني أن تفتح علاقاتها مع الجميع، وتقيم علاقات متنوعة وعلى جميع المستويات مع كافة الاطراف، ولا تربط علاقاتها بمحور على حساب محاور أخرى أو ضده أو بديلاً عنه **(نور الدين، 2004: 143).**

أما على المستوى الإقليمي فقد أدت العلاقات التركية-الإسرائيلية تاريخياً إلى إحداث تصدع في علاقات تركيا مع بعض الدول العربية، اتضح ذلك إبان العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م من خلال موقف تركيا المساند لإسرائيل في الحرب، وتصويتها ضد استقلال الجزائر في الأمم المتحدة عام 1962م ودورها في حلف بغداد إلى غير ذلك من تغاضيها عن إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقاعدة "أنجرليك" والحصول على موافقة مسبقة من الحكومة التركية أثناء التدخل الأمريكي في العراق، وكثير من القضايا التي أدت إلى إحداث نوع من الجفاء بين تركيا والبلدان العربية، إلى حين صعود حزب العدالة والتنمية الذي عمل على إعادة التوازن مع المحيط العربي والإسلامي **(الضميري، 2002: 12).**

فمنذ صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا بزعامة رجب طيب أردغان زادت محاولات تركيا في إيجاد نوع من التوازن في علاقاتها الخارجية مع الجميع بمن فيهم العالمين: العربي والإسلامي، فربطت بدايةً علاقاتها بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كعلاقة إستراتيجية للاستقواء بالخارج على الداخل، واستثمار هذه العلاقة ضد المؤسسة العسكرية في الداخل التي تعمل على المحافظة على المبادئ العلمانية الآتاتوركية، ثم قامت بتحسين علاقاتها مع البلدان العربية والإسلامية في محاولة لإعادة صياغة العلاقات الخارجية التركية في الاقليم من جديد.

إلا أن تحسن العلاقات التركية العربية أدى إلى إثارة المخاوف الإسرائيلية. وذلك بسبب تلاقي المصالح التركية-العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضر بمصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر، ثم التدخل الإسرائيلي العسكري والإستخباراتي في كردستان العراق، وما نجم عنه من تهديد فعلي للأمن القومي التركي **(خماش،2010: 11)**.

ومن الواضح، أن العلاقات التركية-الإسرائيلية بدأت شهدت تراجعاً نسبياً بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون أول/ديسمبر 2008م حيث أودى ذلك العدوان بحياة أكثر من 1500 فلسطيني، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء التركي أردوغان لوصف تلك الجرائم بأنها سياسة "إرهاب الدولة"، ولعل موقف الأخير من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز إبان العدوان الإسرائيلي أثناء جلسة منتدى دافوس الإقتصادي دليل واضح على السياسة الجديدة التي إنتهجتها تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إتجاه الحليفة إسرائيل.

ولم تقف الأمور عند ذلك الحد، بل تعاظمت حتى كادت أن تحدث أزمة بين الطرفين بسبب الدراما التركية التي أظهرت إسرائيل كدولة مجرمة تمارس الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين. حيث أحدث ذلك ردة فعل غاضبة من طرف إسرائيل، تمثلت في إهانة السفير التركي في إسرائيل بجلوسه على كرسي أقل ارتفاعاً من غيره، دون وضع العلم التركي بجوار العلم الإسرائيلي، وذلك خلال اجتماع نائب وزير الخارجية الإسرائيلي بالسفير التركي في إسرائيل الأمر الذي دعا تركيا إلى التهديد علانية بسحب السفير التركي من تل أبيب. إلا أن إسرائيل قدمت اعتذاراً رسمياً

لتركيا، لكنها لم تنجح بتقديم الاعتذار عن مقتل تسعة أتراك كانوا على متن سفينة مرمرة التركية، القادمة لكسر الحصار عن قطاع غزة ضمن سفن أسطول الحرية**(عبد القادر،2010)**.

إن حالة الفتور بين تركيا وإسرائيل جاءت مع انفتاح الأولى تجاه العالم العربي والإسلامي، والتقارب مع التوجهات العربية، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، ولعل أبرز تلك المؤشرات هي تقديم تركيا طلباً لعضوية مراقب في الجامعة العربية **(الغنوشي،2003)** والمشاركة في القمة العربية الاستثنائية بقطر إبان العداون على غزة أو ما أطلق عليه عملية الرصاص المصبوب (Cast Lead Operation) نهاية كانون أول/ديسمبر 2008م، وغير ذلك من مؤشرات، كتخفيف حدة التوتر في العلاقات التركية- السورية وفتح الحدود بين البلدين.

2.1 مشكلة الدراسة

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، شهدت السياسة الخارجية التركية إنفتاحاً على محيطها الإقليمي، وأصبحت تلعب دوراً بارزاً ومهماً في القضايا الإقليمية واتسمت العلاقات التركية - الإسرئيلية بالتأرجح والتذبذب خلال تلك الفترة، بسبب العديد من التطوارت الإقليمية والدولية، فقد كانت تركيا تبحث من خلال علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل عن مكاسب أكبر من ناحية الدور الإقليمي والمكاسب الإقتصادية والعسكرية والتجارية وغيرها، إلا أنها مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم تغيرت، بسبب توجه حزب العدالة والتنمية نحو عمقها الاستراتيجي، المتمثل ببعض دول وسط آسيا وبعض الدول العربية والإسلامية؛ وذلك لإدراك حزب العدالة بالتردد وربما عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في قبول عضوية تركيا في هذا الاتحاد؛ مما أثر سلباً على العلاقات التركية-الإسرائيلية.

وبالتالي، فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على أثر التحولات في السياسة التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية منذ عام 2002م وحتى عام 2013م.

3.1 أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة من خلال طرح مشكلة الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما أثر التحولات في السياسة التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الفترة من 2002م إلى 2013م؟

وكما تحاول الدراسة الاجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية ويمكن اجمال هذه التساؤلات بما يلي:

1. ما هي عوامل تطور العلاقات التركية -الإسرائيلية؟
2. كيف أثرت المحددات الداخلية والخارجية في تطور العلاقات بين البلدين؟
3. ما هي الجذور التاريخية لنشأة حزب العدالة والتنمية التركي وظروف تعاظم دوره ومكانته؟
4. ما أثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية -الإسرائيلية؟
5. ما هو مستقبل العلاقات التركية-الإسرائيلية في ظل صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا؟

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في متابعة أهم التطورات في طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية الدوليتين المحوريتين الأقوى في الإقليم، وبيان مدى تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة والعوامل الداخلية وإنعكاسها على سلوك كل طرف تجاه الطرف الأخر.

5.1 الإطار الزمني للدراسة:

تتناول هذه الدراسة أثر التحولات في السياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية الإسرائيلية منذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002م حتى عام 2013م.

6.1 أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدارسة على النحو التالي:

1. تتبع جذور العلاقات التركية -الإسرائيلية، وطبيعة نشأتها، واستعراض ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا وجذوره التاريخية وتطلعاتها المستقبلية.
2. التعرف على المحددات الداخلية والخارجية التي أدت إلى نشأة العلاقة وتطورهـا بين البلدين.
3. التعرف على طبيعة العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب، في ظل وجود حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم.
4. استشراف مستقبل العلاقات التركية-الإسرائيلية، والسيناريوهات المطروحة لكل منهما بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتعاظم دوره في تركيا.

7.1 منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مجموعة من مناهج البحث العلمي، التي تفيد بالإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقة التي تحكم الدول فيما بينها، وتحدد توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول، والآثار المترتبة على السياسات الخارجية لهذه الدول، وستستند هذه الدراسة على مجموعة من المناهج التي تتناسب وطبيعة موضوع الدراسة وهي:

1- **المنهج الوصفي التحليلي**:

وذلك لوصف وتحديد التحولات السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، ومعرفة مكوناتها الداخلية، واستعراضها بشكل واضح وملموس، ثم عرض خصائصها وأبعادها من خلال تحليل الوقائع للوصول إلى العوامل التي تتحكم فيها ثم ساهمت في تشكيلها، وبالتالي استخلاص نتائج يمكن الاستفادة منها.

2- المنهج التاريخي:

حيث يفيد استخدام هذا المنهج تتبع تطور العلاقات التركية الإسرائيلية منذ نشأة الدولة الصهيونية ولسلطة العلمانية الحاكمة في تركيا إلى وصول حزب العدالة

والتنمية التركي للحكم في تركيا وأبعاده التاريخية واثر ذلك على تطور السياسة الخارجية التركية بشكل عام والسياسة التركية تجاه إسرائيل بشكل خاص.

3- **منهج تحليل النظم:**

كونه يتضمن دراسة ودوافع وأهداف وأدوات الدول في ممارسة سلوكها الخارجي، وعلاقاتها الدولية المتبادلة مع الأطراف الأخرى، كما يساهم هذا المنهج في التنبؤ بمستقبل السلوك الخارجي للدول يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية، من خلال التعرف على دور الدولة وأهدافها، وتسلسل مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الأمم الأخرى، ثم توظيف المنهج التحليلي في هذه الدراسة من خلال تحليل التحولات في السياسة التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية وأثره على العلاقات التركية الإسرائيلية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

عند دراسة السياسة الخارجية لأي دولة، لابد للباحث أن يستعرض مجموعة من المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة والعوامل والمؤثرات ودرجة ثباتها وتغيرها ومن ثم بيان أثر تلك العوامل والمتغيرات على السياسة الخارجية للدول.

1.1.2 السياسة الخارجية

تعكس السياسة الخارجية لأي دولة التوجهات والوسائل التي تنتجها هذه الدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية بما يتلاءم وإمكانياتها، حيث أن هناك مجموعة من العوامل الجغرافية والإقتصادية والديمغرافية والعسكرية والثقافية التي تحدد أهداف السياسة الخارجية للدول، وقد يؤدي تفاعل هذه العوامل معاً إلى التوافق بين هذه الأهداف، وبالتالي تتميز السلوكيات الخارجية لها بالثبات والتناغم أحياناً والمرونة والتغيير أحياناً أخرى، أما إذا تناقضت الأهداف فإن السلوكيات الخارجية تتسم بالصراع والتنافس.

والسياسة الخارجية للدول هي نشاطها وسلوكها السياسي الخارجي، المرتبط بأهداف معينة في فترة زمنية معينة، والتي تعبر عن مصالحها، ويتم صنعها وإتخاذ قراراتها من قبل الهيئات المسئولة في الدول وفقا لنصوص دساتيرها، وليست الدولة وحدها التي تمارس حق التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية، وإنما هناك منظمات دولية وإقليمية، وقوى ومنظمات غير حكومية، وشركات متعددة الجنسية تتعدى الحدود الوطنية للدول، ولها أهدافها وسياساتها تجاه الدول والمنظمات الدولية **(الحمداني،2004: 440).**

2.1.2 نظرية القوة أو النظرية الواقعية

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة وإلى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الإيطالي مكيافيللي في كتابه الأمير الذي بين فيه أن القوة بكل أدواتها السياسية والإقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم حتى وصل إلى إستبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير(الغاية تبرر الوسيلة).

كما قدم هانس مورجانثو وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصورا شاملا لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير(السياسة بين الأمم)، حيث يعتبر القوة بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، كذلك فانه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية،كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين. وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق مصالح بين المصالح القومية للدول.وعليه، فان فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة،حيث إن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسيا لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه **(مقلد،1987: 51).**

أما دورتي أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول" إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية،حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات(self-preservation) هدفاً نهائياً وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة "**(دورتي، 1985: 69).**

ويعد أون ولفرز (Wolfers) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول إنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعا من الإفراط في إستخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف **(العقابي، 1996:138).**

المبادئ الفلسفية للنظرية:

أولا: مبدأ القوة

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم من العلوم السياسية وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية. ويعتبر عامل القوة عاملاً غير ثابت في المعايير الدولية. فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة فهي غير ثابتة ودائما في تغير مستمر؛ فكثيراً ما يكون صديق اليوم عدو الغد و العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر:" في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، فالقوة ليست نوعا من الشهرة المدمرة"، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيرا من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم **(دورتي،1985: 15).**

ثانياً: مبدأ المصلحة القومية

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطا وثيقا،حيث يعتبر كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها. فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة، لأن الواقع يفترض أن

العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة. وفي هذا المجال يقول المتحمس الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو):"إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك"**(مقلد،1987: 54).**

نظرية توازن القوى:

كان ميكيافيلي من بين الأوائل في تطويع مفهوم توازن القوى لدراسة النظام الأوروبي في عصر النهضة ثم أولى المفكرون هذا المفهوم إهتماماً ملحوظا و شددوا على أهمية ظاهرة التوازن في العلاقات الأوروبية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر.

ويتضمن أدب السياسة الدولية معاني متعددة لمفهوم توازن القوى حيث إن المفهوم يستخدم في أكثر من معنى بينما يراد به شيئا معينا. فقد عرف في القاموس السياسي بأنه " نظرية سياسية يقصد بها المحافظة على ميزان القوة بين دول العالم حتى تفرض سيطرتها على الدول الأخرى بما يكون في حوزتها من قوة عسكرية متفوقة وإمكانيات إقتصادية كبيرة ووسائل إعلام متقدمة **"(منذر،2002: 47).** والتي ترتكز على دراسة العلاقات الدولية من خلال تحديد أبعاد نظام القوى في العلاقات الدولية، حيث تسعى كل دولة لزيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. وتساهم هذه النظرية في فهم الدور الذي تحاول لعبه كل من تركيا وإسرائيل في البيئة الإقليمية في إطار المصالح المتبادلة.

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (**دلي، 1999) بعنوان، "سياسة تركيا الخارجية"،** يبحث الكاتب في اتجاهات السياسة التركية، وعلاقة هذه الاتجاهات بالخيارات السياسية لتركيا وكذلك بالجغرافية السياسية، فتركيا جغرافياً موزعة بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان.

حيث تناول الكاتب الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية، تجاه الدوائر الجيوسياسية، وعلاقة كل دائرة وأثرها في الدوائر الأخرى، كما تناول الفضاء الجغرافي -السياسي للتوجهات التركية سياسياً واقتصادياً وأمنياً في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الجارية. وقد تم تقسيم هذا الفضاء إلى دوائر أساسية: الدائرة

الأوروبية -الأمريكية، الدائرة الإسلامية، الدائرة الإسرائيلية، الدائرة الآسيوية، مع دراسة القضايا التي تشغل كل دائرة، وعلاقة كل ذلك بالمتغيرات الداخلية التي تجري في تركيا،وتضمنت الخاتمة بعض الاستخلاصات والاحتمالات والآفاق المستقبلية للخيارات السياسية التركية.

دراسة (الضميري، 2002) بعنوان، "تركيا والشرق الأوسط"، تعتبر الدراسة أن وصول العلاقات التركية -الإسرائيلية إلى طابع شمولي، خاصة في المجال الأمني والعسكري سيؤثر سلباً على دور تركيا في المنطقة، ويمكن تفسير ذلك على اعتبار وجود صعوبة في فصل سياسة تركيا وتطورها إزاء التعاون مع إسرائيل -فضلاً عن الموقف إزاء العراق - عن علاقتها بالاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية والتطورات اللاحقة لهذه الاستراتيجية منذ انطلاق عملية السلام عام 1991م.

كما تستعرض الدراسة السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتبعها الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة، تجاه عملية التسوية السلمية ومسارات التفاوض الثنائية، بالإضافة إلى نظام الأحلاف، الأمر الذي يبرز الحرب الباردة التي تديرها إسرائيل وتستكمل عناصرها بتعاونها العسكري مع تركيا، ذلك أن الاتفاقية العسكرية بين البلدين تعيد صياغة العلاقات الإقليمية في المنطقة، وتشكل نواة محور سياسي دفاعي أمني في المنطقة بحيث يرقى بأهدافه ووسائله إلى مستوى التحالف، الذي أصبح بذلك مصدر تهديد وعدم استقرار في المنطقة، بفعل ما ينتج من تحول في موازين القوى الإقليمية، خاصة أنه يتوجه نحو السيطرة على منطقة الشرق الأوسط سيطرة استراتيجية وسياسية، قادرة على تحقيق الأهداف ومكاسب اقتصادية لكلا البلدين.

دراسة (عبيد، 2008) بعنوان، "تطور العلاقات الإسرائيلية-التركية وتداعياتها الإقليمية (1991-2001). تتناول الدراسة تطور العلاقات الإسرئيلية -التركية وتداعياتها التاريخي للعلاقات التركية - الإسرئيلي وتداعيات ذلك التطور خلال الفترة الواقعة بين 1991 حتى2001م، كما تستعرض تطور العلاقات بين البلدين منذ عام 1949م، فقد تناولت الدراسة العلاقات السياسية ابتداءً من عام 1991 م، حيث تطرقت إلى أبرز القضايا السياسية بين الجانبين والمتمثلة في الموقف من

القضية الفلسطينية وعملية السلام، وكذلك التغلغل الإسرائيلي في كردستان العراق ومدى تأثيره على العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى استعراض المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ودور إسرائيل في تحقيق هذا المسعى، كما أبرزت الدراسة العلاقات الثنائية وموقف البلدين من فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير.

كما تناولت الدراسة أيضاً العلاقات العسكرية والأمنية وأبرز مجالاتها التي اشتملت على تحديث القوات العسكرية التركية، وإقامة مناطق للصناعات العسكرية، بالإضافة إلى المناورات العسكرية البرية والجوية والبحرية بين البلدين، فضلاً عن التعاون الأمني والإستخباري. وأسهبت الدراسة في الحديث عن العلاقات الإقتصادية والتجارية، وذلك من خلال أهم الاتفاقيات التجارية وحجم التبادل التجاري بين البلدين، والتنسيق المشترك في مجال الشراكة المائية. واختتمت الدراسة بتداعيات تلك العلاقة على الأمن القومي العربي.

دراسة (الخماش، 2010) بعنوان، "العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية"، حيث تعتبر الدراسة محاولة لفهم طبيعة العلاقات التركية-الإسرائيلية، وأثرها على المنطقة العربية من خلال استلهام الماضي وتحليل الحاضر بهدف استشرف مستقبل تلك العلاقات خلال العقدين القادمين. فقد قامت الدراسة بتحديد مسار العلاقات بين البلدين صعوداً وهبوطاً حتى دخلت في مرحلة فتور شديد، لتعاقب بعض الأحداث منها: اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) في العام 2000م، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م وتداعياتها، وما ترتب عليها من غزو أمريكي لأفغانستان في عام 2001م، ثم احتلال العراق عام 2003م، ثم تولي حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات والجذور الإسلامية للسلطة في تركيا عام 2002م، ومن ثم تلاقي المصالح التركية –العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من نتائج أمنية واقتصادية تضر مصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر.

كما حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العلاقات التركية-الإسرائيلية، لتكوين صورة واضحة حول طبيعة وحقيقة تلك العلاقات، وأسبابها ودوافع إقامتها، وأهدافها وأبعادها المختلفة: السياسية، والأمنية، والعسكرية، والإقتصادية. حيث إن تركيا وإسرائيل تعتمد كل منهما على الأخرى في عدة جوانب أهمها العسكرية والأمنية

والإقتصادية، واعتمدت الدراسة على توضيح دور تركيا لفهم هويتها الحديثة، بعد أن كانت تعتبر نفسها غربية أوروبية، الأمر الذي دفعها للتحالف مع إسرائيل.

دراسة (عبد القادر،2010) بعنوان، "العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة"، تناولت هذه الدراسة كيفية بدء العلاقات التركية – الإسرائيلية، وتطورها في مختلف الحقول العسكرية والإستراتيجية والدبلوماسية لتصبح إسرائيل أكبر شريك عسكري ومورد أسلحة إلى الدولة التركية. ثم كيف توثقت عرى التعاون السياسي والدبلوماسي بين الدولتين على أساس وجود هواجس مشتركة لديهما من جراء الأوضاع غير المستقرة في دول الشرق الأوسط. كما تناقش الدراسة استمرار علاقات التعاون الإستراتيجي بينهما حتى أواخر العام 2008م، حين بدأت تشهد بوادر أزمة ثقة بين القيادتين بسبب العدوان الذي شنته إسرائيل ضد قطاع غزة. بالإضافة إلى أسباب أخرى. حيث تواجه العلاقات التركية – الإسرائيلية أزمة ثقة بدأت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم العام 2002م، وصولاً إلى حادثة الهجوم على أسطول الحرية، والذي كان متوجهًا لفك الحصار عن قطاع غزة. وتشير الدراسة إلى أن إسرائيل لم تتفهم المتغيرات التي طرأت بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وخصوصًا محاولاته "الناجحة" لانتازع المبادرة من يد جنرالات الجيش كخطوة على طريق إرساء حكم ديمقراطي قادر على خدمة المصالح التركية العليا داخليًا وخارجيًا. وتهدف الدراسة إلى استعراض المرحلة "الذهبية" لنمو العلاقات التركية–الإسرائيلية، كما تحلّل المتغيرات التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية واللتين فرضتا على حزب العدالة والتنمية اعتماد خيارات سياسية جديدة تقضي بانفتاح تركيا على العالمين العربي والإسلامي، والتي كان من الطبيعي أن تثير الشكوك الإسرائيلية، وتؤدي بالتالي إلى فقدان الثقة بين الطرفين، خصوصًا على ضوء النمو السريع للعلاقات التركية–العربية. حيث أدى تجاوب القيادة التركية الجديدة مع مشاعر الشارع التركي حول الموقف من الظلم اللاحق بالشعب الفلسطيني لدفع العلاقات إلى ما يشبه حالة القطيعة الدبلوماسية مع إسرائيل.

دراسة (**الحباشنة،2011)، **بعنوان: **العلاقات التركية الاسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة (2002-2010)**، هدفت الدراسة إلى البحث في

العلاقات التركية الإسرائيلية، وتحليلها، وتفحصها منذ وصول حزب العدالة والتنمية،وبينت الدراسة ان العلاقات التركية الإسرائيلية ذات أهمية واضحة في منطقة الشرق الأوسط؛ لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية واضحة في المنطقة .كما بينت الدراسة ان العلاقات التركية الإسرائيلية تميزت بين الشد والجذب بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى السلطة؛ بسبب السياسة الإسرائيلية المتمثلة:في دعم الحركات الانفصالية الكردية، والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني .وبينت الدراسةان استمرار التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية مع تنامي التقارب التركي مع كل من سوريا وإيران، والذي عزز هذه العلاقات هو المخاوف مننشوء كيان كردي ذي نزعة إستقلالية على حدودها مع العراق يحظى بتعاطف غير سري من الغرب وإسرائيل في وقت هي على علم منه بمواقف متطابقة تجمعها مع الجانبين السوري والإيراني من الموضوع الكردي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يلي:

تناولت الدراسات السابقة طبيعة العلاقات التركية -الإسرائيلية، بشكل عام دون النظر إلى دور حزب العدالة والتنمية تجاه تلك العلاقات، وعوامل تأثير صعوده على سياسة تركيا الخارجية بشكل عام والعلاقات التركية الإسرائيلية بشكل خاص، واعتماده على سياسة العمق الاستراتيجي وتصفير المشكلات.

إلى غير ذلك فإن الدراسات السابقة لم تشر إلى تطور وتداعيات العلاقة التركية -العربية بعد التغيرات الإقليمية والدولية، وتحديداً بعد أحداث سبتمبر 2001م، والاحتلال الأمريكي للعراق 2003م والعدوان الإسرائيلي على غزة نهاية العام 2008م وأزمة أسطول الحرية عام 2010م وحالات ما يسمى بالربيع العربي حتى عام 2013م.

الفصل الثالث

نشأة حزب العدالة والتنمية التركي

والتطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية

1.3 نشأة حزب العدالة والتنمية

تعود تجربة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا للوصول إلى الحكم إلى نحو نصف قرن من الزمن حافظت فيه تلك الأحزاب على تميزها في الطرح السياسي، وخاضت تجارب في عدة حقول منها السياسي والإنتخابي. كما تميزت فيها بتمثيل أفرادها لدى أحزاب الوسط والأحزاب المحافظة، ثم تطورت لإقامة أحزاب تحت مسميات مختلفة تمكنت من خلالها المشاركة في الحكم، وإتخاذ القرارات السياسية في الدولة والتي مكنت بعض الشيء لحركة الاسلام العامة **(الغنوشي،2003).**

إلا أن تلك التجارب كانت تتهاوى بسبب الإنقلابات اللتي تنفذها المؤسسة العلمانية عليها، فكانت الإنقلابات العسكرية والضغوط من أجل إقصاء الإسلاميين تطيح بهم عن سدة الحكم، ثم تتوإلى الضربات ليتعدى مداها الحزب السياسي الإسلامي والإسلاميين المشاركين فيه إلى حركات وجمعيات إسلامية أخرى لم تخض غمار العمل السياسي. ولعل الاخطر من ذلك هو تعدى ذلك إلى مؤسسات المجتمع الدينية التعليمية والشعائرية، والوجود المتدين داخل الخدمة المدنية، ومؤسسات الدولة وحركة الشارع العام والمجتمعات، مما جعل كثيرا من الحركات الإسلامية غير الناشطة في مجال السياسة، تعتبر أن دخول بعض الأحزاب السياسية الإسلامية في السياسة يعد خطرا على الإسلام نفسه وليس عليها فحسب **(نورالدين،2005: 26).**

وعرفت الجبهة الداخلية للتجربة السياسية الإسلامية، خلال تجربة حزب الرفاه وبعد حله أيضاً، نقاشات واسعة في صفوف أبناء التجربة، وقد اشتدت في السنتين الاخيرتين من عمر حزب الفضيلة الذي كان وريثا لتلك التجربة، إذ لوحظ وجود تيارين داخل الحزب: تيار محافظ بزعامة أربكان، وتيار ظهر بعد تجربة حزب الرفاه في الحكم وما تبعها من تقويم، وعلى رأسه رجب طيب اردوغان، الرئيس السابق لبلدية اسطنبول، وعبد الله غول وعبد اللطيف شنر، فتم إطلاق إسم (المجددون) على

هؤلاء الأشخاص لما يحملونه من فكرة تجديدية في مشروع الإسلام السياسي في تركيا **(بووانو،2005: 43).**

ولعل السبب الأساسي في الطرح الجديد لمجموعة التجديد في الحركة الإسلامية من الشباب الذين خاضوا تجربة حزب العدالة والتنمية، هو شعورهم بالحاجة إلى تغيير المجتمع من الداخل والارتقاء به في شتى النواحي الإقتصادية والإجتماعية فوسعوا من صفوفهم لتسع الإسلاميين والحريصين على مصلحة تركيا، وغيرهم من أحزاب الوسط للعمل على تثبيت الحريات وحقوق الإنسان، وإنتشال تركيا من التردي الاقتصادي، بما يحقق الرفاهية للشعب التركي، والعمل بما يقتضية الدستور والقانون، وإستغلال نفس المؤسسات في عملية التغيير غير السريع والمرتجل.

2.3 حزب العدالة والتنمية التركي

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا، يصف نفسه بأنه حزب محافظ، معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي ذو جذور إسلامية لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، كما يقول انه حزب محافظ، ويصنفه البعض على انه يمثل تيار "الاسلام المعتدل" وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد، يرأسه رجب طيب اردوغان. وصل الحزب إلى سدة الحكم في تركيا في 3 تشرين ثان/حزيران 2002م، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضلية.

فبعد أسبوع من تأسيس حزب السعادة في 14 اب 2001م، قدم رجب طيب اردوغان الرئيس السابق لبلدية اسطنبول، طلبا للترخيص لحزبه اطلق عليه اسم "حزب العدالة والتنمية" والذي أضحى الحزب رقم 39 في تركيا. حيث أعتبر أردوغان أن حزبه ليس وريثا لأي حزب إسلامي، بقدر ما هو وريث حزب العدالة الليبرالي الذي كان زعيمة عدنان مندريس، فمن اطروحات وافكار هذا الحزب، أكد زعماء العدالة والتنمية أنهم سيستقون افكارهم واستراتيجياتهم الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية**(بوانوو،39:2005).**

ولعل تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية، وعدد من السياسيين الجدد، أعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك. فمنهم من جاء من خلال حزب الفضيلة الإسلامي،كرجب طيب اردغان وعبدالله غول وبولنت ارينك ومنهم من جاء من خلال حزب الوطن الأم المحافظ مثل جميل جيجك وعبدالقادر اكسو، ومنهم من جاء من خلال الحزب الديمقراطي التركي مثل ؛حسين سيليك وكوكسال توبتان وبعض أعضاء أحزاب اليسار الأخرى.

مما يتضح بأن تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين على مختلف ألوانهم ومشاربهم الفكرية والسياسية والدينية، انما يدال على حالة الفراغ السياسي القائمة في حينه وعدم ثقة السياسيين الأتراك بالأحزاب التي كانت قائمة سابقا ولإدراكهم بأن البلاد كانت تتجه نحو الهاوية.

ولأن الأوضاع الاقتصادية كانت تسوء، وهو ما دفع بهذه النخبة إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية، دون النظر إلى الإيدلوجيات أو المبادىء السابقة لكل منهما، حيث اتفقوا على عامل واحد، وهو الخروج من الوضع المتردي في البلاد إلى مجتمع أكثر رفاهية اقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامه، من خلال تحقيق الديمقراطي وغيرها، دون الإخلال بمبادئ العلمانية، أو الاصطدام مع المؤسسات العسكرية التركية. وضمت الهيئة التأسيسية للحزب ما يقرب من 13 امرأة بينهن محجبات، ومنهن مطربة وممثله وطبيبة ومعلمة، اضافة إلى العديد من الشخصيات التي كانت تشكل التيار المعتدل داخل تجربة حزب الفضيلة المحظور. واعتبر احد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية، بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثله في البرلمان، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية ويحتضن جميع قطاعات الشعب وقد اعد اردوغان رئيس الحزب الذي انتخب بالإجماع، المبادئ التي سيدافع عنا حزب العدالة والتنمية وهي **(بوانوو،2005: 39)**:

1. مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنه المستندة إلى المبادىء الديمقراطية العلمانية، ودولة الحقوق الاجتماعية.

2. مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنه مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
3. مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.
4. مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
5. أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بانها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان الديمقراطية.

ولأن حزب العدالة والتنمية يعتبر حزباً مشكلاً من ثلاثة تيارات رئيسية، وهي حزب الفضيلة صاحب المبادرة، والتيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية، والتيار الليبرالي المنشق عن احزاب الليبرالية مختلفة، وما يجمع تلك التيارات الثلاثة هو الرفض غير المعلن لقدسية الأيديولوجية اللادينية السياسية، وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي. حيث يتضح ذلك من خلال تركيز الحزب على عمليه الإصلاح السياسي، والعمل على تجذير اليمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات، وعدم التراجع عن مشروع تركيا للانضمام لاتحاد الاوروبي الذي يعتبره حزب العدالة والتنمية الحاكم صمام الأمان، لاصلاحاته السياسية الهادفة ايضا لتقليص هيمنه المؤسسة العسكرية على القرار السياسي **(نورالدين،2005: 123).**

وبالتالي فإن حزب العدالة والتنمية وضع في أجندته السياسية، هدفاً رئيسياً وهو الارتقاء بتركيا بشتى الطرق والوسائل المتاحة، من خلال الوصول بتركيا إلى بوابة الإتحاد الأوروبي، لإنعاش الاقتصاد والرفاهية المجتمعية، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في تركيا، مع عدم تغييب العلاقات الخارجية مع الجوار العربي والشرقي اوسطي. حيث عمل الحزب من خلال سياسة العمق الاستراتيجي التي تبناها وزير الخارجية الحالي في حكومة العدالة والتنمية أحمد داود اوغلو، وذلك من خلال الارتقاء بسياسية البلاد الخارجية مع دول الجوار باستخدام سياسات متعددة منها سياسة تعدد البعد وسياسة صفر مشاكل والعمق الاستراتيجي.

فقد انتهجت تركيا سياسة " تصفير المشكلات" على قاعدة خفض المشكلات إلى درجة الصفر، أي الغائها. وقد نجحت تلك السياسة نجاحاً كبيراً مع معظم جيرانها القريبين والبعيدين، ووصلت إلى حد إقامة مجالس للتعاون الإستراتيجي مع سورية والعراق، بالإضافة إلى علاقات وثيقة مع إيران وبلغاريا وصربيا وروسيا كما أنها نجحت في أحداث إختراق تاريخي مع ارمينيا من خلال بروتوكول زوريخ الذي وقع في مطلع خريف عام 2009م، وإن كان ذلك البروتوكول يواجه تحديات وشكوكاً في ترجمته على ارض الواقع. كما اندفعت تركيا في سياستها إلى ممارسته ما تسمية " الدبلوماسية الاستباقية". أي التدخل لحل المشكلات في محيطها المباشر والقريب، وهنا ظهر الدور الوسيط الذي اضاف ثقلا متزايدا على الدور التركي في الشرق الاوسط والبلقان والقوقاز، وصولا إلى شبه الجزيرة الهندية **(نور الدين، 25:2010).**

لذلك يعتبر حزب العدالة والتنمية التركي مدرسة جديدة في التوالي السياسي والتفكير والممارسة المتفردة لدى بعض الإسلاميين الأتراك، كما أدرك الحزب قوة المؤسسة العلمانية في تركيا، بخلاف الأحزاب الإسلامية السابقة التي تجاهلت قوة المؤسسة العسكرية العلمانية. فقرر أعضاء حزب العدالة والتنمية العمل من خلال القوانين السياسية السائدة، والإستفادة من المناخ العام في تحقيق المكاسب الإقتصادية والسياسية والاجتماعية، فعندما دخل الحزب في أول إمتحان وتحدي مع المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، لجأ إلى الشعب وإستخراج الإذن من جديد ليعبر من البرلمان ورئاسة الوزارة إلى مؤسسة الرئاسة نفسها بتفويض جديد لخمس سنوات اخرى **(نور الدين، 2010: 25).**

فبسبب الثقة الشعبية الكبيرة للحزب، فاز حزب العدالة والتنمية فوزاً كاسحاً في انتخابات عام 2002م، بعد أن حصل بأغلبية الثلثين من المقاعد، ليصبح أول حزب تركي منذ 11 عاماً يحصل على الاغلبية المطلقة. ولكن رغم كل ذلك تم منع اردوغان من أن يصبح رئيسا للوزراء، بسبب قصيدة قرأها عام 1994م تعتبر موالية للإسلاميين من جانب القضاة، فتسلم عبدالله غول رئاسة الوزراة بدلا عنه إلى أن رفع الحظر عنه في عام 2003م**(برصان،2008).**

لقد فاز حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقا في انتخابات عام 2002 م، وأصبح عبدالله غول رئيسا للوزراء، ثم بعد التعديل الدستوري عام 2003م تم السماح لأردوغان أن يحل محل غول في رئاسة الوزراء، وفي إنتخابات عام 2007م، حصل حزب العدالة والتنمية على 47% ولكن أعيد تكليف اردوغان رئيسا للوزراء، في حين انتخب عبدالله غول ليكون رئيسا للجمهورية التركية.

وفي نيسان /ابريل 2007م عمم الجيش التركي عبر موقعه الالكتروني تحذيرا للحكومة التركية يطالبها بوقف نشاطات الأسلمة التي تنتجها، حيث أعتبر ذلك البيان تهديداً ومحاولة من الجيش للانقلاب على الحكومة. الأمر الذي زاد من شعبية الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية. وساد شعور عام بأن الحزب وقع ضحية أزمة انتخاب رئيس الجمهورية التي جاءت بعد بيان الجيش وإلغاء المحكمة الدستورية الجولة الاولى من الإنتخابات الرئاسية **(محمد،2008: 43).**

ولم يتمكن الجيش من التأثير على مجريات الأمور من خلال الوثيقة التي عممها. حيث تبين منها أن هناك تراجعاً في مكانته مقارنه بفترة 1997م الذي استطاع فيها اسقاط حكومة اربكان دون استخدام القوة. كذلك لا بد من الإشارة إلى الاسباب الرئيسية التي ساهمت بزيادة شعبية حزب العدالة والتنمية وهي: نجاح الحزب بخلق استقرار اقتصادي وزيادة النمو بشكل ملحوظ بين السنوات 2002- 2007م بمعدل 7% سنويا، وبروز نخبة اقتصادية جديدة كان منها إسلاميون دعموا توجهات حزب العدالة والتنمية **(درويش، 2010: 39).**

أدى التأييد الشعبي لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 2007م إلى زيادة ثقة قيادته السياسية في مواجهة الجيش. وبسبب ضعف مكانة الجيش استمرت الاشكاليات المرتبطة بالعلاقات بين الجيش والمجتمع التركي رغم تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة.

رغم كل ذلك فقد حاول الجيش أن يحظر حزب العدالة والتنمية بتهمة تقويض العلمانية التركية، ألا انهم هزموا من قبل المحكمة الدستورية في عام 2009م، وليس ذلك فقط بل تم إعتقال عدد من قادة الجيش بتهمة محولة الانقلاب على الحكومة التركية، فقد القت الشرطة التركية القبض على الجنرال المتقاعد إبراهيم فرتينا قائد

القوات الجوية الأسبق والأدميرال المتقاعد اوزدن اورنك قائد القوات البحرية الأسبق و 43 جنرال متقاعد و 98 ضابطا بالخدمة برتب مختلفة منهم جنرالات، جراء تورطهم في محاولة لإطاحة بحكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان 2003م **(باكير،2010).**

الأمر الذي نرى فيه أن السجال بين حزب العدالة والتنمية من جهة والجيش من جهة اخرى ما يزال قائماً رغم محاولات حكومة العدالة والتنمية إصلاح البلاد بشتى الطرق بعيدا عن أسلمه المجتمع، والوصول بالجمهورية إلى مجتمع ديمقراطي يخلو من المشاكل الإقتصادية والعسكرية والسياسية وكل ذلك لن يرضي المؤسسة العلمانية التي تتخوف من بث الافكار الإسلامية في المجتمع مع مرور الزمن.

وخلال تلك الحقبة الزمنية الهامة، نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في رفع حجم التجارة الخارجية حتى وصلت عام 2005م إلى ما يقارب 200مليار دولار، وبلغ حجم الصادرات التركية إلى 70 مليار دولار، كما استطاعت ان ترفع احتياطي البنك المركزي التركي إلى 58 مليار دولار، في حين انه كان لا يتجاوز 26مليار دولار قبل تسلم اردوغان السلطة (**صلاح واخرون،2007).** وبالتالي فان تلك الاحصاءات تعزز وجهه النظر القائلة بان حزب العدالة والتنمية لم يكن يعنيه ما يشاع بشأنه من كونه اسلاميا ام غير ذلك، بقدر ما كان يسعى إلى الوصول بتركيا نحو التنمية المستدامه والشاملة.

أما على المستوى السياسي، فقد نجح اردوغان في تحقيق حد ادنى من التوازن بين حكومته ومراكز النفوذ العلمانية وخاصة المؤسسة العسكرية، واستطاع لأول مرة أن يعدل توجهات السياسة الخارجية لتركيا ليوازن بين مشروعها الأوروبي وبين مصالحه مع بقية الأطراف الدولية. أما خصوم حكومة العدالة والتنمية فيعبون عليها الاعلان عن نفسها كشريك استراتيجي في مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويستغربون حماس حكومة اردوغان لتمرير مشروع القرار لفتح القواعد التركية أمام القوات الأمريكية إبان التدخل العسكري الأمريكي في العراق، والذي رفضه البرلمان التركي برغم اصرار حكومة اردوغان الظاهري انذاك، فقد قام اردوغان بمناورة سياسية رفعت عنه الحرج بين الصديق الأمريكي والرؤية الإسلامية والوطنية ويعتبرونها

ايضا قد فشلت رغم الاغلبية التي تحظى بها في التوصل إلى حل لقضية الحجاب **(الضميري،2002: 12)**، ألا أن الحزب يرى في المقام الأول تثبيت أقدامه في السلطة، وحل تلك القضية من خلال قضايا حقوق الانسان والحريات العامة، حيث تراجعت حكومته أيضا عن سن قانون يجرم الزنا بعد أن أحست بعدم تقبل ذلك لدى المؤسسات التي قد تهدد الديمقراطية. الأمر الذي يبرر للمتتبع للشأن التركي مدى حنكة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الأمر الواقع وعدم التصادم مع المؤسسة العمانية بإي حال، من أجل الوصول إلى الغايات المرجوة.

وحين دخل حزب العدالة والتنمية معركة الدستور، مد الحزب بيديه إلى الشعب ليتم عبر الاستفتاء العام كما جرى في 2007م، ويمكن من خلال ذلك الاشارة إلى النجاح الكبير في ذلك التوجه الذي يقوده رئيس الوزراء اردوغان وعبدالله غول اول رئيس اسلامي لتركيا، وقد استطاعا بذلك تطوير ثقافة التحالف تحت مظلة حزبية واحدة، والتي سبق ان قام بها الإسلاميون منذ عهد أربكان لتكوين أول حزب ذو أصول إسلامية للوصول إلى قلعة الرئاسة، ولكن يظل الطريق طويلاً من أجل الإصلاحات الدستورية وحقوق الأفراد ومؤسسات الجيش والنيابة العامة والتعليم والإعلام **(برصان، 2008: 24)**.

كما أنه نتيجة للنجاحات التي حققها اردوغان في إدارته لبلدية اسطنبول في سنوات سابقة، ولرفض الناخب التركي التصويت للأحزاب التقليدية، قرر الشعب أن يعطي الفرصة لجيل جديد من السياسيين الأتراك، فحصل حزب العدالة والتنمية على نسبة 34% من أصوات الناخبين ليحقق الأغلبية المطلقة من البرلمان بحصوله على 365 مقعداً، بالإضافة إلى حصوله على نسبة 42% في الانتخابات البلدية، ليتولى إدارة 12 بلدية كبرى من مجموع 16 بلدية، ومما سبق فانه يتضح بأن حزب العدالة والتنمية كما يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بعيداً عن العوائق التي كانت تواجهها الأحزاب السابقة من طرف المؤسسة العسكرية وكان يتخطى بذلك الحواجز عبر ثقة الشارع التركي بالأحزاب والحوكمة **(ابو مطلق،2011: 56)**.

ورغم كل ذلك، لم يسلم حزب العدالة والتنمية من اتهامات الإسلاميين والعلمانيين فكان يصبغه حزب السعادة الإسلامي بكثير من التهم، لخفض شعبية

الحزب لدى الجمهور الأتراك، فقد وجه اربكان اتهاماته لحزب العدالة والتنمية واصفاً إياه ب " الحزب المنشق العميل الذي يتحرك باوامر من واشنطن وتل ابيب " وجاءت هذه الاتهامات في كلمة ألقاها أربكان في قناة فلاش التلفزيونية الخاصة بمناسبة الحملة الانتخابية التي يخوضها حزب السعادة حيث حذر أربكان الناخبين الأتراك من إعطاء أصواتهم في الانتخابات التي جرت في 22 اغسطس /اب 2007م لحزب العدالة والتنمية قائلاً: " إن من يصوت لهذا الحزب سيكون قد قطع تذكرة دخول لى جهنم" **(الحباشنة، 23:2011).**

بناءاً على ما تقدم ذكره يتضح بأن أربكان ومعه حزب السعادة كانوا يعتقدون بأن حزب العدالة والتنمية حزباً خائناً، مفلسا لأنه انشق عن الحزب الأم وهو حزب الفضيلة، واتجه نحو أجندة علمانية غريبة، واضعاً في حساباته اهدافا غير تلك التي نشأ عليها إتباع الحزب من السعي إلى اقامة دولة إسلامية او ذات توجه إسلامي بعيدا عن علمنه الدولة، وهو ما يؤكد أيضاً بأن الأحزاب الإسلامية بحاجة إلى خبرة اكبر وأوسع في العلاقات السياسية والدبلوماسية، لنجاح أي مشروع حقيق يهدف إلى خدمة المجتمع الإسلامي أيا كان لونه او توجهه او مكانه.

علماً بأنه قد سبق تلك الانتخابات خروج ما يقدر ب 300000 شخص في مسيرة في أنقرة للإحتجاج على ترشيح محتمل لرئيس الوزراء أردوغان في إنتخابات 2007 الرئاسية وذلك في 14 نيسان /ابريل 2007 حيث أتهم المتظاهرون أردوغان بالعمل على تغيير الطبيعة العلمانية للدولة التركية، لكنه أعلن في 24 نيسان 2007م بان الحزب قرر ترشيح عبدالله غول كمرشح لحزب العدالة و التنمية في الانتخابات الرئاسية وليس اردوغان. ودعا الحزب إلى انتخابات برلمانية مبكرة بعد فشل الطرفين المتظاهرون والمؤيدون لاردوغان في الاتفاق على أختيار الرئيس التركي المقبل عبر البرلمان. ولأن أحزاب المعارضة قاطعت الإنتخابات البرلمانية حيث وصلت العملية الانتخابية إلى طريق مسدود حسب رأي أعضاء العدالة والتنمية لذلك فأن أردوغان أعتبر فشل انتخابات الرئيس هو فشل النظام السياسي التركي فاقترح تعديل الدستور **(عبد العاطي،2009).**

وفي إنتخابات 2007م حصل حزب العدالة والتنمية على تأييد شعبي واسع، مكن الحزب من المحافظة على أغلبية برلمانية (340 من 550 مقعد) ألا أن عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب كانت أقل من الدورة السابقة، نتيجة دخول حزب إضافي للبرلمان وهو حزب العمل الوطني. وفي الإنتخابات المذكورة، لم يطرأ أي تغيير على حجم التأييد الذي حظى به حزب الشعب الجمهوري الذي تحالف مع أحزب اليسار الديمقراطي على أمل ان يساهم ذلك بزيادة قاعدته الانتخابية.

يذكر أن تقديم الإنتخابات عام 2007م، بضعة اشهر، تم على أثر الازمة التي نشأت بتركيا بسبب ترشيح حزب العدالة والتنمية وزير الخارجية انذاك عبدالله غول رئيسا للجمهورية. حيث اعتبر الجيش التركي تعيين غول وهو مسلم متشدد ترتدي زوجته الحجاب، مسلم خطيراً بالنظام العلماني السائد في تركيا**(ابو مطلق، 2011: 76)**.

وتوجه في تلك الإنتخابات حوالي 42.532 مليون ناخب من أصل 74 مليون نسمه إلى 158700 مركز انتخابي ليدلو باصواتهم في أحد اهم إنتخابات تشريعية منذ إعلان النظام الديمقراطي البرلمان التعددي عام 1995م، فكانت معظمها لصالح حزب العدالة والتنمية. وبالتالي فإن الإنتخابات المبكرة لم تأت بطلب شعبي، وإنما بقرار سياسي أثر إخفاق البرلمان والأحزاب السياسية في الإتفاق على مرشح لرئيس الجمهورية خلفاً لأحمد نجدة سيزار الذي يعتبر رئيساً للجمهورية منتخباً من خارج تشكيله أعضاء البرلمان. وكانت جهود حزب العدالة والتنمية تصب في تقديم مرشحهم وزير الخارجية عبدالله غول لذلك المنصب، وقد تعثر هذا المسعى للحزب مما دعا الحزب إلى أعلان الإنتخابات المبكرة. وكان الهدف الاساسي للحزب هو الحصول على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية، مما يؤهله لإجراء إصلاحات قانونية ودستورية، والأخذ بمبدأ الاستفتاء الشعبي عند إختيار رئيس الجمهورية بدلاً من البرلمان.

وقد شارك في تلك الإنتخابات 14 حزباً سياسياً وقائمة للمستقلين يتنافسون على 550 مقعداً في البرلمان الوطني التركي، وتم ترشيح 7393 مرشحاً بينهم 699 مرشحاً مستقلاً، ستون منهم من الأكراد. وقد كان شرط الحصول على 10% من أصوات الناخبين كشرط أساسي لدخول الأحزاب إلى البرلمان. لذلك فان العديد من

السياسيين السابقين والأحزاب السياسية الصغيرة والأكراد، انتظموا تحت تجمع المستقلين لتفادي هذا الحاجز وعدم الحصول على نسبة 10% وكانت النتائج حسب اللجنة العليا للإنتخابات بان عدد الأصوات وتوزيع المقاعد البرلمانية على الأحزاب: حصول حزب العدالة والتنمية على أعلى الاصوات وهي.341.460.7. مما يدل بأن حزب العدالة والتنمية كان يدرك مسبقاً مدى قوته لدى الشارع التركي، وتمسك الأتراك بالسياسة التي تسير عليها الأحزاب وعليه فقد حقق حزب العدالة والتنمية الفوز في الانتخابات 22 تموز/يوليو 2007م، حيث حصل على نسبة 46.6% من الأصوات بواقع 341 مقعد من مقاعد البرلمان المكونه من 550 مقعد **(صلاح واخرون، 2008).**

وبالنسبة للمحافظات، فقد شهدت انتخابات عام 2007م أيضا تقدماً كبيراً لحزب العدالة والتنمية، فقد حصل الحزب على عدد كبير من الاصوات في 68 من المحافظات من أصل 81 محافظة في تركيا، فأصبح عبدالله غول رئيساً للجمهورية التركية في أواخر اب /اغسطس 2007م بعد حصوله على 339 صوتاً في الجولة الثالثة، والتي حصل فيها على اغلبية بسيطة بعد الجمود في الجولتين الاولى والثانية، والتي هي في حاجة أغلبية الثلثين **(صالح واخرون،2008).**

بعد مأزق إنتخابات 2007 الرئاسية ومقاطعة المعارضة لإنتخابات البرلمان، أقترح حزب العدالة والتنمية اللحاكم حزمة اصلاحات دستورية، وقد اعترض على حزمة الاصلاحات تلك الرئيس التركي السابق احمد نجدت سيزر، لذلك تم التوجه للمحكمة الدستورية، لأن الرئيس غير قادر على استخدام حق النقض في تلك القضايا والتعديلات. وعلية لم تبرز أية مشاكل في ذلك من تعديل تلك الحزمة فوافقت عليها، وتمثلت التعديلات في **(نورالدين،2010: 45).**

1. إنتخاب الرئيس التركي عن طريق التصويت الشعبي بدلاً من البرلمان.
2. خفض الولاية الرئاسية من سبع سنوات إلى خمس سنوات.
3. يسمح للرئيس بأن يرشح نفسه لإعادة انتخابه لولاية ثانية.
4. إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات.

5. خفض النصاب القانوني اللازم لإتخاذ القررات البرلمانية من 365 نائب إلى 184 اي الى ثلثي اعضاء المجلس.

ورغم كل الإنجازات التي حققتها حكومة العدالة والتنمية على صعيد الداخل والخارج، لم يسلم حزب العدالة والتنمية من إستفزازات الجيش ومحاولة الاطاحة بالحكومة والحزب، تحت الذرائع التي كانت تستخدم دوماً من أجل حظر الأحزاب الإسلامية ففي 30 تموز / يوليو 2008 حكمت المحكمة الدستورية في تركيا برفضها باغلبية ضئيلة دعوى بإغلاق حزب العدالة والتنمية بتهمة "أنه يقود البلاد بعيداً عن نظامها العلماني نحو أسلمه المجتمع" إلا أن المحكمة رغم قرارها وجهت رسالة تحذير إلى الحزب، وذلك بفرض عقوبات كبيرة عليه، عبر حرمانه من نصف ما يحصل عليه من تمويل من الخزانه العامة التركية، فصرح رئيس الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان "أن حزبه الحاكم سيواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية" الأمر الذي يدفع باتجاه أن حزب العدالة والتنمية كان حريصاً جداً على عدم الخوض في سجالات مع المؤسسة العسكرية، رغم كل المعيقات التي يضعها الجيش حتى فيما لو كانت مادية، من شأنها أن تعمل على زيادة الدخل الاقتصادي للأفراد في الدول.

وفي أذار / مارس 2008م تم تقديم دعوى للمحكمة الدستورية للمطالبة بوقف نشاطات حزب العدالة والتنمية بسبب خروجه عن القيم العلمانية. ألا أن المحكمة رفضت تلك الدعوة. ورغم ذلك وبأغلبية عشر قضاة أقرت المحكمة بأن سياسات حزب العدالة والتنمية لا تتفق مع القيم العلمانية في حين وجد ستة قضاة ذلك أساساً لحظر الحزب فيما عارض ذلك سبعه قضاه**(المديني،2009)**.

وفي عام 2007 كشفت مجموعة (سميت قضية اركنجو) من أحد التنظيمات اليمنية الوطنية السرية، تعمل على خلق حالة من التوتر داخل تركيا تمهيداً لإسقاط حزب العدالة والتنمية. وكان من ضمن المتهمين بذلك المخطط متقاعدين عسكريين وصحفيين وسياسيين ورجال اعمال. ورغم التهم الموجهه لأفراد التنظيم ساد في أواسط النخب العلمانية أن حزب العدالة والتنمية استغل تلك القضية بهدف إضعاف التوجهات العلمانية والحد من الانتقادات الموجهه للحزب بسبب سياساته الإسلامية.

وفي مطلع عام 2010 تم الكشف عن قضية جديدة سميت ب(المطرقة الثقيلة) حي تم اتهام قادة بالجيش التركي بوضع خطة تفصيلية عام 2003 لإنقلاب على الحزب بواسطة تنفيذ نشاطات أمنية تمس المواطنين بهدف خلق انطباع عام بأن حزب العدالة والتنمية غير مهيأ لإهتمام بالجانب الأمني**(ألفرا،2010: 34).**

ومما سبق بيانه يتضح بان انخفاض شعبية حزب العدالة والتنمية يعود إلى ان المؤسسة العلمانية في تركيا بالإضافة إلى الأحزاب الإسلامية، كانت تكيل الكيد والمكر للحزب من خلال تتبع السقطات التي قد يرتكبها الحزب خلال مسيرة العمل الطويلة ومن خلال محاولة اشغال الحزب بالمشاكل التي يزج بها العسكر أمام طريق الحكومة ومحاولة الإنقلاب عليها عن طريق المحكمة الدستورية الأمر الذي دفع بالحزب إلى أن يعطي جهدة ووقته في كثير من الأحيان لحل الاشكالات التي تواجهه داخلياً ومع المحكمة الدستورية فسياسة الالهاء كانت ناجحة إلى حد ما بالنسبة للعسكر ضد العدالة و التنمية.

لقد واجه حزب العدالة والتنمية اثنين من حالات الاغلاق في تاريخه فقبل 10 ايام من الإنتخابات البرلمانية عام 2001م طالب كبير المدعين في تركيا صبيح كاندواغلو المحكمة الدستورية التركية لإغلاق حزب العدالة والتنمية، حيث أتهم حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان بانتهاك القانون والعدالة. الأمر الذي دفع بالمحكمة القبول بالإجماع على لائحة الاتهام وتم تعين سبعه من القضاة بينهم الرئيس التركي السابق احمد نجدت سيزر لذلك قدم نائب رئيس الوزراء جميل جيجك شهادة حزب العدالة والتنمية للدفاع في المحكمة ودعا في تقريره إلى أن المحكمة ينبغي أن ترفض قضية الاغلاق لكن صبيح كانداغلو طالب المدعي العام فض حظر لمدة خمس سنوات من التدخل في السياسة لكبار الإداريين من 71 حزب العدالة والتنمية بما في ذلك رئيس لوزراء أردوغان والرئيس عبدالله غول وحملت لائحة الإتهام أكثر من سبعة عشر مجلداً وبعد تداول لمدة ثلاثة اشهر. أصدرت المحكمة الدستورية حكمها في 30 تموز/ يوليو 2008 بعدم إغلاق الحزب، حيث لم يصوت إلا ستة اشخاص ضد حزب العدالة والتنمية، من أصل احد عشر صوتا، والمطلوب لحل أي حزب سبعه اصوات على الاقل. في حين ان رئيس المحكمة صوت ضد حظر الحزب ومع ذلك انخفض

تمويل الموازنة المالية العامة إلى النصف ثم اصدرت " تحذيرا خطيرا " للحزب بينما رحب الاتحاد الاوروبي بقرار المحكمة العليا في تركيا بعدم حظر حزب العدالة والتنمية الحاكم **(خماش،2010: 79).**

يطلق البعض على حزب العدالة والتنمية وسياساته لقب العثمانيين الجدد وهو ما أقره الحزب من خلال تصريح وزير الخارجية الحالي أحمد داود أغلو حين قال في 23 تشرين ثان / فبراير 2009 في لقاء مع نواب الحزب: إن لدينا ميراثاً من الدولة العثمانية. إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد نعم نحن العثمانيون الجدد ونجد أنفسنا ملزمين بالإهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا نحن ننفتح على العالم كله حتى في شمال أفريقيا والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب وخاصة فرنسا التي تفتش ورائنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال افريقيا لقد أعطيت اوامري إلى الخارجية التركية بان يجد ساركزي كلما رفع رأسه في افريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي وأكدت على ان تكون سفارتنا في احسن المواقع داخل الدول الافريقية ".

أتى ذلك في إطار تخصيص اوغلو بالذكر لفرنسا وساركوزي لرفض الرئيس الفرنسي بشدة انضمام تركيا لاتحاد الاوروبي. مما يؤكد نجاح تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي التي تبناها اغلو ثم بدأ بتطبيقها بعد وصوله إلى وزارة الخارجية في تموز / يوليو 2009م التي إنفتح من خلالها على العالم جاعلاً لتركيا مكاناً كبيراً في العالم وليس في المنطقة وحدها وهو كما يجعل تركيا توازي علاقاتها اليوم مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وبين الدول العربية والإسلامية من جهة أخرى **(خماش،2010: 85)**

3.3 تطور العلاقات التركية الإسرائيلية

بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية في إطارها الرسمي بعد اعتراف الجمهورية التركية بدولة إسرائيل عام 1949م، لتصبح جمهورية تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، حيث أشار الرئيس التركي عصمت أينونو إلى الاعتراف بإسرائيل بقوله: "تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثاً، ونأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار في الشرق الأدنى" **(معوض، 1996: 12).**

كان عام 2002 م بداية تغيرات وتطورات داخل جمهورية تركيا، خصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم، بعد أن فاز في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 3 تشرين الثاني عام 2002م، وقد فاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مقاعد البرلمان 363 مقعداً من أصل 550 مقعداً، أي ما يقارب من ثلثي مقاعد البرلمان، وأصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده، وبإمكانه تعديل الدستور إذا أراد. وبالرغم من أن قادة الحزب كانوا ينحدرون من أحزاب إسلامية قبل تشكيلهم الحزب، فإنهم أكدوا دوماً على أن حزبهم ليس حزباً إسلامياً، كما أكد زعيم الحزب طيب رجب أردوغان وقيادات أخرى أن حزبه ليس وريثاً لحزب إسلامي، وإنما وريث الحزب الديمقراطي، الذي كان زعيمه عدنان مندريس. وأنهم يستقون أفكارهم واستراتيجياتهم من أفكار هذا الحزب. ولقد كانت أهم مبادئ الحزب "أن العلمانية تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية"، وبهذا تكون العلمانية هي ضمان للديمقراطية، واعتبروا الحزب محافظ ولكنه يتميز بالعصرية، ولا يريدون إقامة دولة دينية بل يطالبون بالحريات الدينية، كما كانت أولى اهتمامات عمل الحزب السعي إلى تسريع عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**(صالح، 2006: 408 – 399).**

إرتكزت الإستراتيجية التركية فيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية على سياسة "تصفير المشكلات والتي تعتمد على إنهاء مشكلات تركيا مع جميع الأطراف والدول"، بحيث تصبح تركيا دولة مركز في العالم، أي أن تكون على مسافة من الجميع ولها دور فعال ومبادر في كل القضايا الدولية، وموجودة في قلب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية، إضافة إلى ذلك إتباع سياسة تعدد الاتجاهات والمحاور والتي تعني أن تفتح علاقاتها مع الجميع، وتقيم علاقات متنوعة وعلى جميع المستويات مع الجميع، ولا تربط علاقاتها بمحور على حساب محاور أخرى**(نور الدين،2004: 142-143).**

وكانت العلاقات التركية –العربية قد تحسنت بعد عام 2002 بشكل كبير، فبعد إنتخابات عام 2002، رفض أردوغان طلباً ملحاً من السفير الإسرائيلي لمقابلته، عوضاً عن ذلك جمع اردوغان السفراء العرب في انقرة وكشف لهم عن نيته إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي**(خماش،2010: 151)**، كما أصبح

منصب الامين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من حظ تركيا عام 2004م، ثم تم إنتخاب رئيس الجمهورية التركية رئيسا للجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري في منظمة الدول الإسلامية، ومن ثم أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعه الدول العربية، بالإضافة إلى أن تركيا كان لها دوراً متميزاً في تقريب العلاقات الخليجية مع حلف الناتو في مؤتمر حلف الاطلسي، والذي عقد في تركيا عام 2004م، بهدف تعزيز الامن العالمي والإقليمي من خلال تعاون الحلف مع دول المنطقة. كما عززت تركيا خطواتها نحو العرب بمناهضة العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 وعلى غزة عامي 2008-2009م، كما كان لها دور إيجابي في حل الازمة السياسية اللبنانية عام 2009، ثم كان لها دور مشرف في محاولة فك الحصار عن غزة من خلال إرسال سفن أسطول الحرية وهو ما أدى إلى توتر شديد في العلاقات التركية – الإسرائيلية وصولاً إلى طرد السفير الإسرائيلي مؤخراً في آب/اغسطس 2011م (**صالح وآخرون،2008**).

لكن، ورغم الميول الإسلامية لدى حزب العدالة والتنمية، وسعي قادة الحزب لتعميق العلاقات مع دول الجوار العربي الإسلامي إلا إن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة مع تل ابيب رغم حالات المد والجزر التي انتابت تلك العلاقات وصولاً إلى أزمة أسطول الحرية التي غيرت معالم وطبيعة تلك العلاقات إلى حالة من العداء**(صالح،2006: 117).**

فقد استمرت تلك العلاقات في مسارها الاستراتيجي حتى دخلت في مرحلة فتور شديد لتعاقب بعض الاحداث المهمة، بسبب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وتلاقي المصالح التركية – العربية جراء الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من نتائج امنية واقتصادية تضر بمصالح الأتراك والعرب بشكل مباشر، بالإضافة إلى التدخل الإسرائيلي العسكري والمخابراتي في كردستان العراق، ثم العنف ضد الفلسطينيين وممارسة الابادة بحقهم، وهو ما قام بتوظيفة حزب العدالة والتنمية بشكل جيد لكسب الرأي العام الشعبي، المتعاطف مع القضية الفلسطينية من اجل الوصول إلى قلب الناخب التركي في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام 2007م وصولاً إلى

أزمة أسطول الحرية وما تمخض عنها من تأثير على العلاقات بين الجانبين **(خماش، 2010: 11).**

لذلك، فإن الدراسة ستقوم خلال هذا الفصل بتوضيح طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002م، من خلال ثلاث مطالب، الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية، والثاني: العلاقات العسكرية الأمنية، والثالث العلاقات الإقتصادية والتجارية.

1.3.3 العلاقات التركية الإسرائيلية (1949-2001):

بدأت العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل بعد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام 1949م، إعترافاً كاملاً حيث تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين. واستقبلت تركيا ملحقاً عسكرياً إسرائيلياً في أنقرة، وعلى أثر هذا الإعتراف سمحت تركيا بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين**(درويش، 2010: 129).**

ومن ثم قررت إسرائيل وتركيا تنفيذ إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية على أن يكون التمثيل الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض، حيث عينت إسرائيل "فكتور إليعزر" قنصلاً عاماً و"إلياهو سامسون" وزيراً مفوضاً لها في أنقرة عام 1949م، بينما عينت تركيا في عام 1950م سفيراً لها فوق العادة في تل أبيب، وقامت بافتتاح سفارتها في آذار /مارس 1950م**(درويش، 2010: 130).**

استمرت العلاقات التركية-الإسرائيلية في تطور مستمر خصوصاً عندما أصبح عدنان مندريس رئيس الوزراء في تركيا عام 1953م، والذي صرح علانية في إحدى زياراته إلى واشنطن في حزيران/يونيو 1954 م "بأن الوقت حان للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والحياة"**(عبيد، 2008:31)** وإبان تلك الفترة هاجر أكثر من 34 ألف يهودي تركي إلى إسرائيل**.** وقد تبين الموقف التركي عندما وقفت تركيا بقوة في دعم الموقف الإسرائيلي جراء منع مصر مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس وتأييدها لإسرائيل.

وعلى الرغم من موقف تركيا المؤيد لإسرائيل إلا أنها قامت بسحب سفيرها من تل أبيب رداً على العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، في ظل ضغط الرأي العام

التركي الذي استاء من العدوان، مما أدى إلى انخفاض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى رتبة سكرتير ثاني، وذلك إثر المحادثات التي تمت بين عدنان مندريس -رئيس وزراء تركيا، ورئيس وزراء العراق - نوري السعيد حيث أكد فيها مندريس أن سياسة بلاده لا تعادي المصالح المشروعة للأقطار العربية. وقد رأى عدنان مندريس، رئيس حكومة تركيا، أن تقوية العلاقات مع إسرائيل من شأنها أن تؤدي إلى أمن المنطقة، وأمن دول الشرق الأوسط، بل والأمن العالمي أيضاً **(درويش، 2010: 132).**

وفي ظل غياب الاستقرار في الدول العربية عام 1958م، وانتهاء الحكم الملكي في العراق، أحد أطراف حلف بغداد، وقعت تركيا اتفاقاً ضم إسرائيل وإيران وأثيوبيا عرف باسم "الميثاق الإطاري" عام 1958م، حيث مثل هذا الاتفاق مرحلة متقدمة من التعاون السياسي الإسرائيلي التركي، وقد ظهر ذلك جلياً وواضحاً في موقف تركيا عندما عبرت عن قلقها من الوحدة بين مصر وسورية عام 1958م الذي جاء منسجماً مع الموقف الإسرائيلي، الذي رأى أن الوحدة المصرية السورية تشكل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي**(عبيد، 2008: 31).**

منذ بداية مرحلة الستينيات من القرن العشرين برزت مجموعة من المواقف التي أثرت في العلاقات التركية - الإسرائيلية، والتي وجهت تركيا باتجاه إعادة صياغة علاقتها الإقليمية، ففي عام 1963م كان لتصويت الدول العربية ضد تركيا في الأمم المتحدة بخصوص القضية القبرصية، أثراً في إعادة صياغة تركيا لمواقفها تجاه القضايا العربية، وخاصة عندما تدخل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون عام 1964م طالباً من الحكومة التركية عدم التدخل في قبرص لحماية الأقلية المسلمة **(رشدان، 2001: 16).**

ونظراً لدعم إسرائيل للأكراد في شمال العراق، من خلال إرسال مجموعة من الضباط لتدريب الحركة الكردية عسكرياً، والذي إعتبرته تركيا مساساً بأمنها القومي، ومنافي للإتفاقية التي وقعت بينها وبين إسرائيل وإيران وهي "الرمح الثلاثي" عام 1958 م**(عبيد، 2008:31).**

كان موقف إسرائيل الداعم للأكراد، والتقارب ما بين الموقف الأمريكي والموقف العربي من القضية القبرصية، بمثابة صدمة للساسة الأتراك، مما دفع تركيا إلى إعادة صياغة علاقتها مع العالم العربي، بحثاً عن أصدقاء لدعم قضاياها على الصعيد الدولي.

وقد تبلور الموقف التركي بشكل واضح تجاه القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة، بعد حرب حزيران/يونيو 1967م بين العرب وإسرائيل. حيث رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أراضيها أثناء الحرب لمساعدة إسرائيل، وطالبت بشكل علني وصريح انسحاب القوات الإسرائيلية وحل القضية الفلسطينية **(رشدان، 2001: 18)**، كما رفضت الانضمام إلى الدول التي طالبت بفتح خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية. وأيدت قرار 242 الذي نص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وبذلك بدأت تركيا تظهر موقفاً إيجابياً تجاه القضايا العربية مع الحفاظ في الوقت ذاته على علاقات متينة وقوية بإسرائيل**(درويش، 2010: 134)**.

يتضح مما تقدم أن العلاقات التركية - الإسرائيلية بدأت تحكمها العديد من العوامل الإقليمية والدولية، فعلى الصعيد الإقليمي بدأت تركيا تنسج علاقات جيدة مع جيرانها العرب وتؤيد قضاياهم، وتوازن بين علاقتها مع إسرائيل وعلاقتها مع العرب، أما على الصعيد الدولي فبدأت علاقات تركيا تتحسن مع الاتحاد السوفيتي، خصوصاً بعد تولي نيكيتاخرشوف السلطة عام 1961م حيث دعا إلى تقوية العلاقات التجارية والفنية والثقافية مع تركيا.

لقد بدأ الساسة الأتراك إبان هذه المرحلة بتوجيه سياستهم الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي بقدر من التوازن، ومحاولة كسب صداقة جميع الأطراف خصوصاً الأضداد منها.

وفي عام 1983م قامت تركيا برفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل مرة أخرى، وتبادل البلدان السفراء، وتعددت زيارات وزير الخارجية التركي إلى إسرائيل" **(درويش، 2010:139)**، حيث كانت أنقرة تقترب أكثر فأكثر من تل أبيب متحررة نسبياً من الحرج الذي كانت تجد نفسها فيه حتى ذلك الوقت.

حيث لم تعد الدولة المسلمة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل، بل تبعتها مصر بعد أن بدأت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م بين الطرفين (**نور الدين، 1997: 202).** وعندما تم التبادل الدبلوماسي فعلياً بين مصر وإسرائيل، عينت تركيا وزير مفوض لها في إسرائيل عام 1986م، وعينت سفير قائم بالأعمال في تل أبيب. وبدأت العلاقات التركية-الإسرائيلية في التحسن والتقارب وذلك في ظل تدهور العلاقات ما بين سوريا وتركيا نتيجة دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني، وأيضاً بعد تمرد حزب العمال الكردستاني**(درويش، 2010: 140).**

إلا أنه يمكن القول، إن فترة الثمانينيات شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية جموداً فلم تشهد أي تطورات سياسية ملحوظة، بل كان هناك تجميد للعلاقات نتيجة أحداث ومواقف عارضت فيها تركيا إسرائيل، خصوصاً بعد أن قررت الحكومة التركية إعطاء القضايا العربية حيزاً كبيراً من اهتمامها.

وقد تغيرت سياسة تركيا مع إسرائيل نتيجة للانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، حيث أخذت السياسة التركية تميل إلى جانب القضية الفلسطينية، وتسعى لأن تلعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل، وبرز ذلك من خلال كونها الدولة الحادية عشرة التي اعترفت بالدولة الفلسطينية من دول المعسكر الغربي، وكان لاعتراف تركيا هذا تأثير سلبي على إسرائيل**(كيوان، 1999:99).**

بعد الاعتراف الضمني بإسرائيل من قبل منظمة التحرير عام 1988م، وبدء محادثات السلام العربية الإسرائيلية في مدريد 1991م، والذي توج باتفاق أوسلو عام 1993م، بدأت الظروف مواتية لكسر الجمود في علاقات أنقرة مع تل أبيب. واستمرت تركيا في سياستها المتوازنة بين العرب وإسرائيل، وعملت تركيا على تطوير علاقتها مع إسرائيل على خط متوازي، وعلى نفس وتيرة التقارب العربي الإسرائيلي، وعلى هذا كانت تركيا من أوائل المعترفين بدولة فلسطين عند إعلانها عام 1988 م، ورفعت مستوى علاقتها الدبلوماسية مع فلسطين وإسرائيل إلى درجة سفير بعد اتفاق أوسلو **(نور الدين، 1997:264).**

كما شكلت الزيارات المتبادلة والاجتماعات المكثفة بين مسئولي تركيا وإسرائيل خلال السنوات التي تلت مؤتمر مدريد عام 1991م فرصة لتحدد مجالات التعاون الثنائي، وبلورة الأهداف الإستراتيجية لكل منهما"**(نور الدين، 1997:124).**

"بعد انعقاد اتفاقية أوسلو للسلام عام 1993 م بين منظمة التحرير وإسرائيل، شهدت العلاقات التركية- الإسرائيلية حركة متبادلة نشطة سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، وتبادل المسئولون من رؤساء جمهورية وحكومة ووزراء خارجية وغيرهم من الوزراء، زيارات هي الأولى من نوعها بين البلدين"**(نور الدين،1997: 205).**

ففي عام 1993م حدثت أولى زيارة رسمية لوزير خارجية تركيا إلى إسرائيل منذ تأسيس إسرائيل وهو (حكمت تشتين)، تبعها زيارة رئيسة وزراء تركيا إلى تل أبيب "تانسو تشيلر" في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994م، والتي وصفت التعاون التركي الإسرائيلي بأنه "علاقة إستراتيجية"، وتم إبرام اتفاقية أمنية خلال هذه الزيارة بين البلدين**(درويش، 2010: 144).**

لقد أصبحت الظروف الإقليمية مواتية وبشكل كبير لأن تفتح تركيا علاقتها مع إسرائيل على أوسع المجالات، وبشكل علني وبدون حرج، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية السلام أوسلو 1993 م ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من جانب، ومن جانب آخر توقيع اتفاقية وادي عربة 1994 م ما بين الأردن وإسرائيل من جانب آخر. فالعديد من الدول الإسلامية أصبحت تعترف بإسرائيل وتقيم علاقات معها، وبالتالي فإن الحرج الذي كانت تواجهه تركيا في علاقتها مع إسرائيل قد زال، في ظل أنها كانت تسعى لتحقيق بعض المصالح الدولية لها، والتي تعتبر إسرائيل أحد البوابات لتحقيق هذه المصالح، والتي تمثل أهمها في سعيها لدخول الاتحاد الأوروبي، والحصول على المساعدات الأمريكية.

كما قام الرئيس التركي السابق "سليمان ديميرل" بزيارة إلى إسرائيل من 11-14 اذار 1996م تم خلالها توقيع أربع اتفاقيات خاصة بالتعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، إلا أنه بعد انتخاب نجم الدين أربكان رئيساً لوزراء تركيا عام 1996م، واجهت العلاقات التركية - الإسرائيلية بعض الصعوبات نتيجة الشعارات التي رفعها أربكان في حملته الانتخابية، ومنها مطالبته بإلغاء كل الاتفاقيات مع إسرائيل ولكن

تحت ضغط المؤسسة العسكرية تم تنحية أربكان. وتعيين مسعود يلماز بدلاً منه، الذي زار إسرائيل في عام1998م معرباً في زيارته أن إسرائيل تسعى لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وفي تموز/يوليو 1999م قام سليمان ديميرل -رئيس الجمهورية التركية بزيارة ثانية إلى إسرائيل للاطمئنان على ثبات العلاقات التركية-الإسرائيلية، وذلك بعد الحديث عن بوادر اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل **(درويش، 2010: 146 - 152).**

أما فيما يتعلق باندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م نتيجة زيارة رئيس وزراء إسرائيل الاسبق شارون للحرم القدسي الشريف، فإن ذلك قد ساهم في توتر العلاقات التركية _الإسرائيلية، ولاسيما نتيجة الموقف الذي اتخذته تركيا من ممارسات القوات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني عام 2000 م. وترجم الموقف التركي من خلال تصويتها في الأمم المتحدة لصالح المشروع الذي قدمته المجموعة العربية، الذي يدين إسرائيل لاستخدامها القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، وأيضاً تصريح الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" في كلمته الافتتاحية في مؤتمر اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري عام 2000 م التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث صرح قائلا:" جميعنا في العالم الإسلامي نشعر بالأسف والألم لما يتعرض له أشقاؤنا الفلسطينيون"، واصفاً زيارة شارون للحرم الشريف بأنها" موقف استفزازي وتصرف غير مسئول". وأكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وصرح مسئول إسرائيلي تعقيباً على موقف تركيا أن حكومته تشعر بخيبة أمل من تصويت تركيا لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي أدان إسرائيل لاستخدامها المفرط للأسلحة ضد الفلسطينيين، وتجاه ما أسماه بردود الفعل التركية بشكل عام**(ابو مطلق،2011: 89)**، حول ما يحدث في فلسطين قائلا أيضاً: "إن هذا التصويت التركي جاء مفاجئاً لإسرائيل"، بل وصل الأمر إلى تهديد ضمني غير خفي من خلال تصريح وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية " ألون ليبل" حيث ذكر: "أن إسرائيل كانت تتوقع من تركيا -المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي - أن تصوت بشكل يتماشى مع الخط العام للتصويت الأوروبي، وأن تتصرف بطريقة أكثر أوروبية فيما يتعلق بالنزاع في

الشرق الأوسط "**(المديني، 2009)**، وهذا ما يبرز نمط وطابع المساومة لدرجة الابتزاز السياسي لتركيا جراء موقفها من تفاعلات المسألة الفلسطينية.

إجمالاً بالرغم ما أصاب العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية – الإسرائيلية قدر من التراجع والفتور أحيانا بسبب الملف الفلسطيني تحديدا إلا أنه منذ نهاية عام 2001 م عادت الاتصالات السياسية بين تركيا وإسرائيل، حيث قام وزير الجيش الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر بزيارة تركيا، وتلا ذلك زيارة رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز، والتي مهدت لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي" آرئييل شارون" إلى تركيافضلا عن تردد أنباء خلال هذه الفترة عن وجود وساطة تركية بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف استئناف المفاوضات بين الجانبين **(خماش،2010: 65).**

يمكن القول أن العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية - الإسرائيلية استمرت بالرغم من تعرضها للعديد من العثرات، وذلك بفعل العديد من المتغيرات التي أوجدت تقاطعا في المصالح والأهداف والتي ترجمت بتوقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات المختلفة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.

2.3.3 العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية:

اتسم الموقف التركي الرسمي طوال عشرات السنين بالإنحياز للموقف الإسرائيلي على حساب دول الجوار العربي الإسلامي فكان أن بادرت تركيا بالإعتراف بإسرائيل بعد أقل من عام عن قيامها. ولم تقتصر العلاقات التركية – الإسرائيلية على تبادل التمثيل الدبلوماسي، بل تشعبت إلى مختلف اشكال العلاقات حتى وصلت إلى توقيع اتفاق التعاون العسكري والاستراتيجي عام 1996م، كما بقى الأتراك جزءا من السياسة الأحلاف الدولية، الأمر الذي دفع بإسرائيل إلى اعتبار تركيا جزء من تحالف دول أطراف العالم العربي مع إسرائيل لتطويق المشروع القومي العربي الذي كان واجهة النضال العربي الرسمي من أجل التخاص من الهيمنة الغربية **(علي،2010).**

لقد أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني 2002م، قلق المؤسسة العسكرية التركية من جانب، والساسة الإسرائيليين من جانب آخر خوفاً على مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية. ويعود سبب هذا القلق إلى أن الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وعلى أثر ذلك قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور معه وإعادة تقييم العلاقات بين البلدين، في حين عبر بعض الدبلوماسيين الإسرائيليين عن عدم قلقهم حول العلاقات مع تركيا، وقال يورى ووردن أول سفير إسرائيلي في تركيا:" لست متشائما وعلى العكس فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين إسرائيل وتركيا ستستمر، وأضاف إذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة والاثنان يصبان في المصلحة التركية فإن الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها السياسية مع إسرائيل"**(محمد،2008: 26).**

ألا أن الموقف التركي أضحى بعد صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002م إلى سدة الحكم، ينبئ عن كثير من التحولات، ولعل اللحظة التاريخية التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية بسبب انتفاضة الأقصى قد ساهمت في الدفع بهذا التحول، فبرز النقد الشديد لإسرائيل على الخطاب السياسي التركي، حين أستخدم أفراد حكومة حزب العدالة والتنمية مفردات قاسية، لوصف ما يقوم به الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، من قبيل الإرهاب والعنصرية والقتل المتعمد والإبادة (**علي،2010).**

فقد كانت الهجمات الإسرائيلية الشرسة ضد الفلسطينيين سبباً في توتر تلك العلاقات، فهي تأثرت كثيراً بتلك الأحداث حتى سحبت تركيا في بدايات عهد حكومة العدالة والتنمية سفيرها من تل أبيب فريدون سينيرلي اوغلو لأنها اعتبرت إسرائيل دولة ارهابية تمارس القتل وسفك الدماء تجاه الشعب الفلسطيني، وذكرت انها تستدعي دبلوماسييها للتشاور معهم مع ذلك الأمر **(أبو الحسن، 2009: 72)**. ويعتبر ذلك الإجراء هو الاول من نوعه الذي تلجا فيه حكومة العدالة والتنمية إلى سحب سفيرها من إسرائيل منذ بدء العلاقات بين البلدين، فقد إعترفت وزارة الخارجية الإسرائيلية باستدعاء السفير "فريدون سينيرلي اوغلو" الذي عاد فعلاً وبرفقته القنصل التركي العام

في القدس المحتلة حسين بيكالي من تل ابيب، وتحت غطاء من السرية إلى انقرة **(ابو الحسن،2009: 68-69).**

وعلى صعيد العلاقات التركية – العربية، شكلت الخطوة التي اتخذتها حكومة عبدالله غول لإعلان إستقلالية قرار تركيا في ما يعود للحرب الأمريكية على العراق العام 2003 تطورا نوعيا، ما إنعكس ايجابا على زيارة غول إلى دمشق حيث قوبل بالترحيب والمديح. فقد رفضت تركيا إحتلال العراق أو المشاركة في أي مخططات اميركية تهدف إلى تطويق سورية وعزلها، وهذا ما رأت فيه دمشق تطوراً مهماً ومشجعاً للدخول في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية. وعقدت بالفعل أولى جلسات المفاوضات غير المباشرة في ربيع العام 2008م، برعاية مباشرة من عبدالله غول ومستشارة الخاص في حينه أحمد داود أوغلو، ثم تولى رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان إستكمال تلك المهمة بعد إنتخاب عبدالله غول رئيساً للجمهورية **(عبد القادر،2010).**

ولعل مطالبة اردوغان في 30 كانون ثان/ يناير 2004م أثناء محاضرته في جامعة هارفود الأمريكية بتحسين البيئة الأمنية في الشرق الأوسط من خلال تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي وقيام دولة فلسطين وتأسيس نظام ديمقراطي في العراق يحفظ وحدته الوطنية، مع تأسيس منتدى للأمن والتعاون الإقليمي يعمل على تغيير الثقافة السياسية في المنطقة **(عبد القادر،2010: 44).**

ويبدو أن اردوغان قد أراد في حملته الأمريكية تلك، ان يبدأ بالحديث أمام المركز الذي يسيطر عليه " المحافظون الجدد" والذي ينتمي إلى التيار الصهيوني واليمني الأمريكي المنحاز لإسرائيل، لتوضيح الصورة التركية وليقطع الطريق إلى حد ما على إسرائيل في تحركها المضاد الإقليمي، وليظهر أهمية تركيا للولايات المتحدة في تحركها العربي الإسلامي والقدرة التركية على إختراق الصعاب التي تواجه المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير **(عبد القادر،2010: 44).**

تعتبر زيارة وزير الخارجية التركي عبدالله غول إلى إسرائيل اوائل عام 2005م تأكيد على أتزان السياسة التركية الجديدة بقيادة العدالة والتنمية. حيث حظيت تلك الزيارة بإهتمام إستثنائي داخل إسرائيل، فهي الزيارة الأولى لمسئول تركي رفيع

المستوى، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم. وتأتي تلك الزيارة بعد رفض رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان استقبال رئيس الحكومة الإسرائيلية أريل شارون، وبعد وصف اردوغان لممارسات شارون ضد الفلسطينيين بإرهاب الدولة، غداة اغتيال الشيخ أحمد ياسين، والقيادي في حركة حماس الشيخ عبد العزيز الرنتيسي. ومع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيام بوساطة في عملية السلام بين سورية وإسرائيل من جهة، وبين الفلسطينيين والأخيرة من جهة أخرى ألا ان الغاية الاساسية من الزيارة كانت اعادة ترميم العلاقات بين البلدين **(نورالدين، 2005: 4).**

علما بان تركيا تعاطت مع الانسحاب الإسرائيلي احادي الجانب من قطاع غزة عام 2005م بشكل إيجابي حيث زار رئيس الوزراء التركي اردوغان إسرائيل في الأول من ايار / مايو 2005 م في زيارة هي الاولى له منذ وصوله إلى رئاسة الحكومة، وأعلن أن زيارته تهدف إلى تحسين العلاقات بين انقرة وتل أبيب، والمشاركة في جهود السلام، كما كان البعد الإقتصادي في الزيارة واضحا وهو ما سنأتي عليه لاحقا في مبحث آخر إذ صحب اردوغان وفد كبير من الوزراء وكبار الموظفين ورجال الأعمال، وأشار مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن " تشكيلة الوفد التركي تدل على اهمية الشق الاقتصادي في اللقاءات الثنائية "**(ليندنشتراوس،2010: 24).**

وأستقبلت إسرائيل بحفاوة واضحة اردوغان، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم " أن هذه الزيارة تظهر واقع ان البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمه" ورأي شالوم أن تركيا يمكنها ان تشكل جسرا بين إسرائيل والدول العربية، مما يؤكد على حد تعبيره:" الاسلام المعتدل قادر تماماً على إقامة جوار مع إسرائيل " بالإضافة إلى ان صحيفة هارتس الإسرائيلية عبرت في ذات الموضع قولها:" ان زيارة أردوغان، تعد نجاحا للدبلوماسية الإسرائيلية، بعد توتر في العلاقات دام اكثر من سنة على خلفية إغتيال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي" **(ليندنشتراوس،2010: 24).**

ومن الواضح، ان إسرائيل كانت على استعداد لتلافي أية ازمة وشيكة مع تركيا مقابل بقاء العلاقات الثنائية بين البلدين، لما للأخيرة من اهمية جيواستراتيجية وجيوبوليتكية لإسرائيل، حيث تعتبر تل ابيب انقرة بأنها المنفذ الأول إلى بلاد العربية الإسلامية، كما تعتبر المنفذ الحيوي والمهم للقفقاس والقوقاز.

ونتيجة لذلك فقد دفع تقدم العلاقات التركية- الإسرائيلية للوصول إلى محاولة تركيا العمل على تقريب وجهات النظر بين الدول الإسلامية وبين إسرائيل وذلك من خلال الدور الذي لعبته تركيا في ترتيب لقاء بين وزيري الخارجية الباكستاني خورشيد قاصوري والإسرائيلي سيفان شالوم في أيلول/ سبتمبر 2005 **(عودة، 2003).**

في المقابل، قام عبدالله غول، وزير الخارجية التركي بعد الانتهاء من زيارة إسرائيل بزيارة مقر السلطة الفلسطينية في رام الله في 4 كانون ثان/يناير 2005م وقال بعد لقائه مسئولين فلسطينيين في رام الله:" إن الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الامن والراحة لها. مشددا على ان اقامة دولة فلسطينية هو الطريق الامثل للسلام والامن ". كما أكد غول "أن الامن لن يجلب السلام في الشرق الأوسط وسياسة العنف والارهاب لن تخدم سوى الأطراف المعادية لعملية السلام**(صالح واخرون،118،2010 ب).**

ثم طالب القيادة الفلسطينية، ببذل جهود اكبر لتنفيذ برامج الإصلاح، حتى يتمكن من بناء دولة فلسطينية قوية. وأعرب عن ثقته في ان الدولة الفلسطينية المقبلة ستكون قوية وقادرة على التقدم نحو السلام، وأكد ان الطريق الوحيد للوصول ال السلام، هو اتفاق شامل يقوم على اسا التعايش بين دولتي فلسطين وإسرائيل وان التوصل إلى اتفاق سلام وفقا لقرارات مجلس الامن والأمم المتحدة هو الحل الأمثل للصراع العربي الإسرائيلي. ثم اختتم في النهاية قوله:" ان تركيا ستكون إلى جانب القيادة والشعب الفلسطيني حتى تحقيق الحلم الفلسطيني بقيام الدولة المستقلة، والحكومة التركية ستواصل دعمها لمشاريع التنمية الفلسطينية "**(صالح واخرون،116:2009).**

كما شهد عام 2006م العديد من الأحداث المؤثرة في مسيرة العلاقات التركية الإسرائيلية، فمن أبرزها فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م،

حيث صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بأنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يحترم قرار الشعب الفلسطيني، وبعد فترة قصيرة من الانتخابات الفلسطينية كانت زيارة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إلى أنقرة، حيث عقد اجتماعاً مع عبدالله غول، وزير خارجية تركيا، وبعض من موظفي وزارة الخارجية، شكلت احتجاجاً من قبل إسرائيل وبعض الدول الغربية، علماً بأن برنامج الزيارة الذي قد أعلن عنه قبل وصول مشعل لم يتم الالتزام به من قبل الحكومة التركية، فلم يقابله رئيس الوزراء التركي، ولم يتم اللقاء في أي مقر حكومي، بل تم في مقر حزب العدالة والتنمية. وقد رافقت هذه الزيارة العديد من الانتقادات التي وجهت لحزب العدالة والتنمية من جانب معارضيه من داخل تركيا أيضاً، وقد أبلغ عبد الله غول رسالة إلى خالد مشعل مفادها أن على حماس الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف قبل التفاوض معها، وهذا ينسجم مع ثوابت السياسة التركية**(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2006: 179-180)**.

في المقابل، طرحت إسرائيل جملة من مبررات لحصارها الذي فرضته على قطاع غزة، من بينها تحرير الجندي الاسير جلعاد شاليط، الذي اسرته ثلاثة فصائل فلسطينية مقاومة في حزيران /يونيو 2006م، ومعاقبة حماس على اسره ورفض اطلاق سراحه طيلة الاعوام الماضية. كما بررت إسرائيل حصارها بالرغبة بمنع وصول اسلحة ومعدات عسكرية إلى حركات المقاومة، والحيلولة من دخول مواد اولية إلى القطاع يمكن استخدامها في تصنيع الصواريخ والوسائل القتالية الأخرى **(عبد القادر،2010: 68)**.

وكان الموقف التركي اكثر فاعلية في لرفض الحصار والعمل على كسره رسمياً وشعبياً وسياسياً ومعنوياً، ولقدأ تركيا من علاقاتها الدولية المتوازنة في فتح ملف الحصار دوليا وعدم طيه في ادراج النسيان. حتى أصبحت تركيا مسرحا للعديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، فعلى سبيل المثال نظم الأتراك وبتأييد رسمي علني العديد من الفعاليات المناصرة للفلسطينيين والمؤيدة لرفع الحصار عن غزة من بينها مظاهرات ومهرجانات وجمع تبرعات وإرسال مساعدات**(صالح واخرون،2008: 183)**.

وعلى المستوى الرسمي ندد اردوغان بالحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة مشيرا إلى ان فلسطين هي اساسا سجن بسماء مفتوحة، وشعب يواجه مأساة انسانية، وقال اردوغان أمام كتلة نواب حزب العدالة والتنمية:"ان إسرائيل تعاقب شعبا كاملا من اجل معاقبة مجموعة بعينها، وتقوم بقصف مكثف لقطاع غزة، ومن غير المقبول تفهم مثل هذه الممارسة بذريعة اطلاق الصواريخ. فكلما سألنا الإسرائيليين عن اسباب القصف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بين الحين والأخر يعللون بان هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني، لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن القصف الفلسطيني، وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب"**(صالح واخرون:2008، 213).**

ثم لعبت تركيا من ناحية اخرى دورا كبيرا في المحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل من خلال رعايتها المحادثات التي بدأت في ايار / مايو 2008 قبل ان تعلق في نهاية كانون اول / ديسمبر 2008م، حيث تم اجراء خمس جولات من تلك المحادثات في مدينه اسطنبول التركية.

ويمكن القول بان العلاقات التركية مع الدول العربية خلال عامي 2007-2008م شهدت تطورات كبيرة، جاءت لتكمل اجزاء الصورة التي كشفت عن تطورات كبيرة في وتيرة ومسار العلاقات العربية – التركية، وليس فقط لان تركيا رغبت في ذلك، ولأن الكثير من الدول العربية إيضا بادلوها تلك الرغبة، بالإضافة إلى ما شهدته من إجتماعات للرئيسين الإسرائيلي والفلسطيني معا تحت قبة البرلمان التركي، والعمل من أجل التوصل إلى سلام بين دمشق وتل أبيب، ناهيك عن شراكة سياسية مع مصر طوت صفحة التنافس الاقليمي والحساسيات المتبادلة، وإتفاقات تعاون سياسي وثقافي مع جامعة الدول العربية. وأخيرا حضور مستمر للقيادات التركية للقمم العربية.

بدأت العلاقات بين الجانبين التركي والإسرائيلي تشهد توتراً بعد عدوان الأخيرة على قطاع غزة في 27 كانون أول ديسمبر 2008م، حيث عبر اردوغان عن استيائه من تصرفات رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الذي أجتمع به قبل

يومين من العدوان ولم يخبره بشيء عنها، بل إنهما تباحثا في ترتيب عملية السلام والمصالحة في الشرق الأوسط **(Hazbai, 2004:120)**.

وأضحى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة علامة فارقة في تزايد الدعم التركي الشعبي والرسمي للقضية ألفلسطينية وفي توجيه إنتقادات حادة للسلوك الإسرائيلي وفي مطالبة بفك الحصار عن قطاع غزة، وأحترام إرادة الشعب الفلسطيني الذي أنتخب حركة حماس، غير أن الموقف التركي ظل محكوما بإستمرار تنبيه للمسار العربي الرسمي وموقفة من التسوية وفي مراعاة تحالف مع الولايات المتحدة وعلاقاته بإسرائيل ورغبته في الدخول في الاتحاد الاوروبي(**صالح واخرون،2010**).

وخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لعبت تركيا دوراً مباشراً وفاعلاً، حيث حمل اردوغان إسرائيل مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ورأى أنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من إلتزام حركة حماس بها، كما عد رد الإسرائيلي غير مناسب بالمرة مع ما تفعله حماس، ولخص أردوغان الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه غير إنساني وظالم وغير مقبول. ودعا إلى وقف الغارات الإسرائيلية وأدان ما رأه ضربة مبادرات السلام العربية- الإسرائيلية. كما حث مجلس الأمن الدولي على التدخل بأسرع ما يمكن.

وقد عبر وزير الخارجي التركي،أحمد داود أوغل في تصريح به في 3 ايار / مايو 2010 م حول مجريات الأحداث في الأراضي الفلسطينية قوله:"سياستنا واضحة. لدينا تصور للسلام في منطقتنا وعندما قامت إسرائيل بسياسات تعتمد الحوار الدبلوماسي او سياسات السلام كان لنا معها علاقات جيدة وكلن عندما هاجم الإسرائيليون غزة تدهورت علاقاتنا، لأننا لا يمكن أن نبقى صامتين في مواجهة مثل هذه القضايا الانسانية. لن نصمت في مواجهة الهجمات الإسرائيلية والعدوان على شعب فلسطيني بريء. ولذلك فان الهدف هو المهم بالنسبة الينا وليس العلاقات في حد ذاتها ". كما تابع في ذات السياق قوله:"اذا كان الهدف هو السلام فأننا سنقيم علاقات جيدة مع أي طرف، ولكن اذا لم يكن هناك مثل هذا الهدف وإذا اعتمدت سياسات عدوانية، فان تركيا سترد على ذلك "**(صالح واخرون،2010: 224)**.

ولم تكتفي الحكومة التركية بذلك، بل أعلنت تجميد الوساطة بين سورية وإسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام، حيث أعلن أردوغان من دمشق في 30 كانون اول/ ديسمبر 2008م بعد لقائه بالرئيس السوري بشار الأسد بأن العدوان الإسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة. وأكد أردوغان بعد لقائه بالرئيس المصري في الأول من كانون ثان /يناير 2009 على ضرورة وقف إسرائيل لإطلاق النار وكذلك رفع الحصار، والسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور لغزة، كما طالب حركة حماس بوقف اطلاق الصواريخ، وأعلن اردوغان في 5 كانون ثان / يناير 2009م أنه لن يرى أي اتصال مع أي مسؤول إسرائيلي إلى ان تصدر عن إسرائيل اشارة فعلية على قبول وقف اطلاق النار. وبسبب الرفض الإسرائيلي لقرار مجلس الامن 1860، والذي دعا إلى لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، طالب اردوغان بضرورة منع إسرائيل من دخول مقر الامم المتحدة. واتهم دول اوروبا الغربية بالكيل بمكيالين وبعدم التحرك عن شن إسرائيل عدوانها على قطاع غزة بالسرعة ذاتها التي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا واوسيتيا الجنوبية.

وأشار وزير الخارجية على باباجان بعد لقائه نظيرة السوري وليد المعلم في 5 كانون ثان / يناير 2009م إلى أن انقرة تعمل من أجل التوصل إلى وقف للنار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بقرار ينص على وجود مراقبين دوليين **(ابو مطلق،2011: 67).**

وما زاد من حدة التوتر بين البلدين فيما بعد هو غنسحاب رئيس الحكومة التركي اردوغان من جلسة منتدى مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي في 29 كانون ثان / يناير 2009 م على إثر مواجهة علنية مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، حينما وصف أردوغان العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة بانها " جرائم حر" فقد إنسحب اردوغان من منتدى دافوس الاقتصاد في سويسرا احتجاجا على منعه من التعليق على مداخلات للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بشان الهجوم على غزة وخاطب أردوغان بيريز قائلا:" سيد بيريز أنت أكبر مني سناً، اشعر انك ربما تشعر بالذنب قليلاً، لذاك ربما كنت عنيفا، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلوا على الشاطئ وأتذكر

قول رئيسي وزراء من بلدكم انهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما يهاجمان الفلسطينيون بالدبابات... وأشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقوله لأن عدداً كبيراً من الناس قد قتلوا وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية اسفرت عن مثل هذه النتائج ".

كما أن الموقف التركي كان قويا لدرجة أن تصريحات القيادة التركية لم تماثلها تصريحات أخرى بشدتها، وإدانتها لإسرائيل خصوصاً حين وصف أردوغان الحرب الإسرائيلية على غزة بأنها "بلطجة سوداء في تاريخ الانسانية وان إسرائيل ستغرق في دماء أطفال ونساء غزة ". كما كان موقف وزير العدل محمد علي شاهين الاقوى عندما قال:" إن وصف ممارسات إسرائيل بالمجازر أقل ما يجب أن يقال " وقال:" ان إسرائيل هي المحرضة الأولى للإرهاب العالمي "، وهذه التصريحات لم تسمع من قبل إلا من النظام الإيراني والجماعات الإسلامية في العالم الإسلامي **(البياتي،2001: 4).**

وقد أدى الموقف التركي المناهض لإسرائيل إلى تعزيز اجواء عدم الثقة بين البلدين فقد جنحت إسرائيل إلى ابتزاز تركيا، اذ لم تتورع عن مساومة الاخيرة ضمنا على الملفين الكردي تلاها من مشادات كلامية بين المسؤولين الإسرائيليين والأتراك، بأن على تركيا ان تراجع نفسها قبل ان تنتقد إسرائيل كونها تحتل شمال قبرص وتضطهد الأكراد والأرمن **(عبد الفتاح،2010: 135).**

كذلك هاجم قائد القوات البرية الإسرائيلية "افي مزراحي" Avi Mizrahi ، رئيس الوزراء التركي اردوغان بأسلوب عنيف متهما الأتراك بالقيام بمذابح ضد الارمن فضلا عن احتلال شمال جزيرة قبرص. وعليه، استدعت وزارة الخارجية التركية اللسفير الإسرائيلي في انقرة لتبلغه احتجاجها الرسمي على تلك التصريحات وتطالب ايضاحاً عاجلاً بشأنها.

كما ألقت حكومة نتنياهو باللائمة على أردوغان، محملة اياه مسؤولية التوتر بين انقرة وتل ابيب. وقد تطرق نتنياهو للازمة مع تركيا، خلال لقائه مع نظيرة الاسباني، خوسية لويس ثباتيرو، بإسرائيل في تشرين أول / أكتوبر 2009 م. حيث اكد نتنياهو للأخير ان المشكلة الاصعب مع تركيا تكمن في حقيقة أن حكومة العدالة

والتنمية تتجه نحو السلام والارتباط بمحور الشر، في إشارة إلى سورية وإيران **(عبد الفتاح، 2010: 135).**

وتبعاً لتوترات التي تخيم على العلاقات بين البلدين يأتي قرار أحمد داود اوغلو بوقف ترتيبات زيارته إلى إسرائيل لحضور مؤتمر الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز تحت عنوان " نتطلع إلى الغد " في 20 تشرين أول / اكتوبر 2009م، نظراً لإشتراط تركيا زيارة قطاع غزة عبر معبر للقاء قادة حركة حماس **(منير،2009).**

وفي ذالك السياق، أعلن نتنياهو أن بلاده مستعده لإستئناف المفاوضات مع سورية بدون شروط مسبقة، لكن لن تقبل إسرائيل الوساطة التركية، لأنها لم تعد وسيطاً مقبولاً في عملية السلام، وسيتم الإستغناء عن الوساطة التركية بأخرى فرنسية.

في المقابل، قام احمد داود اوغلو بزيارة إلى إيران في 12 ايلول / سبتمبر 2009 بعد اشتراكه في جلسة وزراء خارجية الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية في القاهرة التي كانت مخصصة لحل التناقضات بين سوية والعراق، من اجل القيام بدور الوسيط في تسوية النزاعات بين إيران والغرب حول ملف النووي. واراد اوغلو من وراء تلك الزيارة ايصال لرسالة للغرب بان إسرائيل هي الخطر الاكبر على استقرار المنطقة وليس إيران. بالإضافة ان تركيا لن تكون الورقة الرابحة التي سيعتمد عليها الرئيس الأمريكي باراك اوباما ونتنياهو في تنفيذ اية مغامرة عسكرية ضد إيران. ويستند موقف اوغلو هذا من اعتبارات عدة، وهي أن إمتلاك إسرائيل فقط للسلاح النووي يهدد كافة دول المنطقة بما فيها تركيا. بالإضافة إلى حرص تركيا على علاقاتها مع إيران سواء ما يتعلق منها بالتعاون في مواجهة التحدي الذي يشكله الإنفصاليون الأكراد أو فيما يتعلق بالنواحي الإقتصادية فتركيا تتبع سياسة جديدة تقوم على جذب الاستثمارات العربية والإسلامية **(منير،2009).**

كانت العلاقات التركية الإسرائيلية عام 2010م ذات طبيعة جديدة في العلاقات الثنائية بين اللبلدين. فقد أخذت طريقاً حاداً مع بداية عام 2010م في السياسة الداخلية والخارجية لكلا البلدين بسبب القضايا العربية العالقة وأهمها حصار غزة، ففي 19 كانون ثان / يناير 2010م. تصدر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة المحادثات بين

وزير الخارجية التركي اوغلو ووزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك وطالب اوغلو باراك بالسماح لتركيا بإيصال المعونات لسكان قطاع غزة المحاصر، لا سيما الغذاء والدواء والمساعدات الاساسية، كما طالب السماح لتركيا بإدخال مبان جاهزة لإيواء من فقدوا مساكنهم نتيجه العدوان الإسرائيلي المدمر، ولا يستطيعون بسبب الحصار ومنع مواد البناء الدخول لقطاع غزة مع اعادة بناء مساكنهم. ولكن باراك رفض التعهد بالاستجابة لطلب تركيا، وقال أنه سيدرس الطلب بناء على السياسة المتبعه إزاء ادخال البضائع لقطاع غزة مضيفا أن " القيود على معابر قطاع غزة ستتواصل، طالما بقي جندي المختطف جلعاد شاليط محتجزاً في ايدي حماس "**(حسين،1999).**

ومن الواضح، أن التأييد التركي للفلسطينيين وصل ذروته بتلك المطالب التي لم يتجرأ الرؤساء العرب طلبها من إسرائيل حيث كانت الأنظمة العربية توجه نداءات استغاثة ومطالبات لا وجود لها على ارض الواقع لحفظ ماء وجهها تجاه شعوبها، بينما كانت تركيا تطالب بفك الحصار من خلال تقديم المساعدات، وإرسال سفن، وإيقاف مفاوضات وما إلى ذلك، فقد وصلت ذروة التأييد التركي للفلسطينيين إلى حد أن وزير الخارجية التركي ربط استئناف الوساطة لتركية بين سورية وإسرائيل برفع الحصار على غزة، وتحسين الوضع فيها.

وعلى الرغم من الحملة الشرسة لإسرائيل واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة على سياسة اردوغان في سنة 1915 " ابادة "ألا أن أنقرة لم تلن في مواقفها المؤيدة لفلسطين. فقد وصف أردوغان القدس في مؤتمر القمة العربية في "سرت " في 27 اذار/ مارس 2010، بأنها " قرت عين المسلمين "ووصف محاولات إسرائيل تهويد القدس بأنه "جنون"، بل أنه مضى شخصيا إلى التهديد (في حفل إفتتاح الفضائية التركية باللغة العربية في استانبول في 4 نيسان / أبريل2010 م بأنه أذا ما استمر الحريق في غزة وتلبد الغيوم السوداء فوق القدس، فان تركيا ان تبقى من دون ردة فعل، كما انه قام بعد ذلك بأيام، باتهام إسرائيل من باريس بتدمير عملية السلام **(نور الدين، 28:2010).**

ففي 31 ايار / مايو 2010م جرى تسيير أسطول الحرية ورغم ان السلطات الإسرائيلية هددت أفراد الاسطول وتوعدت بمنعه من الوصول إلى القطاع بالقوة

العسكرية، ألا ان ذلك لم يثن المتضامنون الذين اصروا على الوصول إلى غايتهم المنشودة، فباغتت القوات الإسرائيلية تلك السفن وأعترضتها في المياه الدولية، حيث نفذت إنزالاً جويا واقتحمت سفينه مرمة، اكبر سفن الأسطول وأستخدمت الرصاص الحي فقتلت تسعة متضامنين يحملون الجنسية التركية.

علما بأن الأسطول مؤلف من ست سفن، ثلاث منها للشحن حيث المساعدات العينية والثلاث الأخرى لنقل المتطوعين لتقديم العون والمساعدات الإنسانية وجاء أفراد الأسطول من 32 دولة تقريباً، ووصل عددهم إلى أكثر من 700 متضامن، معظمهم كانوا على ظهر السفن التركية مرمرة، وسفينة مولتها الكويت، وأخرى مولتها الجزائر، وسفن من اليونان وايرلندا **(البرصان،2008: 15).**

ولقد أثارت تلك المجزرة ردود أفعال دولية على المستويين الرسمي والشعبي، نددت جميعها بالجريمة الإسرائيلية بحق المدنيين، وطالبت بإجراء تحقيق دولي لا يدع إسرائيل تفلت من العقاب، وكان هناك تفكك واضح في مواقف الرباعية الدولية التي طالبت معظم اطرافها بإنهاء الحصار، بينما وجد الأمريكيون والإسرائيليون انفسهم معزولين عالميا، غير ان الزخم العالمي سرعان ما تم امتصاصه وإضعافه **(صالح، 2010).**

فكانت أحداث أسطول الحرية التي هاجمته القوات البحرية الإسرائيلية في 31 أيار/مايو 2010 م أبرز الأحداث التي صعدت من وتيرة التوتر بين تركيا وإسرائيل، حيث قامت تركيا باستدعاء سفيرها من إسرائيل، وإلغاء العديد من المناورات العسكرية مع إسرائيل. وقد وجه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان انتقادات لاذعة إلى الحكومة الإسرائيلية معتبرا أن الجريمة التي ارتكبتها ضد سفن الإغاثة في المياه الدولية (أسطول الحرية) "عمل دنيء وغير مقبول"، وأن عليها دفع ثمن ذلك، وأن الإبادة الدموية التي بدأتها إسرائيل انتهاك للقوانين الدولية واستهداف للسلام العالمي الذي أصيب بجرح بالغ. كما واعتبر رجب طيب أردوغان هجوم إسرائيل على أسطول الحرية بمثابة إرهاب دولة، وأن على الأمم المتحدة ألا تكتفي بقرار الإدانة، وأن على المجتمع الدولي أن يقول كفى لإسرائيل**(علي، 2010).** وكان وكيل حزب العدالة والتنمية الحاكم عمر تشيليك أعلن قرار تركيا إلغاء الاتفاقيات العسكرية

المبرمة مع إسرائيل التي كانت تربطها مع تركيا علاقات وطيدة في مجال التعاون العسكري التقني**(دلي، 2011).**

وفي تطور آخر حول الإعتداء على أسطول الحرية رفضت إسرائيل مطالب تركيا بالاعتذار الرسمي وتعويض أهالي القتلى والمصابين، وشكلت إسرائيل لجنة داخلية من الجيش، إلا أن هذه اللجنة تجنّبت تحميل أي مسؤولية عن الاعتراض الدموي للقافلة التي قتل فيها تسعة من ركابها الأتراك**(عطوان، 2009).**

من الواضح، إن العلاقات الثنائية بين البلدين اخذت في التدهور لدرجة ان مجلس الامن القومي الإسرائيلي أتخذ قراراً بتخفيف حالة التوتر القائمة بين البلدين، فقد كشفت مصادر إسرائيليه النقاب عن إتصالات سرية إسرائيلية باشر بها مستشار الأمن القومي عوزي أراد مع مسؤولين اتراك كبار، في مسعى لتخفيف حدة التوتر القائمة في العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين. وأوضحت صحيفة يديعوت ارنوت بأن عوزي أراد كان قد باشر بهذه الاتصالات قبل حادثة الاعتداء على قافلة اسطول الحرية. ألا أن الأمر على ما يبدو لم يكن بتلك السهولة، حيث ازداد الوضع تفاقما فيما بعد لاسباب عدة.

ومما سبق يتضح بأن اسطول الحرية شكل مفاجأة كبرى كشفت فجوة بين المذهب الذي يحكم تصرفات إسرائيل الأمنية والسياسية وبين الواقع. وأن الأزمة التي تلت ذلك لم تكن حصيلة فشل في جمع المعلومات الأستخبارية أو الأمنية وأنما فشل في منطق التفكير.

نخلص القول إلى أن العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية الإسرائيلية سادها التوتر الشديد، والانتقادات الكثيرة ما بين الطرفين، ووصلت العلاقة إلى أعلى مراحل التوتر حين سحبت تركيا سفيرها من إسرائيل كرد على أحداث أسطول الحرية، حيث بدا واضحاً وجلياً بأن العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين أصبحت في حالة من التصادم في ظل السياسة التي انتهجتها حكومة والتي تدعو إلى الانفتاح على كافة الأطراف وتحقيق توازن في علاقاتها مع الدول ألإقليمية ومع ذلك فإن جميع ما ذكر لا يدل على احتمالية قطع العلاقات بين الدولتين.

3.3.3 العلاقات العسكرية والأمنية:

تأثرت العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل جراء صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم بكثير من الظروف، حيث مرت تلك العلاقات بمرحلة مد وجزر تبعا للحالة السياسية القائمة بينهما، ولعل العلاقات في كثير من الأحيان، وبسبب القضايا العالقة بينهما كان يشوبها الضعف والإهتزاز حتى توقفت مؤخرا نتيجة حصار غزة وأزمة اسطول الحرية، وليس ذلك فقط، بل تم تجميد العيدي من صفات السلاح، والغاء مناورات بحرية وجوية بينهما، كما جرى في مناورات (نسر الاناضول) الجوية التي تم الغاؤءها بسبب العدوان الاخير على غزة نهاية كانون أول ديسمبر 2008م**(نوري، 2000)**.

ويمكن القول بأن العلاقات العسكرية والأمنية، تتأثر سلباً أو أيجاباً تبعاً لطبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، وعليه فقد تم إلغاء أكثر من ستة عشر صفقة عسكرية بعد توتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهو ما سيتم التطرق له خلال هذا المطلب.

ففي عام 2002 م وقعت تركيا مع إسرائيل عقداً بقيمة 668 مليون دولار لتحسين مئة وسبعون دبابة من طراز M60 **(المديني،2009)**. كما قررت تركيا في تموز / يوليو من ذات العام شراء خمسين طائرة قتال عمودية متقدمة من طراز "K.B"طبقا لعرض مشترك قدمته شركتان روسية وإسرائيل بقيمة 3.2 مليار دولار، مقابل عرض قدمته شركة "بيل تكسترون " الأمريكية بمبلغ 4 مليار دولار. ومع ذلك ونتيجة لضغوط امريكية على تركيا، وبعد زيارة نائب وزير الدفاع الأمريكي تم تفضيل العرض الأمريكي على الشركات الاخرى **(محمود،2009: 103)**.

ثم قام وفد إسرائيلي في كانون ثان / يناير 2003م، يضم خبراء في صواريخ هيرون ومسئولين من وزارة الدفاع الإسرائيلي، بزيارة أنقرة، وذلك إستمراراً للتعاون بين البلدين في اقامة مشروع صاروخي دفاعي، لمواجهة إحتمال هجوم صاروخي عراقي، وهو المشروع الذي اعطت الادارة الأمريكية أنقرة الضوء الأخضر له بعد هجمات 11 ايلول / ديسمبر 2001م، ثم بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا في كانون ثان / يناير 2003م مناورات جوية وبحرية مشتركة، أمام السواحل

الإسرائيلية، وشملت التدريبات على اعمال الانقاذ البحري، والتنسيق بين القيادات في الدول الثلاث**(عبد القادر،2010: 13).**

ومما سبق فأنه يتضح أن العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين لم تتأثر بصعود حزب العدالة والتنمية، بل على نفس الدرجة من التعامل الاستخباري والأمني، بالإضافة إلى مواصلة التدريبات المشتركة، أمام صفقات الاسلحة.

وإستمراراً في تواصل العلاقات العسكرية بين البلدين، إشترت تركيا في نيسان 2005م من إسرائيل ثلاث طائرات من دون طيار ذات نظام (UAV) واشترت نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (صناعة الطيران الإسرائيلية) بتكلفة 183 مليون دولار، بموجب الاتفاق حصلت تركيا على عشر محطات أرضية، لكل منها ثلاث طائرات أو اربع (**ممدوح،2009: 54).**

وفي كانون أول/ ديسمبر 2005 قام قائد القوات الجوية التركية بزيارة إسرائيل وإصطحب معه خمسة مسؤولين عسكريين، حيث قابل نظيرة الإسرائيلي المارشال اليعازر شيكاي وفي الوقت نفسه قام رئيس اركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس بزيارة انقرة وبمقابلة نظيرة التركي الجنرال حلمي اوزكوك لمناقشة مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل الإرهاب، وأنشطة إيران النووية، حيث وافقت كلا من إسرائيل وتركيا خلال المحادثات على استمرار التدريبات العسكرية المسماه بمناورات "حورية البحر المتمكنة" وإستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الارهابية وأنشطتها في المنطقة **(Hazbai, 2004,180).**

ثم واصلت حكومة العدالة والتنمية خلال سنة 2006م التزامها بالاتفاقات العسكرية الموقعة مع إسرائيل كما وحضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما. ففي اذار 2006م، قامت القوات العسكرية التركيى بإبرام صفقتين دفاعيتين في إسرائيل الأولى لبرامج الإستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية والثانية: لأغراض التشويش على الرادارات **(ممدوح، 2009: 56).**

كما زار رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت" أنقرة في 13 شباط / فبراير 2007 م، للتباحث مع المسئولين الأتراك حول السبل الكفيلة لتعزيز التعاون

القائم بين البلدين. وفى 11 شباط/ فبراير 2008 م وصل وزير الجيش الإسرائيلي "أيهود باراك" إلى أنقرة. في مقابلة مع نظيره التركي وجدي غونول، وقد أعلن وزير الدفاع التركي في اليوم التالي بأن تطور التعاون بين تركيا وإسرائيل يسهم في سلام واستقرار الشرق الأوسط، وصرح غونول قائلا: "بأن بلاده وقعت خمسة عشر اتفاقية مع الجيش الإسرائيلي كما تقوم بأعمال عسكرية مشتركة مع إسرائيل، وأن مسئولي الدفاع الأتراك والإسرائيليين أحيوا المحادثات المتعلقة بشراء أقمار صناعية للتجسس، وفي ظل هذه الاتفاقات باتت إسرائيل أقرب إلى تركيا من أي وقت مضى"**(محمد، 2008: 104).**

وفي 11 تشرين أول/ أكتوبر 2009 م قامت تركيا بتأجيل المناورات الجوية المشتركة التي تنظمها سنوياً بمشاركة الولايات المتحدة وإسرائيل وعدد من دول حلف شمال الأطلسي، والتي تعرف باسم نسر الأناضول، وقد صرحت إسرائيل أن تركيا لغت المناورات لأنها ترفض مشاركة إسرائيل في حين أن تركيا صرحت بأن استبعاد إسرائيل يرجع لأسباب فنية لا علاقة لها بالأمور.

كشفت اوساط عسكرية وأمنية إسرائيلية في تشرين ثان/ نوفمبر 2010م، أن حجم التبادل العسكري بين انقرة وتل ابيب وفق معطيات جديدة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلي، هبط من مليار دولار عام 2010م، إلى ما بين تسعين حتى المئة مليون في كل سنه من السنوات الثلاثة الاخيرة، وهو ما اعتبرته الاوساط الإسرائيلية مؤشرا يدعو إلى القلق، من ابعاد استمرار تدهور العلاقات. وافادت المصادر نفسها بان هذه المعطيات الجديدة، دفعت إسرائيل إلى دراسة استراتيجية الصفقات العسكرية مع تركيا، حيث ترى مصادر إسرائيلية، ان تدهور العلاقات بين الدولتين شوش على استكمال صفقة لطائرات من دون طيار، والتي وقع عليها عام 2004م البالغة قيمتها 180 مليون دولار. حيث ارسلت إسرائيل إلى تركيا طائرتين من نوع هيرون بدلا من ثماني طائرات متفق عليها، وأوضحت المصادر ان تدهور العلاقات الدبلومسية انعكس ايضا على العلاقات بين منفذي الصفقات العسكرية بين الطرفين، حيث أعلن الأتراك انهم لا ينوون مواصله صفقات الاسلحة مع إسرائيل واتهمو شركة " الفيت"

المصنعه للطائرات، بوضع عراقيل أمام انجاز الصفقة، فيما اتهم الإسرائيليون المسؤولين الأتراك بتعطيل الصفقة**(ابو سيف،2011: 159).**

وفي تشرين أول من عام 2010م، ألغت تركيا من دون إعطاء مهلة كافيه مناورة عسكرية مع إسرائيل بسبب العداء الكبير الذي يكنه الشعب التركي لإسرائيل، كما ذكرت الصحف الإسرائيلية ايضا انه تم الغاء عدد من المشاريع العسكرية والبالغة قيمتها حوالي بليون دولار.

وعليه، يمكن القول بأنه وعلى الرغم من أن القيادات العسكرية والأمنية في إسرائيل حاولت التأكيد على صعوبة تضرر العلاقات التركية – الإسرائيلية مهما اعتراها من ازمات، مخالفة بذلك الاتجاه الحذر من جانب الخارجية الإسرائيلية في معظم سنوات تلك الفترة. ألا ان نزعة التشاؤم باتت واضحة في رؤية المسؤولين سياسيين ودبلوماسيين، وذلك في اعقاب حادثة اسطول الحرية، دون أن يقطع ذلك محاولات إسرائيلية المستمرة لوقف التدهور في العلاقات بين البلدين، حتى أنها وافقت في تموز / يوليو 2010 م على تسليم تركيا الدفعة الأخيرة من طائرات التجسس من طراز " هيرون " والبالغ عددها اربعة طائرات، وفقا لاتفاق قد تم توقيعه في عام 2010 لبيع عشرة طائرات من ذلك الطراز للجيش التركي **(نور الدين،2010: 18).**

ألا أنها في النهاية تهاوت مع تعليق العلاقات العسكرية والإقتصادية مع تل ابيب عقب تقرير(لجنة بالمر) التابعة للأمم المتحدة مؤخراً، والتي تقضي بان تعتذر إسرائيل لتركيا عن حادثة أسطول الحرية، وهو ما ترفضه الاولى حتى اللحظة، الأمر الذي يوضح مدى تدهور العلاقات والوجنوح بها نحو منزلق الابتعاد والتنافر مع الشريك الإسرائيلي وتحديداً في ظل ربيع الثورات العربية الذي قد يدفع بتعزيز الحريات والديمقراطية في الوطن العربي ويدفع بتوحيد المصالح العربية – التركية.

4.3.3 العلاقات الإقتصادية

بوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم تميزت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين تركيا وإسرائيل بتوسع حجمها وأبعادها، وذلك تبعاً للدواعي التي قامت

على أساسها هذه العلاقات، خصوصاً التبادل التجاري في المجال العسكري، وكبر حجم الصفقات العسكرية التي عقدت بين الطرفين، وبالتالي فإن هذا النمط من العلاقات لا تقل أهمية عن العلاقات الأخرى.

ففي نهاية عام 2002م وبداية عام 2003م ارتفعت معدلات التعاون والتبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل، حيث بلغ في نهاية عام 2002م حجم التبادل التجاري 1.2 مليار دولار بزيادة تقدر 19.5 عن العام 2001م، أما حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا فتقدر 378 مليون دولار. وقد استجابت إسرائيل لمطالب تركيا في محاولة التوصل إلى تفاهم معها حول الرسوم التجارية على استيراد الحديد والإسمنت، بالرغم من تعارضها مع قوانين التجارة الدولية، وهذا يدلل على أهمية تركيا كشريك لدى**(سرور،2007).**

وبلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من مجمل التبادل التجاري مع تركيا في عام 2003 م مليار دولار أمريكي. وفي 4 آذار/مارس من عام 2004 م قامت إسرائيل بتوقيع اتفاقية مياه نهر مانوغات مع تركيا مفادها أن تستورد إسرائيل 50 مليون م 3 سنوياً لمدة 20 عاماً، وهذه الصفقة اكتملت تحت ضغط كبير من تركيا، التي هددت بوقف الأنشطة العسكرية والتموينية المشتركة إذا تحاشت إسرائيل هذا الاتفاق.

لقد تطورت علاقات التبادل التجاري بين البلدين، ففي كانون أول /ديسمبر عام 2003م قامت إسرائيل بشراء بضائع تجارية متنوعة من تركيا تقدر قيمتها بنحو مليار دولار، وفى 14 يوليو 2004م قام وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي آنذاك أيهود أولمرت بزيارة تركيا، وقابل الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر مع وزير الخارجية عبد الله جل ووزير الاقتصاد التركي على بابا خان ووزير الاتصالات بينإلى بيلديرم ووزير الطاقة حلمي غولر؛ والسبب الرئيسي في زيارة أولمرت هو اجتماع اللجنة الإقتصادية المشتركة التركية-الإسرائيلية والتي ترأسها أولمرت**(ممدوح،2009: 63).**
كما وقعت تركيا وإسرائيل صفقة في 24 أيار/مايو 2004م تبلغ قيمتها 800 مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل، حيث وقعت الاتفاقية إبان زيارة وزير البنية التحتية الإسرائيلي جوزيف باريتزكي إلى تركيا في أيار/مايو 2004 م(**عبدالقادر، 2010:141)** وقد جاءت هذه الاتفاقية لتلطيف الأجواء

بين تركيا وإسرائيل بعد الانتقادات التركية لإسرائيل بشأن ممارساتها العنيفة في الأراضي الفلسطينية وسياسة الاغتيالات التي تتبعها.

وتبين طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية أن تركيا تحظى بمكانة هامة جداً لدى إسرائيل، وهو ما أكدته الاتفاقيات التجارية التي وقعت بين البلدين، في محاولة منها لتلطيف الأجواء بعد ما شابها من توتر، وهذا يعطي مدلولاً على أن تركيا تعد شريك استراتيجي لإسرائيل، وأن إسرائيل لن تخسر هذا الحليف حتى لو اضطرت بأن تعقد العديد من الصفقات التجارية معه.

أما عام 2005م، فقد كانت تركيا الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل في الشرق الأوسط، حيث بلغت قيمة الواردات التركية من إسرائيل 900 مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة الصادرات التركية لإسرائيل 1.2 مليون دولار.

وفى أيار/مايو 2006 م قام اتحاد الغرفة التجارية الإسرائيلية بتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي مع غرفة التجارة التركية لمنطقة "أيجيبان"، لتدعيم العلاقات التجارية الثنائية. وتمت هذه الاتفاقية بعد زيارة نديم بكليوجو، نائب رئيس منطقة أيجيبان للصناعة والهيئة التنفيذية في إسرائيل، وتفاوضت تركيا وإسرائيل على تأسيس مشاريع للطاقة والمياه التي ستنقل الماء والكهرباء والغاز الطبيعي والبترول عبر أنابيب إلى إسرائيل(**ممدوح، 2009:64**).

وبلغ حجم الواردات الإسرائيلية من تركيا خلال عام 2006م 1.4 مليار دولار، في حين بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا حوالي 800 مليون دولار. وقد تركزت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في مجال الكيماويات والآلات، بينما تركزت وارداتها في الأنسجة والمعادن، إضافة إلى ذلك تم إنشاء شركات إسرائيلية تركية مشتركة للقيام بمشاريع داخل الدولتين، والمساهمة الإسرائيلية بنقل التكنولوجيا المتطورة لكافة المجالات في الجانب التركي، وخاصة الصناعي والزراعي منها. وفي 31 تموز /يوليو 2006 م وقعت إسرائيل وتركيا على اتفاق يعزز التبادل الغذائي والزراعي بين البلدين، حيث بلغت صادرات تركيا بناء على هذا الاتفاق20 مليون دولار.

بداية عام 2009م، أثر على العلاقات الإقتصادية والتجارية وحجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث انخفضت قيمة التبادل التجاري من 3.38 مليار دولار سنة 2008 م، إلى 2.52 مليار دولار سنة 2009 م، أي أن نسبة الانخفاض وصلت إلى 28 % بشكل عام في النصف الأول من العام، ووصلت نسبة الانخفاض 44 % في نهاية 2009م مقارنة بنهاية 2008 م. لقد بلغ حجم الصادرات التركية لإسرائيل1.53 مليار دولار بينما إجمالي وارداتها منها يساوي 1.53 مليار دولار**(محمد، 2008)**

لقد كان لأحداث أسطول الحرية التي اعتدت فيها القوات البحرية الإسرائيلية على قافلة المساعدات مرمرة والتي عرفت بأسطول الحرية، وذهب ضحيتها تسعة قتلى أتراك والعديد من الإصابات في 2010م، أثراً كبيراً على عدة مستويات في العلاقات التركية الإسرائيلية، ففيما يتعلق بمجال السياحة، فإن تصاعد حدة الغضب في الشارع التركي ضد السياسات الإسرائيلية مثلت ضربة شديدة لحركة تدفق الإسرائيليين إلى تركيا، حيث أعلن بالفعل اتحاد وكلاء السياحة والسفر في إسرائيل إلغاء حجوزات نحو 100 ألف سائح كانوا قد قرروا قضاء عطلاتهم الصيفية في تركيا، وتعد تركيا الجهة الأولى للسياح ألإسرائيليين ويدر ذلك على اقتصادها نحو 300 مليون دولار سنوياً، حيث يتوجه نحو 70% من السياح الإسرائيلين إلى منتجعات في منطقة أنطاليا**(ابو مطلق،2011: 59)**.

نخلص القول، أن العلاقات التركية الإسرائيلية طوال الفترات السابقة لم تتأثر بتأزم العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، بل وتميزت بكثافتها وعمقها ما بين الطرفين، إلا أن عام 2010م وبسبب أحداث أسطول الحرية، فقد تراجعت معدلات التجارة بين البلدين، ووصلت إلى أقل مراحلها في تاريخ العلاقات، خصوصاً في الجانب السياحي بين الطرفين.

الفصل الرابع

المحددات الداخلية والخارجية لتطور العلاقات التركية- الإسرائيلية.

تعتبر المصالح العليا للدول من أهم المداخل لفهم طبيعة ومجريات العلاقات بينهما، والباحثون في مجال العلاقات الدولية يدركون مدى تحول تلك العلاقات بين الدول، من علاقات هشة إلى وطيدة، أو العكس، وفقا لتغير المصالح والأولويات لتلك الدول.

لذلك، فانه عند قيام مثل تلك العلاقات في السياسة الدولية، يكون لكل دولة محدداتها الخاصة بها، تدفعها للقيام بمثل تلك العلاقات. سواء أكانت هذه العلاقات سياسية بحتة، أم عسكرية وأمنية وإستخبارية، أم اقتصادية وتجارية، أو خليط من ذلك كله. ولعل الحالة في العلاقات التركية- الإسرائيلية إنما هي خليط من كل ذلك. فقد شملت العلاقات الثنائية بين البلدين جميع الجوانب، السياسية والعسكرية والأمنية والإقتصادية والتجارية، مما دفع بالدولتين إلى خلق حالة من التعاون فيما بينهما لتحقيق أهدافها تلك. فقد وجد كل منهما ضالته في الأخر، فتركيا كانت في حاجة إلى إسرائيل، كما أن إسرائيل كانت في حاجة إلى تركيا، وذلك من اجل تكامل المصالح المرجوة، ورغم اختلاف الإيديولوجية والديانة والأنظمة. فقد وجدا العداء مع الدول فرصة لتوطيد العلاقات والتعاون من اجل تحقيق المصالح العليا لكل من الدولتين.

وعليه، حاولت الدراسة في هذا الفصل تناول المحددات والعوامل التي دفعت إلى قيام مثل تلك العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، في مبحثين رئيسيين. الأول: المحددات الداخلية التركية والإسرائيلية والثاني: المحددات الخارجية التركية والإسرائيلية. وذلك على النحو التالي:

1.4 المحددات الداخلية التركية والإسرائيلية.

1.1.4 المحددات الداخلية التركية.

منذ تفكك الدولة العثمانية، بدأت تركيا تتحكم بالسلوك الخارجي تبعا للهواجس والاعتبارات الأمنية. فقد كانت تركيا على وشك التشرذم والتقاسم الشاملين، فيما لو

طبقت اتفاقية سيفر عام 1920م، والتي كانت تلحظ إقامة وطن قومي ارمني في الأجزاء الشرقية من تركيا وحكم ذاتي للأكراد في جنب شرقي البلاد، وتوزيع ما تبقى من الأناضول على اليونان وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، مع استثناء بعض المناطق الوسطى والشمالية في الاناظول. لكن القادة الأتراك استطاعوا في معاهدة لوزان في تموز/ يوليو 1923 من انتزاع اعتراف رسمي بالحدود التي تشكل حاليا الجمهورية التركية. ولعل الحرب العالمية الثانية لعبت دورا مهما في محافظة تركيا على حدودها الدولية، لكن مع تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وتفاقم النزاعات القومية في القوقاز وظهور الخلافات الأمنية من جديد، وقيام نواة كيان كردي في شمال العراق، وأخطار على المسالة الكردية في تركيا، كما استمرار النزاع مع اليونان في بحر ايجة وقبرص، واستمرار التباين التاريخي مع روسيا حول النفوذ والنفط والأقليات في شمال القوقاز، أيقظت المخاوف التركية من احتمال تعرضها لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الخصوم، خاصة أن اليونان وأرمينيا لهما علاقات جيدة مع الغرب وتعتبر امتدادا مسيحيا للحضارة الغربية **(نور الدين،1998:208).**

مما سبق يتضح أن مسالة إقامة علاقات وثيقة بين تركيا وإسرائيل كانت ملحة، لتحسين وضع تركيا الاستراتيجي والعسكري في مواجهه خصومها، بالإضافة إلى توافق المفهوم الأمني بين البلدين لبقاء قوة الردع التركية والإسرائيلية شاخصة أمام الآخرين. كما أن وجود مشاكل داخلية وخارجية للبلدين دفع بعجلة تطور تلك العلاقات وتقديمها، سيما في ظل ظاهرة عدم الاستقرار الداخلي لكل منهما.

كانت تركيا في حاجة ماسة لزيادة قدراتها الحربية والعسكرية على أكثر من صعيد، فهي بحاجة إلى تدريب جنودها وتطوير كفاءاتهم، وزيادة الإنتاج الحربي، واستيراد الأسلحة المتطورة الضرورية، كما أن تركيا ترغب بأن تكون قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة. فالخبرات الإسرائيلية العالية في ذلك المجال، دفعت بتركيا إلى الاعتماد على الجانب الإسرائيلي، لما عانته من الولايات المتحدة الأمريكية في توريد السلاح إليها، بسبب ضغط اللوبي ألأرمني واللوبي اليوناني المتواجدين في الولايات المتحدة والذين قاموا باستخدام سياسة ابتزاز لتركيا بالتعاون مع بعض الدول

الأوروبية، فتم فرض حظر السلاح على تركيا في أوقات الاحتكاك بين تركيا واليونان، بحجة حقوق الإنسان والأقليات العرقية **(نورالدين،19:2010).**

لذا فقد وجدت تركيا في إسرائيل مورداً هاماً وضرورياً، لقطع الغيار التي ترفض واشنطن مد تركيا بها، فإسرائيل وحدها القادرة على تلبية المتطلبات لتطوير القدرات الحربية للجيش التركي بما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة وخبرات تدريبية وقتالية كبيرة. ولعل اتفاق شباط/فبراير1996م جاء بين كل من انقرة وتل أبيب لإنجاز مثل تلك المصالح التي وجدتها تركيا في الأخيرة. لذلك فقد ابرم أربعة عشر اتفاقاً بين الجانبين حتى نهاية حزيران/يونيو 1997، وهي اتفاقات غاية في الأهمية، مثل اتفاق مشروع مدته خمس سنوات لتحديث اربعة وخمسون طائرة F4 ومشروع تحديث الدبابات التركية القديمة من طراز M16cومشروع مشترك لإنتاج صواريخ جو/ ارض من طراز(بوب أي 2) إلى غيرها من المشاريع التي اعتبرتها تركيا بمثابة انجاز تاريخي لها **(معوض،1998: 21).**

ومهما يكن من أمر، فإن الجيش لم يكن يريد من علاقاته مع إسرائيل ذلك فقط، بل كان يسعى من خلال تنفيذ ذلك الاتفاق، أن يقوي موقف الجيش التركي في الحياة المدنية، ويدعم دوره في صنع السياسة العامة.

المشكلات الداخلية التي عانت منها تركيا، دفعتها للقيام بمثل تلك العلاقات مع إسرائيل، خاصة المشكلات بين التيارات العلمانية والتي تشمل المؤسسة العسكرية، والمحكمة الدستورية التركية وعدداً من الأحزاب التركية الفاعلة من جهة، وبين التيارات الإسلامية، ممثلة في الأحزاب الإسلامية، والمدارس الدينية من جهة أخرى. حيث تعتبر المؤسسة العسكرية أن التحالف مع إسرائيل أحد أهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، من شأنه أن يقوي شوكة الجيش ضد الإسلاميين، ويؤكد الطابع العلماني للدولة، ويجعل من الصعوبة في المستقبل على أي حزب تغيير ذلك الطابع، سواءً أكان حزباً إسلامياً أو غير ذلك. فخلال كافة مراحل الصراع بين الجيش وحزب الرفاة الإسلامي، سعت تركيا نحو تعزيز العلاقة مع إسرائيل، بإعتبار ذلك وسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة **(الضميري،2002: 109).**

علماً بأن مثل ذلك التوجه، سيدفع بتركيا مستقبلاً نحو مزيد من التعاون وتطوير العلاقة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل**(الرشدان،2001: 129).**

ويمكن القول بأن التعاون التركي –الإسرائيلي قد ازداد وثوقاً منذ تسلم نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التركية في أواخر حزيران/يونيو 1996م وحتى استقالته في 18 حزيران /يونيو1997 م، فهي المرة الأولى التي يدخل فيها عامل العلاقات مع إسرائيل في الحسابات الداخلية للقوى السياسية في تركيا. ذلك أن أربكان كان ذو توجهات إسلامية، وأكثر انفتاحاً على العالم الإسلامي. الأمر الذي دفع بالمؤسسة العسكرية التركية إلى توثيق العلاقات مع إسرائيل في النصف الأول من عام 1997م، عبر زيارات أرفع المسئولين العسكريين الأتراك، بدءاً من رئيس أركان الجيش وهو المنصب العسكري الأعلى في تركيا، إلى مساعديه، إلى وزير الدفاع، إلى غيره من الشخصيات العسكرية المهمة في البلاد. وذلك في خطوات هدفت لاحراج نجم الدين أربكان -زعيم ومؤسس حزب الرفاه التركي- أمام قاعدته والضغط عليه لإضعاف موقعه تمهيداً للإطاحة به وهو ما حصل بالفعل في حزيران /يونيو1997م **(نورالدين،212:1998).** فبعد مرور ستة أشهر بين الانتخابات وبين تشكيل أربكان للحكومة الائتلافية في حزيران /يونيو 1996م ذعرت المؤسسة العسكرية التركية بسبب خطوات أربكان من اختياره لاستقبال ابن حسن البنا – مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر - كأول زائر أجنبي، واختياره إيران وليبيا لتكونا أول دولتين يزورهما رسمياً، وهو ما دفع بالجيش إلى زيادة وتوثيق العلاقات مع إسرائيل كتحد لحكومة أربكان **(يافوز،64:1998).**

ومما سبق فإنه يتضح بأن التجاذب الداخلي في تركيا، كلما تصاعد بين أربكان ومؤسسة الجيش التركي، كانت العلاقات بين تلك المؤسسة وإسرائيل تزداد وثوقاً وتقدماً. ويبدو ذلك جلياً من خلال تجاوز الجيش لأربكان، وتوقيع عدداً من الاتفاقات دون علمه أو حتى مشورته.

أيضاً المشكلات المتعلقة بالعنف الأصولي، والذي عانت منه تركيا بداية التسعينيات، سواءً أكان ذلك على صعيد العمليات العسكرية التي قامت بها المنظمات الإسلامية مثل الحركة الإسلامية والثأر الإسلامي والحركة الثورية وغيرها، أو على

صعيد العنف المرتبط بحركة التمرد الكردي، فإن تركيا ترى بأن العراق له صلة بحركة التمرد الكردي، نتيجة ما ترتب على الوضع القائم في مناطقه الشمالية منذ نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991م من وجود قواعد تعود لحزب العمال الكردي، ينطلق منها في عملياته عبر الحدود إلى داخل تركيا **(الرشدان،103:2001).**

بالإضافة إلى العنف اليساري، المرتبط باثنين وعشرين منظمة يسارية محظورة، أهمها منظمة "اليسار Dev-So" الثوري والتي قامت بمعظم العمليات ضد الأهداف الأمريكية والغربية في تركيا إبان حرب الخليج الثانية، فتركيا عانت منذ بداية التسعينيات من تصاعد عمليات عدة منظمات إسلامية، خصوصاً في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين كمنظمة "الحركة الإسلامية IHO" أو منظمة الحركة الإسلامية الثورية وغيرها**(معوض،1998: 121)**، كل ذلك دفع بتركيا باتجاه عقد اتفاق التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل في شباط/فبراير 1996م**(فياض، 183:1997).**

ولهذه الغاية سعت تركيا للاستفادة من خبرات إسرائيل الموسعة في هذا المجال وخاصة أن تركيا تعزو العنف إلى عوامل خارجية.

ومما سبق فإنه يتضح بصورة جلية مدى تمزق تركيا من الداخل، الأمر الذي دفع بها إلى الاستقواء بالخارج على الداخل وذلك من خلال إقامة علاقات قوية مع إسرائيل، لما للأخيرة من خبرة كبيرة في مجالات العمل الأمني والاستخباراتي والعسكري الذي قد يساعد المؤسسة العسكرية التركية والمؤسسة العلمانية بتحجيم دور تلك الأنظمة والحركات. كما يتضح مدى استقواء الإسلاميين واليسار والأحزاب الكردية بالخارج، حيث أن تلك الأحزاب والمؤسسات والحركات كانت في عداء مع المؤسسة العلمانية العسكرية التي تقمع الحريات وتمارس الانقلاب في أي حقبة تريد، ولقد حاولت الأحزاب الكردية وغيرها إلى الاستفادة من عداء دول الجوار وتحديداً سورية والعراق مع تركيا للمطالبة بتحقيق جملة من المطالب.

الاستفادة من المعلومات الإستخبارية الإسرائيلية وتبادل المعلومات والحصول على صور الأقمار الاصطناعية الإسرائيلية حول تحركات ونشاطات حزب العمال الكردستاني، ولعل أهم ثمار هذا التعاون كان إلقاء القبض على زعيم الحزب عبد الله

أوجلان في كينيا عام 1999م**(خماش،36:2010)**، وتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة، حول مدى إمكانية طائرات (ميج 29) الروسية وقوتها القتالية، بعد دراسة إسرائيل لثلاث طائرات منها تلقتها من ألمانيا، حتى تستغل تركيا تلك المعلومات في تحديث النظام الهجومي والتسليحي لطائراتها (F16)، لتحييد ميزة المرونة التي تتمتع بها الأولى في أي اشتباك مستقبلي مع سورية، التي تمثل هذه الطائرات أفضل مقاتلات لديها **(معوض،21:1998)**. ولعل هذا الأمر يبرز بشكل واضح وجلي مدى متابعة إسرائيل لمقدرات الشعوب العربية، وقوتها ومدى قدرتها القتالية والعسكرية من خلال معرفة جديد الأسلحة الموجودة في تلك الدول، والبحث عن مضادات لها وأسلحة أكثر قوة منها لحماية إسرائيل التي تعيش حالة من العداء شبه الدائم مع الدول العربية بسبب احتلال الأخيرة للأراضي الفلسطينية.

لذلك، سارعت أنقرة وتل أبيب إلى تطوير التعاون فيما بينهما من خلال تبادل المعلومات وإنشاء عدداً من المراكز الاستخبارية بعد توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي **(دلي،56:1999)**. كما تم إنشاء منتدى للحوار الاستراتيجي بين البلدين، لرصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين وإقامة آلية مشتركة لمواجهة تلك الأخطار، وامتداد هذا الحوار ليشمل المجالات التي تتعلق بأنشطة المخابرات، وإقامة أجهزة تنصت لرصد تحركات الدول المعادية لأي من الجانبين، بالإضافة إلى عقد اتفاق "تقدير المخاطر" في نيسان/إبريل 1997م، والذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين، وكل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان**(معوض،20:1998-21)**، كما تم تبادل الأشخاص العسكريين للدولتين، وجرى التشديد في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى أمن الحدود، بما في ذلك مساعدة إسرائيل لتركيا، في حماية حدودها من تسلل المقاتلين الإنفصاليين الأكراد(**يافوز،1998: 62)**.

وأحد أهم محددات تركيا من التحالف مع إسرائيل هو توخي وتجنب الحذر من إسرائيل نفسها، وذلك من خلال منع الدعم الإسرائيلي للمقاومة الكردية، فلقد جعلت إستراتيجية "شد الاطراف" التي تعتمدها إسرائيل -لتشجيع الحركات الاستقلالية للأقليات غير العربية - الكثيرين من الأتراك. ينظرون بعين الشك إلى أن إسرائيل،

هي الداعم الرئيسي للقومية الكردية في العراق وسورية وإيران. فإسرائيل كانت– منذ فترة طويلة-داعمة أساسية لدولة كردية مستقلة في شمال العراق استناداً إلى الليبراليين داخل المجتمع اليهودي الأمريكي حساسون حيال قضايا حقوق الإنسان، وقد انتقدوا العسكريين الأتراك على تعسفهم وسوء معاملتهم للأكراد **(يافوز،72:1998)**.

لذلك وجدت تركيا في العلاقات مع إسرائيل أحد المرتكزات الأمنية التي من شأنها تحجيم قدرة الأكراد في البلاد، واستقطاب الخارج على الداخل. كما أن تركيا على علم بأن إسرائيل قد تنقلب عليها في أي لحظة مقابل الحصول على المزيد من المصالح والمكتسبات التي تضمن بقاء دولة إسرائيل في محيط الدول العربية التي تتسم بالعداء مع الأخيرة.

واجهت تركيا عدداً كبيرا من المشاكل الإقتصادية الجسيمة، التي اتسعت رقعتها مع أزمة حرب الخليج الثانية عام 1991م، حيث تكبدت تركيا خسائر تقدر ب 60 مليار دولار، أدى إلى ارتفاع الأسعار في تركيا بنسبة 100 % خلال عام 1996 فقط، وارتفع معدل التضخم السنوي، إلى غير ذلك من زيادة عجز الميزانية العامة والديون الداخلية وتدهور سعر صرف الليرة وزيادة الديون الخارجية وعجز الميزانية التجاري وغيرها **(معوض،1998: 125)** وأمام خسائر أيضاً تقدر ب 11 مليار دولار في 1997 جراء توقيع تركيا اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي (**نورالدين،1998: 218)**.

لذلك وجدت تركيا في إسرائيل حلاً للخروج من هذه الأزمة، ومدخلاً لتحسين أدائها الاقتصادي بإقامة منطقة للتجارة الحرة، وتنفيذ مشاريع بيع المياه لإسرائيل، بالإضافة إلى طلب ود الغرب من إقامة تلك العلاقات بين أنقرة وتل أبيب كمحاولة لاستدرار المزيد من القروض لدعم إصلاحات البلاد الإقتصادية **(العزاوي، 372:2000)**.

كذلك فإن تركيا علقت آمالاً كثيرة من وراء التعاون الوثيق مع إسرائيل لتحقيق مكاسب اقتصادية مختلفة، منها: تشجيع المال اليهودي في العالم للاستثمار داخل تركيا. وتطوير العلاقات التجارية مع إسرائيل، وتصدير الإنتاج التركي عبر إسرائيل إلى دولة ثالثة تربطها بإسرائيل اتفاقية تجارة حرة **(العزاوي،2000: 372)**.

وقد وقع الجانبان التركي والإسرائيلي في هذا الإطار اتفاقية التجارة الحرة في آذار/مارس 1997م، وقد وصل حجم التجارة بحلول عام 2000م بين البلدين من 500 مليون دولار إلى ملياري دولار. كما هدفت تركيا إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الزراعية، ولا سيما في منطقة مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP)، والاستفادة من المال والخبرات اليهودية في إقامة مشاريع استثمار اقتصادية في آسيا الوسطى وغيرها **(نور الدين،1998: 211).**

ومما سبق ذكره، فإن تل أبيب حاولت الاستفادة من مشاريع المياه والزراعة، الأمر الذي يبرز مدى رغبة الجانب الإسرائيلي بالاستفادة من الموقع الجيواستراتيجي التركي، والذي يعتبر منفذاً مهماً إلى دول البلقان وروسيا وغيرها، كما أن إسرائيل حاولت من خلال ما سبق، تضييق الخناق على الجوار العربي. حيث تتحكم تركيا بنهري دجلة والفرات، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على دول الحوض سورية والعراق، وهو ما تريده إسرائيل كورقة للضغط على تلك الدول من أجل تحقيق مآرب ومصالح إسرائيل الخاصة.

2.1.4 المحددات الداخلية الإسرائيلية:

مضت تل أبيب بدورها نحو تعزيز علاقاتها مع أنقرة، وهي التي كانت تطمح إلى ذلك منذ عقود، يقودها في ذلك عدداً من المحددات الداخلية الهامة. فتركيا لم تكن وحدها بحاجة إلى دولة ذات تأثير فاعل في المنطقة وقريب من الولايات المتحدة، بل إن إسرائيل أيضاً كانت بحاجة إلى تركيا، الدولة الإسلامية ذات الموقع الجيواستراتيجي الهام، وذات التوجهات العلمانية، الأمر الذي دفع بتقارب وجهات النظر، ومهد لبناء علاقة إستراتيجية كلات فيما بعد بتوقيع اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي في شباط/فبراير 1996م. علماً بأن إسرائيل شانها شأن تركيا، لديها من المحددات والعوامل ما دفع بتطوير تلك العلاقات واستمرارها، وهي كالتالي:

ركزت إسرائيل منذ البداية على إقامة علاقات قوية مع تركيا لكسر الحصار العربي وللخروج من العزلة التي فرضتها عليها المقاطعة العربية(**حسين،1999: 136)،** فقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان Abba Eban عام 1950

بقوله:" إن قيام علاقات إسرائيلية - تركية متينة، يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية، ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل**(حسين،1999: 137)**. لذلك احتلت العلاقات مع تركيا المرتبة الأولي في سلم الأهداف الإسرائيلية، لما لهذا الأمر من مدلولات بالنسبة إلي وجودها في وسط بحر عربي، غير مؤمن بفكرة وجودها. واعتبرت إسرائيل بأن تركيا تمثل حلقة الوصل بينها وبين الدول العربية. كما اعتبرت إسرائيل بأن تركيا تمثل ركناً هاماً في مخططاتها قبل وبعد قيام دولة إسرائيل التي أرادت الالتحام جغرافيا بالبر الأوربي عبر الجسر التركي، والتي تتمتع بمركز جيواستراتيجي مهم من المنظور الإسرائيلي، فمن خلالها يمكن لإسرائيل ضبط دول الجوار "الدول العربية" والتحكم فيها بطريقة غير مباشرة **(الدوداني، 2006)**.

كما أن إقامة علاقات وثيقة مع تركيا الدولة المسلمة، هي أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تعثر عملية التسوية مع البلدان العربية، فقد بقي السلام مع العرب ناقصاً وبارداً، لا سيما على الصعيد الشعبي وتفاقم التوتر بين إسرائيل والدول العربية، بسبب سياسة الأولى تجاه الفلسطينيين، لذلك فإن تل أبيب كانت في حاجة إلى حليف قوي يدفع بعلاقاتها إلى الأمام من أجل تنمية مصالحها الخاصة **(نور الدين،2010: 21)**.

وبحاجة إلى من يلعب دور الجسر أو الوسيط بينها وبين الدول المجاورة التي لها ملفات عالقة مع تل أبيب، فقد سبق وأن استضافت تركيا لقاءات سرية إيرانية - إسرائيلية، وقامت بترتيب مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وسورية، وتدخلت في تسليم رسائل متبادلة بين حركة المقاومة الإسلامية(حماس) وإسرائيل (**باكير،2010: 67)**.

وفي هذا الصدد يوضح يتسحاق مردخاي Yitzhak Mordecha وزير الدفاع الإسرائيلي مدى الحاجة إلى تركيا في قوله:" عندما تتحد اليد الإسرائيلية بالتركية، فإننا نشكل قبضة قوية، وتتعمق علاقتنا الإستراتيجية". وهو دليل واضح على مدى تعلق إسرائيل بالأتراك.

وعليه، فإن إنشاء علاقات وثيقة مع إسرائيل يعتبر مكسباً ضخما لتل أبيب واختراقا مهماً لصفوف العالم الإسلامي في ظل العزلة التي تعانيها بشكل كبير من جانب دول الجوار العربي، وهو ما يدفع باتجاه الحفاظ على تلك العلاقات في معظم الظروف والحالات.

كانت تركيا تمثل بالنسبة للإسرائيليين، أهم المراكز المتكاملة من الناحية السياسية والعسكرية والاستخباراتية من الدرجة الأولي، وكان ذلك نتيجة موقع تركيا الجيواستراتيجي، ونتيجة علاقاتها الخارجية النشطة التي تجعل منها حليفاً قوي، ففي عام 1954م كانت تركيا عضواً في ثلاث معاهدات دفاعية مختلفة، الأولي: عضويتها في الحلف الأطلسي إلي جانب الدول الغربية الكبرى. والثانية: عضويتها في حلف البلقان مع اليونان ويوغوسلافيا. والثالثة: تحالفها مع الباكستان. وجاءت توقيع معاهدة الدفاع التركية العراقية عام 1955م، لتزيد من أهمية تركيا كحليف علي الصعيدين الدولي والإقليمي، وبحكم موقعها من الدول العربية المعادية لإسرائيل، فقد اعتبر الإسرائيليون تركيا محطة مهمة لجمع المعلومات والتجسس **(الدوداني:2006).**

ومن الواضح، فإن الأنظمة العربية أخطأت تجاه تركيا حين تجاهلت موقع تركيا الجيواستراتيجي وتعاملت مع الجمهورية التركية كدولة غريبة عن ثقافة الدول العربية رغم وحدة الدين، الأمر الذي دفع بإسرائيل يهودية الديانة لاستغلال حالة التصادم أو التنافر تلك من أجل تحقيق المصالح الإسرائيلية.

اعتبرت إسرائيل أن تركيا تمثل مفتاحاً وموقعاً استراتيجياً هاماً للسيطرة علي ما يسميه الأمريكيون "كنوز العالم" (أي الشرق الأوسط)، وباباً عريضاً مشروعاً لدخول أسواق القارة الأسيوية. كما يرى الإسرائيليون في تركيا، أنها قادرة علي أن تشكل صالة العرض لكل ما تنوي إسرائيل تسويقه. مما جعل العلاقات التجارية بين البلدين تُحقق أعلي ميزان تجاري في منطقة الشرق الأوسط، وحدوث أعلي معدلات للتبادل التجاري بينهما، لاعتماد إسرائيل علي تصدير الصناعات المختلفة لتركيا في الوقت الذي تستورد منها المواد الغذائية المختلفة**(الدوداني،2006).** كما تم التركيز على العديد من المشاريع التي يمكن الاستفادة فيها من مقومات تركيا الإقتصادية، التي تجعل التكامل الاقتصادي مع إسرائيل أمرا مغرياً، بالإضافة إلى أن القطاع السياحي

التركي استقطب حوالي نصف مليون إسرائيل عام 2008، أي ما يشكل 7-8% من مجموع سكان إسرائيل**(باكير،2010: 77).**

كما أن التحالف بين الجانبين سيضع الإسرائيليين على "خط الفتنه"، من خلال التلاعب بخيوط المسألة الكردية المتشابكة كما سيضع الدولتين على "خط النفط". فإن وجودهم على تخوم منابع النفط العربي وفي أواسط أسيا، سيعطيهم موقعاً مؤثرا على هذا الصعيد، ثم إن هذا التعاون يندرج في إطار إستراتيجية إسرائيل التقليدية الرامية إلى بناء علاقات مع دول متاخمة لأعدائها المجاورين**(الدوداني:2006)،** بمعنى أن إسرائيل وجدت ضالتها في تركيا لتسويق منتجاتها العسكرية عبر البوابة التركية، كما عملت تل أبيب على الترويج لصادراتها من خلال الأخيرة، في ظل رفض التطبيع العربي، ورفض استيراد المنتجات الإسرائيلية، ومن جانب آخر فإن إسرائيل تقوم بالاستفادة من توسيع دائرة علاقاتها التجارية مع دول البلقان وروسيا لعلاقة تلك الدول القوية بتركيا، والحصول على مكاسب نفطية قد تغنيها عن الدول العربية.

تشكيل قوة ردع إقليمية في مواجهة أي عدوان خارجي ضدها، ولعل ما يدل على ذلك تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي إتسحاق مردخاي قوله:" إن الاتفاقية يمكن أن تكون قوة ردع لمواجهة أي هو هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سورية، كما أن هدف إسرائيل الحقيقي ليس استخدام القوة، بل إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة"، واعتباره أن أي هجوم على تركيا هو بمثابة هجوم على إسرائيل **(فودة،2000: 59).** لذلك سعت إسرائيل من خلال تعاونها العسكري مع تركيا إلى الضغط على العراق وسورية عسكرياً، ووضعهما بين فكي الكماشة الإسرائيلية والتركية، وبخاصة بعد أن وزعت سورية قواتها العسكرية على تلك الجبهتين لأنهما تشكلان خطرا عليها، ولم يعد بمقدورها أن تشكل خطراً عسكرياً على إسرائيل، أو أن تفكر على أقل تقدير باسترجاع الجولان في ظل هذه الأوضاع **(عبد العزيز،2010).**

ومهما يكن من أمر، فإن إسرائيل استطاعت أن تمارس ضغوطاً عسكرية قوية على سورية، من خلال وجودها العسكري المكثف في الأراضي التركية كما سبق الإشارة إليه. الأمر الذي أتاح لها جمع المعلومات الاستخبارية والأمنية عن المنشآت

الحساسة في سورية، بحيث غدا أمنها القومي معرضاً للخطر الكبير جراء ذلك، إذ أن تلك المعلومات قد تستغل مستقبلاً من قبل إسرائيل أو تركيا، في حالة نشوب حرب مع سورية.

الحصول على سوق جديدة لمنتجاتها، خصوصاً الصناعات العسكرية، حيث أدى ذلك الاتفاق إلى إدخال مردود مالي ضخم علي إسرائيل بسبب تحديثها للأسلحة التركية، وبيع أسلحة إسرائيلية لتركيا **(كيوان، 1999: 21)**. فقد قامت إسرائيل خلال عام 1997 م، بتزويد تركيا بصواريخ (بوب أي 1) بواقع 40 صاروخ حتى نهاية السنة كمرحلة أولى و 60 صاروخ في عام 1998م، بالإضافة إلى خطة لإقامة خط إنتاج في تركيا لإنتاج الصاروخ (بوب أي 2)، وقدرت قيمة الصفقة بحوالي 500 مليون دولار. كما كان هناك تعاون لإنتاج طائرة بدون طيار لصالح الجيش التركي، قادرة على التحليق لمدة ثمانية ساعات متواصلة ومخصصة لأعمال التجسس والمراقبة وإنتاج برنامج لتحديث الحوامات التركية خصوصاً من أنواع (سيكورسكي) و(_بل 109). وبرنامج لتحديث الدبابات التركية من طراز(م48/47 باتون) و (م 60) بقيمة مليار دولار، وبيع ستة زوارق دورية بحرية إسرائيلية لتركيا **(درويش، 2010).**

كما استفادت إسرائيل أيضاً عبر العديد من الاتفاقات مع أنقرة، إلى جعل الأخيرة سوقاً ضخمة لمنتجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية، إذ بلغت على سبيل المثال قيمة الصادرات الإسرائيلية من السلاح عام 2009 حوالي 6.7 مليار دولار، مقابل حوالي 6.3 مليار دولار في 2008 وهو العام الذي استوعبت فيه تركيا حوالي نصف الصادرات الإسرائيلية من السلاح وفقاً لتقرير مجموعة جينز العسكرية **(باكير،2010: 77).** كما أن من أهم قطاع التصدير الإسرائيلي هو المواد الكيميائية بقيمة 45 ٪ من إجمالي الصادرات وتليها المعادن والآلات والمعدات الكهربائية، الأمر الذي يزيد من المكاسب الإسرائيلية المادية ويعمل على الترويج للصناعات الإسرائيلية في المنطقة.

حصول الصادرات الإسرائيلية على امتيازات عسكرية من تركيا باستخدامها للقواعد العسكرية التركية بشكل دائم قاعدة أكنيجي(Ekinci Base) في أنقرة، مما

يعطي سلاح الجو الإسرائيلي فرصة للتعرف على طبيعة الأرض، وكيفية التعامل مع أهداف فيها، ويعطيها إمكانية شن غارات مفاجئة على أهداف في عمق الدول المجاورة، والمعادية لإسرائيل كسورية وإيران والعراق**(عوده،2003: 326)**. فإن الأجواء الإسرائيلية ضيقة وغير مناسبة لتدريب الطيارين الإسرائيليين في بيئات جغرافية متنوعة، فيما تتميز الأجواء التركية باتساعها، وتنوع التضاريس الجغرافية التي تجري فيها التجارب، كما أن أجوائها تماثل إلى حد كبير الأجواء في إيران وسورية والعراق بشكل عام بالإضافة إلى أنها قريبة من تركيا. مما سيسهل على الطيارين الإسرائيليين ضرب أهداف عسكرية واقتصادية في تلك الدول مستقبلا **(عبد العزيز،2010)**. ويتضح من خلال ذلك، بأن تعرف إسرائيل على طبيعة الأراضي العربية يعطيها القوة لأن تشكل خطرا استراتيجيا على الأمن القومي العربي بشكل عام، حيث أصبح بإمكانها ضرب الأهداف العربية بسهولة، لتعرفها على التضاريس الجغرافية التي من شأنها أن تدفع بإسرائيل للتعامل معها بالطريقة المناسبة، من إعداد وتجهيز الأسلحة المناسبة في الزمن والمكان المناسبين.

إن إدراك إسرائيل بأن المياه ستكون عنصرا مهماً في إرساء أي استقرار إقليمي محتمل في الشرق الأوسط، سيجعل هناك تقارب إسرائيلي -تركي في بلورة رؤية مائية مشتركة بينهما ومنها شراء الفائض عن حاجة تركيا من المياه. فإسرائيل تعاني من شح في المياه، خاصة في ظل تقدمها التكنولوجي والزراعي. إضافة إلى احتمال خسارتها جزءاً من حصصها في المياه في حال تم اتفاق. نهائي مع الفلسطينيين والسوريين، فضلاً عما خسرته من حصص جراء اتفاقية السلام مع الأردن **(خماش،2010: 39)**.

الدول العربية تتهم إسرائيل باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً، وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية. وهو ما يدفع بإسرائيل إلى الاهتمام بتطوير العلاقات التركية-الإسرائيلية. وهنا يمكن القول إن تجاوب إسرائيل مع فكرة "السيادة المائية" مع تركيا، ليس لحاجة

إسرائيل للمياه، بقدر ما هي رغبتها بتكريس السيطرة والهيمنة على المنطقة، عبر سلاح المياه موازاة مع القوى العسكرية والتي ظهرت هشاشتها للعالم.

التشابه بين النخبة التركية والنخبة الإسرائيلية، إذ من شان ذلك أن يشد تركيا باتجاه إسرائيل، خاصة في إقامة علاقات إستراتيجية فهناك نظرة ايجابية في الأوساط الإسرائيلية لتركيا، فبن غوريون درس هناك، وأتاتورك شخصية لا تزال تنتزع بعض الإعجاب في الأوساط الإسرائيلية، ووفق رأي دبلوماسي تركي كبير، فإن "البلاد المماثلة الوحيدة لتركيا في الشرق الأوسط هي إسرائيل **(نوري، 2000: 73).**

ويرى الطرفان أن هناك تشابهاً بين نظاميهما. وأنهما دول غريبة عن المنطقة. ولعل هذا ما دفع بديفيد بن غوريون وعدنان مندريس Adnan Menderes إلى توقيع اتفاق ضد "الراديكالية الشرق أوسطية وضد التأثير السوفيتي" عام 1958 م. وما صرح به وزير الخارجية التركي حكمت جيتين لدى عودته من إسرائيل في تشرين ثانٍ /نوفمبر 1993 يدلل على مدى تقارب النظامين واعتقادهما بأنهما وجهان لعملة واحدة، حيث قال في تصريح لأحد الصحفيين "بأن العلاقات التركية-الإسرائيلية ستحقق تطورا في جميع الميادين، لقد اتفقنا على أنه يجب أن تتعاون تركيا وإسرائيل على إعادة بناء الشرق الأوسط" **(يافوز،1998: 61).**

وعليه، فإن العلاقات التركية الإسرائيلية ظلت في تطور وتماسك رغم ما شابهها من توتر في بعض الأحيان، وذلك لتحقيق تلك المكاسب التي من شأنها بقاء قوة الطرفين، وقدرتهما على إعادة صياغة المنطقة بما يتناسب مع مصالحهما الخاصة.

2.4 المحددات الخارجية التركية والإسرائيلية.

دفعت المحددات والعوامل الخارجية لكل من أنقرة وتل أبيب على إذكاء روح العلاقة بين البلدين، شأنها شأن المحددات الداخلية. فالمحددات الخارجية بالنسبة للبلدين لا تقل أهمية عن الأخيرة التي أشارت إليها الدراسة لذلك نشأت تلك العلاقات وتطورت في ظل وجود عدد كبير من العوامل والمحددات الخارجية الهامة والتي شكّلت عنصرا محفزا لكلتا الدولتين في بقاء تلك الأواصر وتطورها،، إلى أن وصلت

إلى ما وصلت إليه من توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي في شباط/فبراير 1996م سيما وأن كلتا الدولتين لديهما من الطموحات ما يعزز تلك العلاقات، بالإضافة إلى أنهما كانتا في عداء مع دول الجوار العربي.

ستقوم الدراسة بابراز وتحليل أهم المحددات خارج الإطار الداخلي للدولة، في محاولة لرسم صورة واقعية موضوعية تفسر طبيعة محددات تلك العلاقة وما وصلت إليه، حيث أن كلاً من تركيا وإسرائيل تمثلان صوت الولايات المتحدة في المنطقة المحاطة بدول فيها من العوامل ما يؤرق بال الأخيرة، خوفاً على مصالحها الخاصة والهامة.

1.2.4 المحددات الخارجية التركية.

أرادت تركيا الحصول على باب خلفي يوصل إلى الولايات المتحدة، من خلال استعادة نفوذ اللوبي الصهيوني في مراكز صنع القرار الأمريكية في موجهة اللوبيين اليوناني والأرميني، حيث يأتي ذلك في ظل محاولات حثيثة من اللوبيين اليوناني والأرميني لدفع الكونغرس الأمريكي بتبني قوانين وقرارات تدين تركيا بتهمة الإبادة الجماعية للأرمن إبان فترة الحكم العثماني عام 1915م، وسعي اللوبي اليوناني لتبني الكونغرس قرارات تهدف إلى تخفيض المساعدات الإقتصادية والعسكرية عن تركيا، والضغط عليها لقبول الشروط اليونانية في تسوية المسألة القبرصية (**يافوز، 1998:15**). ولأن الاعتبارات الإستراتيجية شكلت واحدة من أهم الأسس، التي تحكمت في تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث كانت أنقرة تتفاوض مع واشنطن من منطلق أهميتها الجيواستراتيجية، فإن الولايات المتحدة أيضاً كانت تنظر إلى تركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان والشرق الأوسط. وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة الحقبة الماضية على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً. وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام1991م **(عبد العاطي، 2009: 105).**

في المقابل، تعاونت تركيا مع الولايات المتحدة في كثير من المسائل الإقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى قيامها بدور نشط في جميع بعثات منظمة حلف شمال الأطلسي بما في ذلك البوسنة والهرسك، حيث شاركت تركيا بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في المسائل الإقليمية. ما دفع بأن تكون الولايات المتحدة أحد أكبر الشركاء التجاريين لتركيا**(عبد العاطي، 2009: 159)**.

ومهما يكن الوصف لطبيعة العلاقات الأمريكية–التركية، إلا أنه يمكن القول بأن الأزمات التي تنشب أحياناً بين البلدين، ما هي إلا عملية ضغط متبادلة تسعى من ورائها كلتا الدولتين (تركيا والولايات المتحدة) إلى إجراء عملية ترتيب للأوضاع بما ينسجم مع مصالحهما وأهدافهما في المنطقة. فالجيش التركي يعتبر بالنسبة للولايات المتحدة ثاني أكبر جيش في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة، والحليف الرئيس الذي قدم لها الممر الحيوي لقواتها الموجودة في المنطقة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة في الواقع بحاجة لتركيا كما أن الأخيرة بحاجة لها، إلا أنه ينبغي النظر إلى أن هناك ثمة اختلافات وخلافات بشأن هذا الدور وحدوده وخياراته (علي، 2008)، فواشنطن تريد أن يكون الدور التركي وظيفياً، بمعنى أن يكون في خدمة استراتيجية وسياساتها تجاه المنطقة مقابل مراعاة القضايا التركية الحساسة، ولاسيما القضية الكردية، وإشكاليات العلاقة مع اليونان، ومشكلة قبرص، والعلاقة مع أرمينيا، ودعم خيارها في السعي إلى العضوية الأوروبية **(دلي، 2011).**

ومما سبق فإنه يتضح بأن لدى الولايات المتحدة وتركيا مصالح وأهداف إقليمية، تسعيان إلى تحقيقهما دون مراعاة لمصالح الدول العربية أو الإسلامية المحيطة. فتركيا تطمح إلى أن يكون لها موقعاً مهماً في التحولات الإقليمية الجارية، أما الولايات المتحدة وكونها اللاعب الرئيس في المنطقة، فإنها ترغب في استثمار عدد من القضايا في لعبة العلاقات الإقليمية تلك، كما تسعى إلى تحويل منطقة إقليم كردستان العراق إلى قواعد عسكرية أمريكية دائمة في حال قررت الانسحاب من العراق.

تهدف تركيا من وراء العلاقة مع إسرائيل إلى كسب الأخيرة لجانبها في صراعها مع إيران في المنطقة، فلقد مثلت إيران تاريخياً أحد عناصر التهديد بالنسبة

لتركيا، سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة، أو كمصدر لعدم الاستقرار. وبعيداً عن التنافس المذهبي والطائفي التاريخي بين الطرفين باعتبار إيران "امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة"، في مواجهة تركيا وريثة "الإمبراطورية العثمانية السنية"، فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعه في المنطقة على مدار الأعوام الطويلة الماضية **(عبد العاطي، 2009: 159).** إلى غير ذلك، فقد حاولت تركيا استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران، كي تمد قدميها في فنائها الخلفي دون استثارة النعرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران**(عبد العاطي، 2009: 160).**

فتركيا تعتبر إيران داعماً مهماً لحزب العمال الكردستاني، وللأحزاب الإسلامية التركية، وأن - المواجهة بين إيران وتركيا في الحقبة الماضية -أي ما قبل صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002 هي جزء من المواجهة الشاملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران والحركات الأصولية، وأن التعاون التركي –الإسرائيلي يشكل عنصرا مهماً في إستراتيجية مواجهة واشنطن خصومها في منطقة الشرق الأوسط (**نورالدين، 2010: 21).**

ولعل وقوف تركيا إلى جانب إسرائيل باتهام حزب الله اللبناني بأنه يمارس عمليات إرهابية خارج حدود لبنان هو رسالة واضحة لإيران التي تعتبر حزب الله هو يدها وصوتها في المنطقة، جاء ذلك في تصريح السفير التركي في القاهرة حول: "إن بلاده تؤيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب اللبناني، وإن الأعمال التي يقوم بها حزب الله خارج حدود لبنان يعتبر إرهاباً"،**(كشك، 1996: 69)** ويتأرجح هذا الهدف صعوداً وهبوطاً وفقاً للمتغيرات السياسية داخل تركيا، وتبعاً للتوجه السياسي للحكومات التركية وفقاً لعلاقتها بإيران.

في المقابل، فقد قدمت الولايات المتحدة دعماً لوجستياً مهماً لتركيا، ساعدها على توجيه ضربة جوية إلى مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ووصل الأمر إلى حد دخول القوات التركية إلى عمق الراضي العراقية.، لمطاردة قوات حزب العمال في كهوف كردستان وجبالها (**عبد العاطي،2009: 152).**مما يدل على أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تكسر شوكة أي دولة من دول المنطقة سواء

أكانت إيران أم غيرها، من أجل استرضاء تركيا التي ما تزال تحافظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

تسعى تركيا للتأكيد على توجهها الغربي في أعقاب صد الاتحاد الأوروبي ورفضه لها في عدة محاولات، كان أولها قرار المفوضية الأوربية عام 1989 في الرد على طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث يعتبِر تركيا بأنها تعاني من نقص في الديمقراطية، بالإضافة إلى دور العسكر المحوري في الحياة السياسية التركية. لذلك نددت المفوضية الأوروبية بالقمع الثقافي الذي يعانيه الاكراد في شرق البلاد، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان فيها **(عبد العاطي، 2009: 152)**.

وعليه، فقد تم استبعاد تركيا في عام 1997 من قائمة الدول المرشحة لبدء المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي، على الرغم من محاولة تأكيد تركيا لتوجهها الغربي وقيام تانسو تشيلر وزيرة خارجية تركيا بالاتصال بوزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي في شباط/فبراير 1997، من أجل أن تبذل إسرائيل جهودها لدى الاتحاد الأوروبي كي يقوم بتغيير موقفه من تركيا، منذ تجميد البرلمان الأوروبي في أيلول/سبتمبر 1996، لاتفاق الاتحاد الجمركي **(الرشدان، 2001: 132).**

لذلك يمكن القول بأن من دوافع الحركة التركية حيال إسرائيل، هو الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد بيان الأحزاب الديمقراطية المسيحية في 4 مارس/آذار 1997، الذي اعتبر بأن لا مكان لتركيا، لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد في المنظومة الأوروبية، لأنها -بحسب بيان الأحزاب نفسه - مختلفة دينياً وحضارياً وثقافيا.علماً بأن هذا البيان شكل صدمة كبرى لدعاة التوجه الغربي في تركيا، خاصة المؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت انتصاراً لوجهة نظر حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان، حول ضرورة الانفتاح على العالم الإسلامي، والتواصل معه. ونتيجة لذلك فقد تم تعزيز التعاون مع إسرائيل من جانب العلمانيين المتشددين في تركيا خشية من توجه الأتراك إلى المحيطين العربي والإسلامي (**نورالدين، 1998: 212).**

أيضاً، مثّل التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أمريكياً واضحاً، وذلك من أجل بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، ثم محاولة إحداث توازن

استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وايطاليا، والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا. لذلك فقد طالبت الولايات المتحدة مرارا بأن يعيد الاتحاد الأوروبي النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته، مما يبين التأييد القوي الذي تظهره واشنطن لأنقرة في ذلك الصدد **(عبد العاطي،2009: 152).**

ومما سبق فإنه يتضح مدى تعلق الحكومات التركية المتعاقبة في التوجه نحو الغرب، مستعينة بإسرائيل والولايات المتحدة، دون إبداء أي اهتمام نحو المشرق العربي، الأمر الذي يفسر مدى الترهل العربي، وضعف منظومة القوة العربية بسبب تشرذمها وتشتت ارائها، وعدم قدرتها على حل المشكلات الخاصة بها. فتركيا تدرك بأن الأنظمة العربية لن تزيدها سوى المزيد من المشاكل الداخلية والخارجية مع الآخرين، لذلك اتجهت نحو المعسكر الغربي بكل ما تملكه من إمكانات حتى تكون جزءاً من تلك الثقافة رغم اختلاف اللغة والدين والحياة.

ممارسة تركيا دورا في الضغط على جيرانها العرب، وهي على خلاف معهم بتحالفها مع إسرائيل من أجل تقديم تنازلات في القضايا محل النزاع وبالأخص سورية والعراق، ونزاعهما مع تركيا حول عدة قضايا، منها توزيع مياه نهري دجلة والفرات، ونشاط المتمردين الأكراد في شمال العراق، وانطلاقهم من أراضية لشن هجمات على تركيا، والمطالبة السورية بإقليم الإسكندرونة، والاتهام التركي لسورية في السابق بدعم حزب العمال الكردستاني، وإيواء زعيم الحزب عبد الله أوجلان **(خماش،2010: 36).** وأملت تركيا من التحالف مع إسرائيل إلى الحد من خطر حزب العمال الكردستاني، عن طريق الاستفادة من خبرات إسرائيل في مكافحة الإرهاب، وكان المسئولون الأتراك قد أعلنوا استياءهم من حماية سورية للجماعات الإرهابية الكردية، وصرح وزير الدفاع التركي تورهان تايان Turhan Tayan أثناء زيارته لإسرائيل في. حزيران/يونيو 1997 بأن سورية قاعدة للإرهاب فتركيا ترجو بأن يصبح التحالف التركي -الإسرائيلي أداة ضغط على سورية لتخفيف موقفها من مسألة المياه، فإن الموقف التركي الذي يخرج بين الفينة والأخرى بنبرة التهديد ضد سورية والعراق في شأن قضية نهري دجلة والفرات، يثير غضب الأخيرتين وباقي

الدول العربية ضدها **(الرشدان، 2001: 132)**، الأمر الذي قد يؤثر على طبيعة العلاقات بينهما، وإن كانت تلك العلاقات فاترة وقليلة، كما يحرج تركيا كثيرا في الساحة الدولية**(نورالدين،2010**: 20).

كما تهدف أنقرة من استخدام التعاون مع تل أبيب كورقة ضغط ضد سورية، للتخلي رسمياً عن طموحاتها في استعادة لواء الإسكندرونة، وقد ظهر ذلك جلياً حين ذكرت معلومات صحافية أن من بين الشروط التي حملها الرئيس المصري محمد حسني مبارك من الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، أثناء وساطته بين دمشق وأنقرة في إثر اندلاع الأزمة بينهما خريف 1998، شرط اعتراف سورية بأن لواء الإسكندرونة هو جزء من الأراضي الدولية التركية، وذلك مقابل إنهاء التهديد التركي بضرب سورية **(نورالدين، 2010: 210).**

ومن الواضح فإن مدى ضعف وترهل الأنظمة العربية تجاه تركيا، وغيرها من دول المنطقة أثر سلباً على الطموحات العربية، حيث أن رئيس أحد أكبر الدول العربية، وهو الرئيس المصري محمد حسني مبارك لم يقم بما يتوجب عليه، بل كان مجرد ساعي بريد، ينقل الرسائل بين الرئيسين التركي والسوري دون أن يكون له دور عربي قوي بجانب سورية، الأمر الذي أهدر مكانة الدول العربية بين الأمم، وجعلها في مؤخرة شعوب العالم.

ورغم أن تركيا ترحب بتحقيق تسوية سياسية للصراع العربي-الإسرائيلي، لما قد تجنيه عن تلك التسوية من ترتيبات اقتصادية إقليمية جديدة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والمائي، إلا أن لديها مخاوف كثيرة في حال حدوث تسوية عربية-إسرائيلية، خاصة بالنسبة لسورية التي لها مشاكل كبيرة مع تركيا بسبب لواء الإسكندرونة وتوزيع مياه نهري دجلة والفرات، الأمر الذي دفع بتركيا إلى التحالف مع إسرائيل، اعتقاداً من الأولى بأن ذلك التحالف قد يسهم في زيادة التعقيدات والعقبات أمام وصول حل سلمي للصراع العربي -الإسرائيلي **(الرشدان،2001:** 131)، مما يدلل على أن أنقرة غير معنية بتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل لبقائها كقوة إقليمية لها دور ريادي في المنطقة.

إيجاد نوع من التحالف التركي –الإسرائيلي من أجل تحقيق التوازن الإقليمي في مواجهة التعاون السوري -الإيراني المتنامي، فتركيا تخشى أن يؤدي تحالف سورية وإيران إلى تحجيم نفوذ تركيا في المنطقة، وإطلاق يد إيران فيها، وسحب البساط من تحت أقدامها كقوة مؤثرة في المنطقة وبالتالي تراجع أهميتها الإستراتيجية، الأمر الذي قد يقلل من أهميتها لدى العرب، فأرادت مواجهة ذلك التحالف بتحالف مضاد مع إسرائيل المدعومة غربياً وأمريكياً، ويدعم هذا التحالف شعور كلتا الدولتين بالعداء. تجاه كل من سورية وإيران **(الهواري، 1997: 35).**

لذلك، فقد أدركت سورية منذ البداية أبعاد ارتباطها بإيران، فالأخيرة لها أبعاد جيوسياسية مهمة في علاقتها مع سورية، بالإضافة إلي متغيرات أخرى تتقاطع مع المتغير الجيوسياسي والعداوة بين سورية والعراق في عهد الرئيس السابق للعراق صدام حسين، ومنها الأهداف المشتركة التي تجمع سورية وإيران بلبنان وخصوصاً الطائفة اللبنانية دائمة النمو، والصلة الشيعية-العلوية التي لعبت دورا هاما في تطوير العلاقات السورية-الإيرانية، فهي من المتغيرات الرئيسية التي لعبت دوراً في نشوء التحالف بين البلدين**(البطنيجي، 2007).**

ومع نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م التي تعتبر بالنسبة لسورية ظهور حليف قوي محتمل لها، بعد أن انسحبت مصر من الصراع العربي -الإسرائيلي عبر توقيعها اتفاق كامب ديفيد، الأمر الذي أشعر سورية بالعزلة الإقليمية، ذلك ما دفع سورية للتقارب مع إيران بحثا عن حليف قوي ضد إسرائيل بعد اختلال التوازن الإقليمي، وغياب الإجماع العربي الذي بدأ يتفكك بعد معاهدة كامب ديفيد فذلك الحلف الذي تبحث عنه سورية مع إيران، كان بغية إحداث التوازن الإقليمي مع إسرائيل والعراق، بسبب انعدام الفعل العربي واتفاق السلام المصري مع إسرائيل عام 1979م. ومما سبق فمن الواضح بأن البيئة الإقليمية دفعت نحو التحالف بين دمشق وطهران، بالإضافة إلي الإدراك السوري لإيران، بأنها الشريك الوحيد الم وثوق به بعد حالة الفراغ العربي في المواجهة مع إسرائيل، وما تمثله الولايات المتحدة من عداء وتحدي شديد لكلا البلدين. فعدائهما المشترك لسياسات الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط والصراع الموحد لهذين البلدين مع الولايات المتحدة، بات دافعاً قوياً للتحالف

بين البلدين، لذلك فقد وجدت إسرائيل ضالتها في تركيا التي تتحكم بمنابع نهر الفرات،الأمر الذي قد يؤثر سلباً على سورية ويعمل على خنقها، حال عدم إلتزامها بما تريده إسرائيل أو حتى تركيا.

تهدف تركيا في إطار سياستها الباحثة عن دور ريادي ومؤثر في النسق الإقليمي، إلى دور يستمد مقوماته من داخل المنطقة وليس من خارجها. وبالتالي فإن أية ترتيبات أمنية إقليمية تتوقف بشكل أساسي على مدى متانة علاقتها بإسرائيل، كما تشير أحدى التقارير الصادرة في تموز/يوليو 1997م عن مركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي بشأن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية في تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل إلى أن علاقات التحالف مع إسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافاً مهمة في المنطقة، ومنها التحول إلى قوة نووية عام 2020م، وقيام تركيا إسرائيل بغزو سورية وإعادة رسم خريطة سورية والعراق**(الرشدان،2001:131).**

ففي محصلة جامعة لكل هذه المحددات والدوافع، من التعاون التركي-الإسرائيلي، تحاول أنقرة أن تحجز لها دورا فاعلاً ومؤثرا في أي نظام جديد قد ينشأ في الشرق الأوسط، في حال اكتمال عملية التسوية، وأن تجير الورقة التركية منذ ذلك الوقت القوة الوحيدة المهيمنة على العالم الولايات المتحدة وللقوة الإقليمية الكبرى التابعة لها، أي إسرائيل، قد يكون برأي أنقرة المدخل الوحيد لحجز مكان ودور أساسيين في النظام الإقليمي القادم**(نورالدين،1998: 213).**

ومهما يكن من أمر، فقد عملت أنقرة جاهدة لاستعادة دورها ووزنها في الحقبة الأخيرة باعتبارها قوة إقليمية في الشرق الأوسط، ويبدو أن محاولاتها لاستعادة هذا الدور تأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مؤاتية جدا اليوم، لا سيما أن الولايات المتحدة مرتاحة لهذا الدور، وتنظر إليه بشكل إيجابي، لأن مشاركة تركيا في البحث عن مخارج للأزمات الإقليمية السابقة والراهنة، تساهم في إيجاد توازن جديد للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

2.2.4 المحددات الخارجية الإسرائيلية.

وجدت إسرائيل في تركيا ضالتها لتحقيق طموحاتها وأهدافها الخارجية، سيما وأن المنطقة العربية في حالة عداء دائم مع الأولى منذ نشأتها، فإسرائيل كان لديها من الأهداف الخارجية والعوامل ما دفعها بالتفكير جدياً بتوطيد العلاقات التركية - الإسرائيلية، حيث أنها بحاجة دائمة لأصدقاء وأحلاف لهم أن يدفعوا عنها العدوان حال وقوع حرب أو ما شابه بين تل أبيب والعواصم العربية أو الإسلامية الأخرى، وعليه قامت إسرائيل بعقد العديد من الاتفاقات الملازمة للطرفين الإسرائيلي والتركي لضمان بقاء العلاقات بين الجانبين، سواء أكانت علاقات عسكرية أم أمنية أم اقتصادية أم غيره، وهو ما حدث بالفعل، فأثر سلباً على العلاقات التركية-العربية.

وجدت إسرائيل في تحالفها مع تركيا، الورقة الرابحة والأمثل لتغيير الهوية العربية والإسلامية في المنطقة ذات الغالبية العربية، عن طريق تركيا التي كانت مركزا تسيطر عليها لأربعة قرون مضت، ومحاولة منها لتطويق العالم العربي بتحالفات مع دول محيطة به حسب استراتيجية شد الأطراف التي نادى بها بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي خاصة بعد سقوط نظام الشاه في إيران، فتركيا أضحت المتنفس الوحيد لإسرائيل في بحر كله عداء وكراهية من قبل العرب **(خماش، 2010:37)**.

كما سعت تل أبيب القائمة على مبدأ شد الاطراف إلى تطويق الدول العربية المعادية لها، والتي تحكمها النزعة القومية، من خلال التحالف مع الدول غير العربية الواقعة على اطراف الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران وأثيوبيا، والأقليات الطائفية، والتي تجمعها بإسرائيل المخاوف من القلب، أو المركز العربي السني والعداوة له وذلك من أجل تطويقه. حيث أن التفكير الاستراتيجية الإسرائيلي ما يزال يفكر بعقلية استراتيجية شد الاطراف، على الرغم من جميع المتغيرات التي حصلت وتحصل اليوم، فالدول العربية أصبحت أقرب إلى إسرائيل وأكثر تصالحاً معها، منها إلى تركيا وإيران؛ في حين أن النظام تغير في إيران، والسياسة التركية قد تغيرت أيضاً **(الفر، 2010،أ)** ومهما يكن من أمر، فقد استطاعت إسرائيل أن تكسب تركيا كحليف لها ضد الدول العربية من خلال الخطط والمشاريع التي قامت بها الدولتان سواء على الصعيد

العسكري أم الاقتصادي أم غيره، إلا أنها باتت اليوم على المحك، فالأوضاع تغيرت، وأضحت الدول العربية أقرب لإسرائيل منها لأنقرة وطهران، غير أن تركيا وإيران دولتان قويتان كما سبق الإشارة إليه، ونظامهما مستقر، بخلاف الدول العربية التي تعمها حالة من الفوضى. وحتى مع قيام إسرائيل في الآونة الأخيرة بتعزيز علاقاتها مع اليونان وقبرص وبلغاريا من أجل إحداث توازن لتعويض تراجع علاقاتها مع تركيا وتطويق أنقرة، وهو ما ستأتي عليه الدراسة لاحقا، إلا أن ذلك لن يكون له تأثير كبير على الاتجاهات الإقليمية الحالية.

توسيع دائرة عمق إسرائيل عبر التفافها على سورية، ووصولها إلى حدود العراق وإيران. فمساحة دولة إسرائيل صغيرة جداً، ما يجعلها دون عمق جغرافي واستراتيجي في المنظور العسكري، الأمر الذي قد يحرمها من إمكانية إعادة ترتيب صفوفها، والانسحاب داخل أراضيها في حال وقوع أي هزيمة عسكرية، فليس لها حدود مع عدوين رئيسيين لها في المنطقة، هما إيران والعراق، وتحالفها مع تركيا يكسبها دعماً استراتجي من خلال ضرب هذين العدوين انطلاقاً من الأراضي التركية وليس من أراضيها، وأن حشد قوات تركية على حدود البلدين، إضافة إلى حدود سورية، في حال نشوب أي نزاع مع إسرائيل، سيضعف من قدرات تلك الدول، ويشتت تركيزها على عدة جبهات **(خماش،2010: 37).**

إن الاتفاق التركي -الإسرائيلي يسهم في جعل تركيا، أداة لتنفيذ السياسة الإسرائيلية في الضغط على العراق، وعزل إيران في الوقت الذي ما زالت فيه عملية السلام متعثرة بين سورية وإسرائيل. وقد أجادت إسرائيل توظيف ذلك التحالف سياسياً بإيصال رسالة تهديد للعرب وخاصة سورية، للضغط عليها فيما يتعلق بقضايا التسوية والمياه والاكراد، وقد بدا ذلك واضحاً أثناء الأزمة التركية –السورية التي حدثت في الأشهر الأخيرة من عام 1998(**الرشدان، 2001: 132).**

كما تهدف إسرائيل من وراء علاقاتها مع تركيا، لتخفيف المسؤولية الأمنية على عاتق الولايات المتحدة ومنها تزايد القوة الإيرانية، وفقاً لنمط حلف بغداد السابق. ومن ثم فإن دور تركيا مهم للغاية، ويتحقق ذلك الهدف من حيث ضبط التوازنات الإقليمية من ناحية، وموازنة الإسلام الأصولي في إيران وفي باقي المنطقة العربية

من ناحية أخرى.(**فودة، 2000: 59**) بالإضافة إلى سعى إسرائيل كذلك إلى عزل إيران ومحاولة ردعها، إذ أن الاتفاق العسكري مع تركيا من وجهة نظر شمعون بيريز هو اتفاق أمني في مواجهة إيران، التي تسعى للحصول على أسلحة متطورة من روسيا والصين وكوريا الشمالية **(الرشدان، 2001: 133).**

ولعل ما سبق يوضح مدى تعلق الولايات المتحدة بإسرائيل، فالأجندة الإسرائيلية مرتبطة بتحقيق سياسيات الولايات المتحدة في المنطقة، وعليه فقد نشأ العداء بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وبين إيران والمنظمات الإسلامية الرادكالية -حسب تصنيف الولايات المتحدة - من جهة أخرى.

عرقلة تطور العالم العربي نحو التنمية الشاملة والمستدامة بالتنسيق مع الدول المحيطة فيه، من أجل إشغال أو إنهاك الجسد العربي لإبعاده عن قضاياه المصيرية، وذلك عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة أو بالتسلل إلى الداخل لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية، أو التنسيق مع دول الجوار العربي في مشاريع اقتصادية، واتفاقيات أمنية وعسكرية (ونموذج ذلك التحالف التركي-الإسرائيلي**(الكيلاني، 1999: 33)،** مما يجعل الدول العربية تهمل قضاياها الأساسية التنموية منشغلة بالتسلح، والتحالفات الإقليمية، مما يستنزف مواردها. وقد ربط مدير معهد موشي ديان في تل أبيب بين الاتفاقية التركية -الإسرائيلية وبين احتلال أرتريا لجزيرة حنيش اليمنية في البحر الأحمر، وقال:" إن ما يحدث في تركيا الاتفاقية بين الطرفين وما حدث في البحر الأحمر هما وجهان لعملة واحدة"**(كيوان، 1999: 21)**

فإن إسرائيل تبتغي العودة إلى إتباع استراتيجية رئيس الوزراء الأسبق دافيد بن غوريون، والتي سبق الإشارة إليها، في تعميق التعاون مع دول الجوار الجغرافي للعرب، لموازنة البعد الجغرافي والديمغرافي للعالم العربي، وذلك بإقامة تحالفات إقليمية مع تلك الدول تقوم على أساس محاصرة. العرب، وإشغالهم بقضايا فرعية بعيدة عن موضوع القضية الفلسطينية والصراع الناجم عنها **(الرشدان،2001: 133).**

كما أن إقدام إسرائيل على عقد اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي مع تركيا وتزامنه مع احتلال القوات الأرترية لجزيرة حنيش في اليمن بمساعدات إسرائيلية،

يأتي ضمن استراتيجية إسرائيلية لتطويق المنطقة العربية، في ظل تفكك وحصار العراق وليبيا والسودان آنذاك **(خماش،2010: 38).**

ومن الواضح فإن التسلح العربي الدائم، والذي يشغل بال الأنظمة العربية، إنما هو لإنهاك للجسد العربي، فالأسلحة التي يتم شرائها لا يتم استخدامها، حتى أنها تتلف مع مرور الزمن، ولذلك فإن صفقات كبيرة تمت في الحقبة الأخيرة بين بريطانيا والسعودية وغيرها، والتي تم الحديث عنها، لم تأتِ للمواطن العربي بشيء، فلا تم من خلالها تحرير فلسطين، ولا مجرد التفكير لحماية الحدود العربية من أي عدوان خارجي.

الحاجة إلى دعم ومساندة خارجية ميدانياً، لمواجهة أي حرب شاملة على طول حدودها مع الدول العربية، وأشارت دراسة أعدتها مؤسسة (جينش) الأمريكية للدارسات الإسراتيجية، قالت فيها:" إن العقيدة العسكرية الجديدة للقوات الإس ا رئيلية لا تزال تعتبر معظم الدول العربية، ومن ضمنها مصر والأردن، مصدر تهديد لأمنها، وهكذا سيؤمن التحالف العسكري مع تركيا، ضماناً لها في حال تحققت أسوأ سيناريوهات إسرائيل وهو توحد العرب ضدها"**(عودة، 2003: 326).**

ولذلك فقد اتجهت تل أبيب نحو تركيا، التي كانت في حالة غير مستقرة مع الجوار العربي، حيث أنه وخلال حرب الخليج الثانية عام 1991م، استخدمت الطائرات الإسرائيلية الأجواء التركية لضرب عدد من الأهداف داخل العراق، شماله وغربه. بالإضافة إلى تطوير التعاون بين قوات البلدين بموجب اتفاق التعاون الاستراتيجي في شباط/فبراير 1996م، بمعنى استخدام المجال الجوي لكل منهما، والقيام بتدريبات مشتركة، والسماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالتواجد في القواعد التركية واستخدامها، وأهمها قاعدة "أنجرليك" و"فان" و"قونيا" لإجراء تدريبات في الأجواء التركية. فضلاً عن تبادل الطيارين الحربيين بين البلدين. ثم دعم التعاون بين القوات البحرية لكل من أنقرة وتل أبيب، وهو ما نظمه أيضاً اتفاق شباط/فبراير 1996م، واتفاق كانون أول/ديسمبر 1996م، وفي إطار ذلك التعاون أيضاً قامت وفود من البحرية التركية بزيارة إسرائيل أكثر من مرة، بغرض عقد اجتماعات تخطيط مع

الجانب الإسرائيلي، واتفاق تقدير المخاطر القائم بين البلدين تبعاً لاتفاق التعاون الاستراتيجي.

الوصول إلى دول آسيا الوسطى الإسلامية ومنطقة قزوين عن طريق تركيا، لما لتلك الدول من علاقة متميزة مع تركيا، حيث أن بعضها يتحدث اللغة التركية، ولها علاقات ودية مع تركيا لقيامها بتقديم مساعدات لتلك الدول أثناء استقلالها عن الاتحاد السوفيتي سابقاً عام 1991م، فضلاً عن الروابط الإسلامية التي تربطها ببعضها، إضافة إلى تمتع تلك الدول بموارد طبيعية مهمة مثل النفط والغاز الطبيعي، الأمر الذي سيغني إسرائيل عن الدول النفطية الأخرى التي لها عداء مع إسرائيل. والجدير بالذكر أن أذربيجان وإيران وكازاخستان وأوزبكستان والاتحاد الروسي وتركمنستان التي تقع في منطقة قزوين، وتعتبر من أكبر الدول المنتجة للطاقة في العالم، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتم بعد تطوير قسم كبير من احتياطي النفط والغاز، ولم تكتمل تحديد الاحتياطي في جزء مهم من المنطقة بعد، الأمر الذي سيوفر لإسرائيل مردوداً مالياً كبيرا في حال تولت شركاتها التنقيب عن النفط في دول آسيا الوسطى. وأن المشاريع الإقتصادية بين شركات البلدين أخذت تبدو مفيدة؛ فتركيا شريك جيد للعمل في أسواق آسيا الوسطى والقوقاز، وكذلك فإن إسرائيل شريك ممتاز لوصول الشركات التركية إلى منطقة التجارة الحرة الأطلسية(NAFTA)**(خماش، 2010: 40).**

تهدف إسرائيل للوصول إلى منابع المياه العربية في دجلة والفرات والسيطرة عليها بصفة الشريك الاستراتيجي لتركيا، باعتبار تركيا تتحكم بمنابع نهري دجلة والفرات، وتلك المياه تزود كل من سورية والعراق الدولتين الأقوى في المشرق العربي. والسيطرة على مياه هذين النهرين تعني خلق مزيد من الضغوط على هاتين الدولتين واجبارهما على الإذعان للولايات المتحدة وإسرائيل وابتزاز سورية في مفاوضات الحل النهائي.

لذلك كان هناك تعاون متنامي بين تركيا وإسرائيل، وذلك في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية خلال عملية السلام في الشرق الأوسط، خصوصا بعد إعلان المبادئ الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13

أيلول/سبتمبر 1993م، ويتزامن ذلك اليوم مع الفوائد المتبادلة والواضحة المعالم بين هذين البلدين، ووجود خصائص مشتركة تمكنهم من توسيع نطاق الاتفاقات الأوسط **(Pamukcu,2010).**

وعليه، فقد طرحت إسرائيل عدة مشاريع للمياه، وأرسلت عدداً كبيراً من خبرائها وشركاتها لمتابعة تلك المشاريع في تركيا، فتركيا تريد بيع مياه نهر منفجات وغيره إلى مالطا وقبرص وكريت وغيرها، وقد عقدت محادثات حول بيع المياه إلى الأردن. كما وتحاول أنقرة أن تروج إلى مياه نهر. ماناوجات، باعتبارها "جسراً للسلام" لبلدان البحر المتوسط**(الرشدان،2001: 17).**

كما قامت إسرائيل من تحقيق هذا الهدف، بتقديم الخبرات الفنية والتقنية إلى تركيا، بعد أن أرسلت تركيا بعثة إلى إسرائيل عام 1989 م للتنسيق في ذلك الشأن. فقد تم إرسال وفود من الخبراء الإسرائيليين التابعين لشركات إسرائيلية مختلفة إلى أنقرة، لتقديم خبراتهم في مشاريع تتعلق بالأمن الغذائي، وتطهير التربة، واستصلاح الأراضي الزراعية. علماً بأن المشاريع المائية التي تقوم بها تركيا، هي مشاريع إسرائيلية الأصل. فإسرائيل التي ترفع شعار "من النيل إلى الفرات" تتطلع لنقل المياه من خارج المنطقة إليها، ويأتي في مقدمة تلك المخططات، نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل.

ولعل ذلك الأمر هو ما دفع بالجامعة العربية في آذار/مارس 1998م للتعبير عن قلقها إزاء التعاون التركي -الإسرائيلي، وطالبت تركيا بإعادة النظر في سياساتها **(سرور،2007: 180).**

ومهما يكن من أمر، فإن إسرائيل تسعى بشكل دائم وحثيث إلى الحصول على موارد المياه ومحاولة جسر الهوة بين تركيا وبينها، من أجل التحكم بمنابع المياه. فإسرائيل تدرك بأن الحرب القادمة ستكون على المياه العذبة، التي تعاني من شحها منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً الدول العربية، لذلك فإن إسرائيل قامت وما زالت تقوم بعدد كبير من المشاريع لصالح تركيا، من أجل خنق الدول العربية وتحديداً دول الحوض، كي تكون تلك الدول تحت رحمة إسرائيل، من أجل تحقيق مصالح الدولتين على حساب الأمن القومي العربي.

كسر الحصار المفروض على إسرائيل من الدول العربية والإسلامية، للقضاء على المشاعر الإسلامية المناهضة لها، وذلك قبل التوقيع على اتفاقيات السلام مع بعض الدول العربية. والجدير بالذكر أن مستوى العلاقات والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية بعد عملية السلام لم يصل إلى ما تتمناه إسرائيل وترجوه، حيث تحاول إسرائيل إعادة تغليف منتجاتها، لإعادة تسويقها في الوطن العربي عن طريق شركات تركية، لكسر الحصار المفروض على منتجاتها من قبل العرب**(سرور،2007:40)**.

ولعل إقامة علاقات ثنائية مع أنقرة، يمثل أحد أهم المحددات التي شغلت تفكير إسرائيل، فقد كانت بحاجة حقيقية لكسر الطوق المفروض عليها من قِبل الدول العربية، والتي كانت في حينه ما تزال ترفض وجود إسرائيل على الاراضي الفلسطينية، إلا أن الدول العربية سرعان ما تهاوت، وقبلت بوجود تلك الدولة الغريبة عن مكونات المنطقة، من خلال توقيع الرئيس المصري محمد أنور السادات اتفاق كامب ديفيد عام 1978 مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن، لتكون تلك الاتفاقية بمثابة البوابة لدفع بعض الدول العربية إلى تطبيع العلاقات معها. لكن رغم كل ذلك فإن إسرائيل ما تزال حتى يومنا هذا تعيش حالة من العداء بينها وبين شعوب تلك الدول، بسبب سياسة الإبادة والتطهير العرقي، والاستيطان الوحشي على أراضي الفلسطينيين.

محاولة إسرائيل من خلال تحالفها مع أنقرة، الإساءة للعلاقات العربية - التركية، ومنع أي تقارب عربي-تركي، أو إسلامي -تركي محتمل، خاصة وأن تركيا دولة إسلامية كبرى على المستوى الإقليمي، ولها تأثير في المنظمات الإسلامية. وشهدت تركيا أثناء وصول حزب الرفاه للسلطة نوعاً من التقارب مع العرب وإيران، كما أن هناك تنافساً ما بين الدول الإسلامية وإسرائيل للسيطرة على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. وتخشى إسرائيل من تحول تلك الجمهوريات، التي يقدر عدد السكان المسلمين فيها بحوالي 60 مليون، إلى نظام مماثل للنظام القائم في باكستان على أساس أيديولوجي، ولذلك فإن إسرائيل تسعى بأن تدخل هذه الدول عن طريق تركيا. وقد عبر شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي عن أمله أن تسود

الأتاتوركية في تلك المنطقة، لتبقى بعيدة عن تأثير إيران وباكستان، ولتستطيع إسرائيل أن تتحرك فيها بحرية تامة تحت غطاء تركيا **(الرشدان،2001: 133).**

من الواضح، فإن تركيا لن تستمر طويلاً في عدائها أو منافستها لدول الجوار العربي، حيث أن هناك قواسم مشتركة أقرب بكثير من تلك التي تدفعها للتحالف مع إسرائيل رغم أن حالة الانهزام العربية ما تزال قائمة، إلا أنها لن تدوم طويلاً، حيث ستعود تركيا من جديد بسياسة قديمة جديدة، وستنفصل عن إسرائيل.

الفصل الخامس
مستقبل العلاقات التركية-الإسرائيلية

تعيش منطقة الشرق الأوسط متغيرات دولية وإقليمية، وظروفا سياسية صعبة، ازدادت مع مطلع القرن الحادي والعشرين، خاصة مع الاحتلال الأمريكي للعراق، واستمرار الاحتلال والاعتداءات مطلع القرن الحادي والعشرين، واستمرار الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين ولبنان، وتعاظم الحصار ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتوترات الملازمة لمراحل الصراع العربي–الإسرائيلي، وما تشهده المنطقة كذلك من حراك سياسي وعملي على الأرض من أطراف إقليمية تسعى للعب دور بارز يؤمن لها مصالحها، وعلى راسها تركيا التي برز حضورها وحراكها على كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإعلامية نتيجة إستراتيجية حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، وما يمثله هذا الحزب من توجه يسعى إلى إعادة الاعتبار لتركيا في محيطها الإقليمي **(خماش،2010: 7)**

ولعل العلاقات التركية -الإسرائيلية تعكس خصوصية الحالة التركية التي تحكمها العديد من المحددات والمتغيرات، والتي في مجموعها تشكل مكونات السياسة والدور التركي، وقد يبدو نموذج العلاقات بينهما غريباً، أو غير مألوف لدولة إسلامية يلعب الدين فيها دورًا مهماً في تحديد التوجهات السياسية، كما تلعب الحتمية التاريخية نفس الدور كذلك. كما ولا يمكن فهم تلك العلاقات إلا في السياق التاريخي الداخلي والإقليمي والدولي الذي يحدد إطار السلوك السياسي لتركيا، ويحدد توازنات القوى التي تسعى لتحقيقها، وأيضاً في إطار التهديدات والتحديات والأخطار التي تواجهها تركيا كدولة إقليمية مؤثرة **(الهوار،1997)** وكدولة إسلامية يمكن العبور والنفاذ من خلالها إلى العالمين: الإسلامي والعربي، فإن إسرائيل حرصت منذ البداية على تلك العلاقة لما تمثله تركيا من دور مهم، بل وأبعد من ذلك أن علاقاتها مع الأخيرة قد يضعف دور العامل الديني في الصراع العربي -الإسرائيلي، ويقوي موقف إسرائيل في مواجهة الدول العربية والإسلامية. وتلك العلاقات شأنها شأن أي علاقة بين أي

دولتين يمكن أن تتعرض للتقارب والإبتعاد، وحتى يمكن تصور حد قطع العلاقات بينهما.

لذلك فإن مسألة التنبؤ بالمستقبل وتوقع السيناريوهات ليس بالأمر البسيط، فغالباً ما يكون مصحوباً بحالة من عدم اليقين، إلا أنه – ورغم ذلك - سيتم طرح عدد من السيناريوهات والتحديات المستقبلية التي تواجه العلاقات بين البلدين، من خلال مناقشة كافة المتغيرات والظروف التي ستؤدي إلى نمو العلاقات وتطورها لتحالف وثيق، أو حدوث توتر في العلاقات لتتحول إلى تنافس بينهما في المنطقة حيث أن تلك العلاقات تثير تساؤلات كثيرة، ولعل حصار غزة، والعدوان الأخير عليها خلال عملية الرصاص المصبوب، ثم الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة الذي راح ضحيته تسعة من الأتراك، هو ما يثير تلك التساؤلات، والإجابة لا يمكن أن تتم إلا من خلال فهم محددات العلاقات التركية الإسرائيلية **(خماش،2010: 179)**

وينطبق على العلاقات التركية-الإسرائيلية أكثر من نموذج من العلاقات بين الدول، نموذج التحالف، ونموذج المصلحة المشتركة المسيطر، ونموذج موازين القوى، ونموذج العلاقات الخاصة، وهذه النماذج لا يمكن فهمها إلا في سياق المحددات البيئية الإقليمية والدولية الذي يحدد توجهات السياسة التركية وأهدافها العليا، وحدود الدور الذي يمكن أن تقوم به. ومن منظور تلك النماذج والمحددات لا بد من ملاحظة التالي:

أولا: إن إسرائيل متغير تابع في العلاقات بين البلدين، والمتغيرات الرئيسية هي العلاقات مع الولايات المتحدة، والعلاقات الأوروبية والتطلع نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحيث أن إسرائيل تشكل مكوناً أساسياً في كلٍ من السياسة الأمريكية -الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، فمن هنا يستمد المتغير الإسرائيلي أحد أهم أبعاد أهميته.

ثانياً: تعتبر تركيا دولة أكثر محورية في المنطقة، وأكثر قبولا ودولة صديقة بالنسبة لدول المنطقة كالدول العربية وإيران.

عموماً فقد مرت تلك العلاقات بمرحلتين، الأولى: ما قبل حزب العدالة والتنمية، وقد اتسمت فيه العلاقات بدرجة كبيرة من التقارب والتعاون الاقتصادي

والأمني، وقد وصلت ذروة هذه العلاقات إلى درجة التحالف الأمني بتوقيع اتفاق التعاون الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام 1996م، كما وصل حجم التجارة بينهما إلى ما يقارب ثلاثة مليار دولار، وينطبق على هذه المرحلة نموذج التحالف، ثم بدأ التحول في هذه العلاقات مع المرحلة الثانية بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، وقد امتزجت السياسة التركية في تلك المرحلة ببعد إسلامي، و بعد قومي عثماني، والبحث عن دور إقليمي قوي تطبيقاً لنظرية العمق الاستراتيجي التي جسدها أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي، وهنا، فقد ساد نموذج المصلحة المشتركة بين البلدين، والحرص على استمرار العلاقات، على الرغم من التوترات التي اعترت العلاقات بينهما.

لذلك فإننا نلخص من مجمل المتغيرات المتأثرة بمكونات العلاقة بين الدولتين، أن نرسم سيناريوهين اثنين لمستقبل العلاقات التركية-الإسرائيلية في ظل نجاحات حزب العدالة والتنمية المتكررة وفوزها للمرة الثالثة في الانتخابات التركية في حزيران/ يونيو 2011م.

السيناريو الأول: نمو العلاقات التركية-الإسرائيلية وتطورها إلى تحالف وثيق:

عند العودة إلى تاريخ العلاقات التركية-الإسرائيلية، نجد أن تركيا كانت أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بإسرائيل عام 1949م، رغم أنها صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين ثانٍ /نوفمبر 1947، كما شاركت تركيا إلى جانب فرنسا والولايات المتحدة في الوساطة بين الدول العربية المشاركة في حرب 1948م وإسرائيل في آذار/مارس 1949م. ثم اعترفت قانونياً بقيام دولة إسرائيل مع بداية عام 1950م، وتم تعيين إلياهو ساسون. كأول وزير مفوض لبلاده في تركيا.

ولعل إسرائيل تدرك جيداً بأن هناك مؤسسات متعددة تساهم في صناعة السياسة الخارجية التركية، وأن مجلس الأمن القومي الذي كان يسيطر عليه العسكريون الأتراك حتى فترة قريبة هو الحاكم الفعلي وليس مجلس الوزراء، وبالتالي فإن هامش المناورة أمام حزب العدالة والتنمية وحكومته سوف يكون هامشيا ومحدوداً، ولن يسمح بإجراء تغييرات جذرية على السياسة الخارجية التركية وخاصة

تجاه إسرائيل، فضلا عن أن إسرائيل تدرك جيداً براغماتية الجناح الذي انشق عن التيار الإسلامي التركي وأسس حزب العدالة والتنمية، فكل تلك العوامل تعمل لصالح استمرار العلاقات القائمة بين الدولتين، على الأقل في المنظور القريب والمتوسط **(عبيد،2008: 142)**.

فرغم الميول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وسعى قادته إلى تعميق العلاقات مع عمقها الإسلامي، إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة مع تل أبيب، رغم حالات البرود التي شابت العلاقات في كثير من الأحيان، فالعلاقات الثنائية أستمرت نشطة في كافة المجالات الإقتصادية والاستثمارية والثقافية والعسكرية والأمنية.

فمهما يكن من أمر العدوان على غزة وغيره من القضايا المتأججة بين البلدين، إلاّ أن العلاقات لم تعد عن كونها سحابة صيف عابرة، كما جاء في اليوم الخاص بعنوان: "العلاقات الإسرائيلية–التركية إلى أين؟؟" والذي عقده معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في12 آذار/مارس 2009، فقد أجمع المشتركون على أن الأزمة التي اعترت العلاقات مؤخراً، لا تعدو عن كونها "سحابة صيف" عابرة، لن تؤثر على عمق العلاقات الإستراتيجية التي تربط بين الطرفين وتعود إلى ستين عاماً خلت **(صالح واخرون،2010: 1)**.

في ذلك اليوم ومما جاء في أقوال السفير التركي لدى إسرائيل نامين مان قوله: "إن إسرائيل ليس في إمكانها أن تعثر على صديق أفضل من تركيا في المنطقة، التي تعيش الدولتان فيها، وأن العلاقات بين الدولتين مهمة للغاية ليس فقط لهما، وانما على الصعيدين الإقليمي والعالمي. أيضاً، ذلك أنها علاقات ذات طبيعة إستراتيجية تقوم على أسس متينة وراسخة".

كما أن ما يؤكد عمق هذه العلاقات هو أن أردوغان نفسه رد على مطالبات تركية متواترة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، كما فعلت فنزويلا وبوليفيا، بالقول: "إننا لا ندير حانوت بقالة وانما ندير الجمهورية التركية. فرغم ما حدث من توترات ما هي إلا ظروف طارئة تمر بسرعة أمام عمق العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين". ثم بمناسبة مرور سبعة أعوام على تولي حزبه الحكم قال أردوغان: "إن

انتقاد ما حدث في قطاع غزة إبان عملية الرصاص المصبوب لا يوضح بالضرورة أن تركيا قد غيرت سياستها تجاه إسرائيل، إلا أننا سنستمر في معارضتنا لقتل الأطفال والنساء والأبرياء، حتى لا يحدث هذا في أي مكان من العالم" **(صالح،2008: 181)**

إن هناك عوامل دفعت باتجاه تعزيز العلاقات بين تركيا وإسرائيل عام 2008 كان أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني، حيث شعرت تركيا بالحاجة إلى إسرائيل كمصدر لبعض المعدات العسكرية والأمنية المهمة، لرصد حركة المقاتلين الأكراد، ومن ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون طيار، التي تنتجها "إسرائيل"، والمناظير الليلية. والمعلومات الاستخبارية.

في المقابل، ورغم أزمة أسطول الحرية التي ما تزال قائمة، إلا أن تركيا لم تتوان في تقديم، المساعدة لإسرائيل بإطفاء الحرائق التي نشبت في منطقة الكرمل في 2 كانون أول/ديسمبر 2010م وقتلت زهاء أربعين إسرائيلياً. وفي سياق متصل، هاتف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو نظيره التركي عبر فيها عن شكره على المساعدة التي أرسلتها الحكومة التركية إلى إسرائيل للمساهمة في إطفاء حرائق الكرمل، ثم قال لأردوغان في حديثهما الشخصي: "إن إسرائيل ستجد السبيل للإعراب عن شكرها للمساعدة التركية" **(نور الدين،2010: 20)**

من خلال ما تقدم وما يظهر على أرض الواقع، وما يمكن رصده وتوثيقه من تحركات سياسية تركية تجاه إسرائيل أو تجاه المنطقة، كذلك ما يصدر من إسرائيل تجاه تركيا، أو من أفعال تجاه القضية الفلسطينية، وما تحدثه هذه العوامل من تأثيرت ضعيفة على العلاقات التركية الإسارئيلية، ليدل دلالة واضحة على مدى عمق العلاقات التركية-الإسرائيلية وكم هي ماضية على مسار الإستراتيجية بقوة دون أي ارتجاجات تؤدي لشرخ كبير بينهما، فكل ما يظهر أنها عوارض ما تلبث إلا أن تتلاشى أمام الدبلوماسية بين البلدين.

كما وأن تركيا وإسرائيل دولتان لهما ثقلهما الدولي والإقليمي، ولهما أبعاد إستراتيجية خاصة بكل واحدة منهما، فلا يمكن لأي حدث مهما بلغ أن يتحول بأي دولة منهما تجاه رد فعل مندفع دون دراسات عميقة وواعية، لمدى الخطورة المترتبة

على أي انحدار في السياسة بين البلدين، حتى لو أن ما يحكم العلاقة بين البلدين نموذج المصلحة، فإن تلك المصالح إستراتيجية، ولا يمكن أن تتحول العلاقات بصورة سطحية وبسيطة دون أي اعتبارات لكل المكونات الإقليمية، وتوازنات القوى، وعلاقات إسرائيل وارتباطاتها الأمريكية والأوروبية التي من الممكن أن تعتبر العامل الأقوى لثبات العلاقة بين إسرائيل وتركيا. فإن تركيا تنظر إلى إسرائيل من منظور الولايات المتحدة وأوروبا، وليس من منظور دولة إسرائيل ذاتها، وعليه، فإن المنطق السياسي يحكم بضرورة استمرار هذه العلاقة، بل وتطورها تدريجياً بصورة متوازنة على المستوى السياسي والعسكري، والاقتصادي بغض النظر حتى عن اتجاهات العمق التركي تجاه الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

السيناريو الثاني: توتر العلاقات والتحول إلى التنافس والابتعاد:

شهدت العلاقات التركية–الإسرائيلية توتراً وفتورًا منذ أن اتهم رئيس الوزراء التركي بولنت إسرائيل بالقيام بمجازر جماعية وعرقية ضد الشعب الفلسطيني خلال أحداث أجاويد مخيم جنين عام 2002م، وبعد رفض رئيس الوزراء التركي أردوغان ممارسات أرئيل شارون ضد الفلسطينيين ووصفها ب "إرهاب الدولة" **(صالح واخرون، 2008: 120)**

ومما لاشك فيه، أن هناك مسارًا يزداد وضوحاً بشكل تدريجي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منذ عام 2002م وحتى الانتخابات الأخيرة في 12 حزيران/يونيو 2011م، ويهدف إلى عودة تركيا إلى عمقها الاستراتيجي وتصفير مشاكلها مع دول الجوار بالإضافة إلى إعادة دورها الإقليمي والدولي على الساحة من خلال موقفها تجاه القضية الفلسطينية واحتلال العراق وغيرها من القضايا. ولعل ما يعبر عن ذلك هو تصريح أردوغان في خطاب النصر في الانتخابات الأخيرة في 12 حزيران/يونيو 2011م وقد ألقاه من على شرفة حزب العدالة والتنمية، قوله: "إن هذه الانتخابات هي، نصر للشعب التركي، وعندما تنتصر أنقرة تنتصر رام الله والقدس ودمشق".

لقد أضحى التفكير التركي على مستوى الشعب والقيادة يختلف في التعاطي تجاه حلفائه وخصوصاً إسرائيل، فالساسة الأتراك يحاولون التصرف بمنطق الدولة

العظمى التي ينبع قرارها خالص أَمن ذاتها دون الدوران في فلك أي سياسة أخرى تتبع لها، حتى تثبت رؤيتها الصادقة تجاه القضايا العالقة في الشرق الأوسط والتي تتدخل فيها مع الأطراف الدولية والإقليمية، لا سيما مع وضع سياسة العمق الاستراتيجي لوزير الخارجية أحمد داوود أوغلو موضع التنفيذ، الأمر الذي أعطى اللاعب التركي في المنطقة نقلة نوعية، وسمح لتركيا بصعود إقليمي تفاعلي غير صدامي.

ولعل الدراسة التي أصدرها معهد بيغن -السادات للدراسات الإستراتيجية في تل أبيب، والتي تشير إلى أن العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، من المستحيل أن تعود إلى ما كانت عليه سابقاً دليل واضح على التغير في منطق التفكير التركي، فالعلاقات التركية -الإسرائيلية باتت تشكل عبئاً على أنقرة، وبات الابتعاد عن إسرائيل وفق المنطق التركي الجديد أداة لتجاوز الشكوك التاريخية بين العرب والأتراك، كما أن المطالب التركية من إسرائيل لحل الأزمة العالقة بينهما (الاعتذار وتعويض أهالي ضحايا أسطول الحرية)، لن تغير من السياسة المعادية لإسرائيل والتي يقودها التيار الإسلامي بقيادة أردوغان، **(الحباشنة، 2011: 16)**

لذلك، يمكن القول بأن الحقبة القريبة الماضية حفلت بالعديد من المتغيرات التي طرأت على العلاقات التركية–الإسرائيلية، والتي جعلت من الأخيرة أقل أهمية في الحسبة الكلية الإستراتيجية للأتراك، وذلك لأسباب عدة، أهمها:

اولا: فقدان العدو المشترك:

فمع تطور العلاقات التركية–السورية بشكل دراماتيكي إيجابي وسريع، لم تعد أنقرة تنظر إلى دمشق كعدو يتطلب التعامل معه إنشاء علاقات أمنية قوية مع تل أبيب، وبالتالي فقدت إسرائيل ورقة. العدو المشترك الذي كانت تركيا تسعى إلى الإحاطة به عبر تحالف قوي معها **(باكير، 2010: 77).**

ثانيا: تجميد عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

إذ أدت تلك السياسة عملياً إلى التخلي عن فرضية أن التقارب مع إسرائيل، من شأنه أن يفتح البوابة الأوروبية أمام الانضمام التركي، أو أن يزيد من الضغط

الأمريكي على الأوروبيين على الأقل. في هذا المجال، ولذلك فقد أصبحت الورقة الإسرائيلية غير ذات معنى أو جدوى في ذلك الإطار **(باكير،2010: 77)**.

ثالثا: انخفاض القيمة التكنولوجية للأسلحة الإسرائيلية:

لقد تبين للعسكريين الأتراك أن بعض الصفقات العسكرية مع إسرائيل كانت دون مستوى الشروط الموضوعة أو المواصفات المتوقعة، وأن عدداً من الأسلحة التي تم شراؤها تعاني خللا، خاصة فيما يتعلق بصفقة طائرات الاستطلاع السابقة.

ومع تحسن الوضع الاقتصادي المحلي أصبح باستطاعة أنقرة الاستعاضة عن واردات الأسلحة الإسرائيلية، والبحث عن موردين آخرين وان كلفها ذلك المزيد من المال.

رابعا: التقارب التركي-الإيراني:

فقد أبرمت تركيا والبرازيل مع إيران اتفاقاً لحل أزمة الملف النووي الإيراني، وهو الاتفاق الذي اتهمه الغرب وإسرائيل بأنه يحتوي شقاً عسكرياً سرياً تسعى من خلاله إيران، والتي تعتبر العدو اللدود لإسرائيل، إلى حيازة القنبلة النووية، وقد أدى ذلك الاتفاق الذي وصفه رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بالخدعة، إلى تعميق هوة الخلاف بين إسرائيل وتركيا**(خماش: 2010، 36)**.

خامسا: تهاوي دور المؤسسة العسكرية التركية:

أدت التعديلات التي أجريت على الدستور التركي بعد استفتاء 12 أيلول/ سبتمبر2010م إلى تعزيز صلاحيات الحكومة، ومكنتها من اتخاذ القرارات الخاصة بالأمن القومي، كما أنها وضعت حداً لتقليد كان يقضي بأن يكون الأمين العام لمجلس الأمن القومي قائداً عسكرياً. فحسب التعديلات الدستورية الأخيرة أصبح يقف على راس تلك المؤسسة مدني، يعين بقرار من مجلس الوزراء. وبموافقة رئيس الجمهورية **(ابو سيف،2011:154)**

كما أدت التعديلات على وثيقة الأمن القومي أو ما يعرف ب(الكتاب الأحمر) إلى إلغاء "بروتوكول أماصيا"، الذي يمنح الجيش سلطة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية، دون إذن الحكومة، فمن المعروف أن الجيش التركي منح نفسه حق الوصاية

على الشعب والحكومة، منذ إعلان قيام الجمهورية التركية بصيغتها العلمانية في العام 1923 م**(ابو سيف،2011: 154)**

كما قدم أربعة من أكبر قادة الجيش (رئيس هيئة أركان القوات المسلحة وقادة القوات البرية والبحرية والجوية) استقالاتهم احتجاجاً على رفض الحكومة التركية إطلاق سراح الجنرالات والضباط المعتقلين على خلفية تحقيقات في اتهامهم بالتخطيط للإطاحة بحكومة العدالة والتنمية عام 2003م، ورفضها ترقيتهم بحسب مسارهم الوظيفي المعتاد. فالاستقالات الجماعية "النوعية" في حجمها وتوقيتها جاءت بعد احتجاج الجيش على اعتقال مئات من الضباط عام 2010م، لاتهامات بالتورط فيما أطلق عليه اسم "عملية المطرقة"، وهي مؤامرة تؤكد الحكومة التركية أن الجيش خطط لها عام 2003م لقلب نظام الحكم، وهو ما كشفت عنه التحقيقات مع أكثر من 250 شخصية عسكرية كانت معتقلة. ثم كانت قضية خلية "باليوز"، التي كانت تخطط لتفجير مساجد وأماكن عبادة وغيرها لنشر العنف في البلاد واعطاء الجيش مبررًا للتدخل **(ابو مطلق، 2011).** لذلك، فإن الخطوة التي أقدمت عليها هيئة أركان الجيش بالاستقالة، ما هي في الواقع سوى شكل رمزي للتعبير عن العجز عن المواجهة مع السلطة المدنية، التي أمست تتحكم بجميع مرافق الدولة بعد أن كانت أداة في يد العسكر.

سابعا: عودة تركيا إلى عمقها الاستراتيجي:

طوت تركيا الكثير من صفحات الماضي، فأنهت حالة العداء مع أرمينيا، وفكت الجمود مع سورية، وأرخت حبل التشدد مع الأكراد في الداخل، وأحدثت نقلة نوعية في علاقاتها مع جيرانها في المنطقة العربية، وفي منطقة القوقاز، وانطلقت بثقة عالية نحو العالم الإسلامي، وأصبحت لاعباً مؤثراً في الشرق والغرب. وهكذا، أصبحت تركيا حاضرة في كل الأزمات والملفات العالقة في العالم العربي،وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وعنيت باكراً بالوضع في العراق، وتدخلت إيجاباً في الأزمة بين بغداد ودمشق، ونجحت في عقد اتفاق للتعاون الإستراتيجي مع دول منطقة الخليج **(البرصان، 2008)**

فعندما تحررت تركيا من مواجهات الصراع الجغرافي السياسي للحرب الباردة بين الشرق والغرب، بدأت في إثبات وجودها، من خلال "جغرافيا العولمة"، حيث ما عاد من الممكن اعتبار تركيا طرفاً قصياً في إستراتيجية الغرب، وانما بوصفها دولة في المركز، لها عمقها الإستراتيجي، إذ أن هناك علاقة وثيقة بين الموقع الجغرافي للدولة وبين مستقبل قوتها ودورها السياسي. ويبدو أن هذا الوضع تحول بفعل التغييرات العميقة، التي طالت الخارطة السياسية الدولية، إلى ميزة ايجابية وفريدة، دفعت وستدفع تركيا للعب دور أهم إقليمي ودولي، مستقبلا**(ألفرا، 2010: 14).**

ولعل ذلك ما دفع بإسرائيل مؤخرًا التوجه نحو دول البلقان، كبديل عن تركيا حسب تصريحات ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي، قوله: "إنه يتوجب على إسرائيل العمل بسرعة فائقة، لمحاولة تعويض ما خسرته إسرائيل من مزايا بتراجع التحالف الاستراتيجي مع تركيا، وعلى رأس ذلك تعزيز العلاقات مع دول البلقان".وهناك مؤشرات إيجابية تجاه تعاون تلك الدول مع إسرائيل، وتضم تلك الدول كلاً من رومانيا التي فتحت مجالها الجوي أمام إسرائيل، وصربيا والجبل الأسود (مونتي نيغرو) ومقدونيا وكرواتيا **(ألفرا،2010: 14).**

ثامنا: تأثير القضية الفلسطينية على تركيا:

فالمتغيرات داخل إسرائيل في سياستها دفعت تجاه البرود في العلاقة بين أنقرة وتل أبيب، فبعد الانتخابات الإسرائيلية العامة التي أجريت في كانون ثانٍ /يناير 2009م، وأسفرت عن تشكيل حكومة إسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو، لم تدفع باتجاه تحسين الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة ولم توقف حصارها للقطاع، بل تزايدت وتيرة بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، والاعتداء على المقدسات الدينية الإسلامية، الأمر الذي زاد من حنق الشارع التركي تجاه إسرائيل، ودفع إلى زيادة حالة العداء والكراهية داخل المجتمع التركي. بالإضافة إلى أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون أول/ديسمبر 2008م، دفع بتركيا إلى إلغاء مناورات نسر الأناضول التي تشارك فيها إسرائيل، وقامت بإجراء مناورات عسكرية مع سورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما، وربط أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي إلغاء المناورات بالوضع في غزة، حيث قال في مقابلة خاصة

مع شبكة CNN الأمريكية، قوله: "إن تركيا منعت مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية لحلف شمال الأطلسي بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة" **(ابو مطلق، 78:2011).**

كما أكد ذلك أيضاً تصريحات رئيس الوزارء التركي أردوغان قوله: "إن تركيا منعت إسرائيل من المشاركة في المناورات العسكرية، بسبب قلق الرأي العام التركي بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة"

ولعل جذور أزمة العلاقات التركية الإسرائيلية، تمتد إلى أبعد من المواجهة التي حصلت بين رئيس الوزراء التركي أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، أثناء ندوة شاركا فيها في دافوس مع أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون وأمين عام الجامعة العربية عمرو موسى وهو ما تم الإشارة إليه مسبقاً، حيث تبادل أردوغان وبيريز عبارات قاسية، رأى فيها العديد من المراقبين خطراً حقيقياً على مستقبل العلاقات الإستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب. بل شكّل هذا الحادث المذكور سبباً للكشف عن عمق الأزمة الصامتة القائمة بين البلدين، مما يؤكد بأن القضية الفلسطينية كانت وما تزال ذا تأثير كبير على السياسة الخارجية التركية.

ولقد حاول الأتراك عبر المؤسسات الأهلية، فك الحصار عن غزة، فشارك العديد من الأتراك بأسطول الحرية عبر السفينة التركية مرمرة، بطاقمهم ومعوناتهم، الأمر الذي ولّد أزمة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات مع إسرائيل بعد مقتل تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن تلك السفينة، فإسرائيل قامت باقتحام تلك السفينة والاعتداء على أفرادها، مما أحدث شرخاً دموياً في العلاقات التركية-الإسرائيلية. ولقد قام وزير الخارجية أوغلو بتشبيه ذلك الحادث، بأنه بالنسبة للأتراك قد شكّل صدمة نفسية تماماً مثل أحداث 11 سبتمبر بالنسبة للأمريكان، وأضاف أوغلو بأن الشعب التركي قد تلقى الصدمة النفسية من دولة بأكملها وليس مجموعة من إرهابيين **(دلي،2011: 35).**

تاسعا: تحولات القضية الكردية:

كانت المتطلبات التركية تجاه الأكراد تقتضي أن تكون علاقات أنقرة الأمنية، والاستخبارية مع تل أبيب قوية، نظراً لقدرة الأخيرة على المساعدة في هذا الملف

بشكل فاعل، لا سيما إذا ما علمنا أن العديد من المعلومات تقاطعت حول دور مفترض لتل أبيب في القبض على المتمرد الكردي الأول عبد الله أوجلان في عملية كوماندوز في العام 1999 وتسليمه إلى السلطات التركية، لكن انفتاح تركيا اليوم على أكراد الداخل، وعلى أكراد الخارج عبر جيرانها الذين يشاركونها الحساسية الكردية، والتواصل المباشر مع أكراد العراق، أفقدا العامل الإسرائيلي دوره وأهميته **(باكير،2010: 77)**

إن هذا العامل يدل دلالة واضحة على مدى عمق الذكاء التركي والوعي السياسي الاستراتيجي لدى قادتها في العمل على تشكيل وجه تركيا الجديد، والعمل على استقلالية هذه الدولة في سياساتها الخارجية، كما يظهر هذا الوعي والذكاء السياسي في قضية الأكراد حيث كيف تترك تركيا لإسرائيل أن تتحكم في هذا الملف وأن تطلب مساعدتها في قضية تخص الأمن الوجودي والقومي لتركيا، وهي المعنية مباشرة في حل هذه القضية، بينما إسرائيل التي تبعد جغرافياً وقومياً عن الأكراد، كيف نسجت علاقات قوية جعلتها ورقة رابحة في الضغط على تركيا وجعلها في حاجة لها على الدوام. لذلك فإن تركيا أخذت بزمام الأمور بنفسها وقد أدركت مدى ضرورة التمتع بالثقة الذاتية، بسياستها وبعلاقاتها وبقدرتها على التحرك بتوازن مرن تستطيع من خلاله أن تكسب الأصدقاء أكثر من الأعداء، وأن تقوم بتسوية المشكلات المحيطة بها بأقل خسارة وتكلفة، ودون أن ترهن ذمتها لأحد ليضغط عليها أو يسوقها لوقائع لا ترغبها، وكم أثر هذا التفكير الإيجابي التركي على صورتها بطريقة فعالة، مما جعل العالم العربي ينظر بأهمية بالغة إلى الدور التركي الضروري، وتدرك تركيا كم من الأهمية ترسيخ العمق العربي والإسلامي لتركيا، وخلق العلاقات الإستراتيجية النابعة من الثقة المتبادلة دون المصلحة فقط.

إن المعيار الأساسي لتلك العلاقات هو ما يصب في مصلحة تركيا الداخلية، وهذا ما يعني بالدرجة الأول تجاه الرأي العام الداخلي، ثم الخارجية التي تجتهد تركيا عبر توظيف مكانتها الحضارية والتاريخية، وموقعها الجغرافي في المبادرة لتقديم الخدمات للدول المجاورة، والمبادرة للعمل على إيجاد شراكات عربية فاعلة ومهمة تمثل بعداً استراتيجيا من خلال الاتفاقيات الإقتصادية معها وتسهيل ذلك لوجستياً

بينهما، ما زاد ثقة تركيا بنجاح سياستها في العمل على إيجاد التوازن الإقليمي والتحرك في مسار تسوية الخلافات وكسب الأصدقاء لتأمين المحيط الحدودي التركي أولا، ثم وضع القدم التركية بكل ثبات في المنطقة العربية بكل الطرق والوسائل السياسية والإقتصادية والثقافية، تمهيداً من تركيا لفرض نفسها كبديل مرغوب من الأطراف الأخرى عن عدة أطراف إقليمية استمر العرب في الارتباط بهم سواء إسرائيل أو دولية مثل الولايات المتحدة، وهو ما دفع تركيا إلى طرد السفير الإسرائيلي في آب/ أغسطس 2011م لإدراكها مدى قوتها وقيمتها أمام تعنت إسرائيل ومدى حاجة الدول العربية لها في مواجهة الهيمنة الأمريكية والغربية.

الخاتمة والنتائج:

اثرت التحولات في السياسة الخارجية التركية على طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية لقد مرت العلاقات التركية - الإسرائيلية بمراحل متعددة أثرت وتأثرت بالعديد من العوامل الاقليمية والدولية التي ساهمت في إضعافها وأصابتها ببعض الفتور والتوتر، وفي فترات أخرى ساهمت عوامل في تمتينها وتقاربها بحيث وصلت إلى ذروتها.

أما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، فقد انتهجت الحكومة التركية مساراً جديداً في سياساتها الخارجية، وخاصة مع دول الجوار والتي تقوم على تصفير المشكلات وكسب جميع الدول المحيطة(الإقليمية)، سوف تفتح لها آفاقاً جديدة في التعامل مع العديد من الدول وخاصة في الجانب الاقتصادي، حيث أصبح معدل النمو الاقتصادي داخل تركيا أضعاف ما كان عليه سابقاً، خصوصاً بعد أن بدأت الاستثمارات العربية والأموال والودائع في الت وجه نحو تركيا. وعلى المستوى العسكري فإن الصادرات العسكرية الأمريكية إلى تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بلغت ثلاث أضعاف الصادرات الإسرائيلية، أي أن حكومة حزب العدالة والتنمية تحاول الخروج من تحت عباءات إسرائيل على المستوى الاقتصادي والعسكري وبالتالي ينتج عنه تحول في المصالح وينعكس على ذلك على استدامة هذه العلاقات وطبيعة مستواها.

تحافظ الحكومتين التركية والإسرائيلية على علاقاتهما السياسية والإقتصادية والعسكرية في جميع المجالات، إذ لم تقم تركيا بإلغاء أو تجميد عقود التسليح أو الدفاع أو التجارة مع إسرائيل وتؤكد جميع المعطيات إلى استمرار وتعزيز هذه العلاقة.

وبعد الاجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة ما هو اثر التحولات في السياسة التركية على العلاقات التركية الإسرائيلية خلال حكم حزب العدالة والتنمية التركي؟،توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، أهمها:

اولا: إن العلاقات التركية -الإسرائيلية لم تكن وليدة اعتراف تركيا بإسرائيل في 28 شباط/فبراير 1949م، بل تمتد إلى قبل ذلك بكثير. حيث بدأت تلك العلاقات قبل قيام الدولة القومية لدى الطرفين، عندما كانت تركيا مركزًا للدولة العثمانية وكانت إسرائيل منظمة صهيونية تسعى إلى قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

ثانيا: إن الأحزاب السياسية ذات الجذور الإسلامية في تركيا، لم تكن نبتة دخيلة أو طارئة على المجتمع، نبتت وفق فترات زمنية معينة أو نتيجة ظروف طارئة، كما لم يكن صراع التيار الإسلامي مع التيار العلماني بنخبتيه العسكرية والمدنية صرعاً عادياً. بل كان صراعاً عنيفاً وقوياً، أملت تفاعلاته قدرًا كبيرًا من التأثير والتأثر، وتركت تلك التفاعلات بصمات واضحة على مسيرة التيار الإسلامي في تركيا.

ثالثا: نجح حزب العدالة والتنمية التركي في الخروج من عباءة الأحزاب السياسية الإسلامية في تركيا ذات النهج الأربكاني، وتكوين منهج جديد في التعامل مع الواقع الجديد. الأمر الذي أثار سخط الأحزاب الإسلامية من جهة، والمؤسسة العلمانية العسكرية من جهة أخرى.

رابعا: هناك مجموعة من المحددات والعوامل حكمت العلاقات التركية-الإسرائيلية، سواءً على الصعيد الداخلي لكليهما أم على الصعيد الخارجي.

خامسا: إن وجود نقاط إلتقاء متعددة بين أنقرة وتل أبيب، في ظل وجود حالة من العداء مع دول الجوار العربي، دفعت بهما إلى العمل على إعادة هندسة الشرق الأوسط بما تمليه مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بالإضافة إلى ترتيب الأوضاع الأمنية والإقتصادية فيها، وممارسة الهيمنة العسكرية والإقتصادية،

وذلك من خلال التفوق العسكري، والتحكم بموارد المياه، وامتلاك التقنية الحديثة والخدمات المصرفية، وشبكة التأثيرات الدولية.

سادسا: إن الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية تدفع باتجاه تدعيم وتوثيق العلاقات التركية - الإسرائيلية، للمحافظة على مصالحهم في المنطقة.

سابعا: إن المؤسسة العلمانية، والتي يقودها الجيش التركي، من أشد الداعمين للتحالف مع إسرائيل، وان تحجيم دور تلك المؤسسة في الدولة سيدفع باتجاه فتور العلاقات التركية-الإسرائيلية.

ثامنا: ان فوز حزب العدالة والتنمية التركي وسيطرته على أنظمة الحكم في الدولة يدفع باتجاه تعزيز وتعزيز العلاقات التركية -العربية العمق العربي والإسلامي مع تركيا.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

أبو سيف، عاطف، وآخرون (2011): "**تقرير مدار الاستراتيجي 2011، المشهد الإسرائيلي في عام 2010**"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.

أبو مطلق، رائد (2011): **العلاقات التركية-الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

ألفر، يوسي **(2010): "العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

باكير، علي حسين **(2010):** "محددات فهم العلاقات التركية -الإسرائيلية"**، مجلة آراء، الإمارات**، مجلد 115، عدد2، ص65-79.

برصان، احمد (2008**)،** بعد دعمه منظمة ارغنيكون المتطرفة الموساد الإسرائيلي يسعى لاسقاط حكومة العدالة والتنمية في تركيا، **مجلة المجلة**، العدد 1505، ص10-25 ديسمبر.

البطنيجي، عياد **(2007): "التحالف السوري الإيراني، تاريخه، حاضره، مستقبله"،** عدد 2138، متوفر عبر: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=**

بووانو، إدريس (2005): "**إسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد "البدايات، المكونات، التحولات، المعادلات**"، مؤسسة الرسالة، سورية.

البياتي، علي(2001)، الحرب على غزة وقيادة تركيا للشرق. **مجلة الرائد**، مجلد3، العدد 38، 2-10.

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني.(2006): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

الحباشنة، صداح (2011)، العلاقات التركية الاسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة (2002-2010)، **دراسات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 38، العدد3، ص121-140 الجامعة الاردنية

حسين، غازي**(1999)،** تركيا والعرب وإسرائيل"، **مجلة الفكر السياسي**، مجلد15، عدد2، 130-168، دمشق.

الحمداني، قحطان سليمان (2004)، **الأساس في العلوم السياسية**،: دار مجدلاوي، عمان، الاردن.

خماش، رنا (2010): **العلاقات التركية -الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية،** مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان

درويش، فتحي (2010)، **العلاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية الدوافع والاهداف،** المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

دلي، خورشيد **(2011):** "تركيا والنووي الإيراني: جدل الدور والمصالح"**، مجلة الوحدة الإسلامية**، مجلد 19، العدد4، ص99-121، لبنان.

دلي، خورشيد حسين (1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

الدوداني، محمد محمود **(2006): "العلاقات التركية-الإسرائيلية 1949-1960،** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة.

دورتي، جيمس،(1985) **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة وليد عبد الحي، 1985، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

الرشدان، عبد الفتاح **(2001):** "التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ومخاطره على الوطن العربي"**، مجلة شؤون عربية**، القاهرة.

سرور، عبد الناصر **(2007):** "التعاون الإسرائيلي -التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"**، مجلة الجامعة الإسلامية**، غزة.

صالح، محسن، وآخرون (2008): **"التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 "،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صالح، محسن، وآخرون (2009): "**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صالح، محسن، وآخرون (2006): "**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صالح، محسن، وآخرون **(2010) "أسطول الحريـة وكـسر الحـصار: التـداعيات والاحتمـالات"،** التقـدير الاسـتراتيجي (25)، مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشارات، بيروت.

صالح، محسن، وآخرون **(2010 أ): "الدور التركي في المنطقة تأثيره على القضية الفلسطينية"،** تقرير استراتيجي (22)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

صالح، محسن، وآخرون **(2010 ب): "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

الضميري، عماد (2002)، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان.

عبد العاطي، محمد **(2009): "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج"،** مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة

عبد العزيز، اسامه**(2010)،** "إسرائيل تعتذر لتركيا عن سوء معاملة سفيرها"، نشر بتاريخ 14-1-2010، **صحيفة الأهرام اليومي**، القاهرة.

عبد الفتاح، بشير(2010 **)،** أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية**، السياسة الدولية،** العدد 179، يناير، المجلد 45، ص**.**135

عبد القادر، نازر(2010)، العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة، **مجلة الدفاع الوطني**، موقع الجيش اللبناني، العدد182، المجلد35، ص 124-148.

عبيد، إبراهيم (2008**):تطور العلاقات الإسرائيلية-التركية وتداعياتها (1991-2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس.

العزاوي، وصال **(2000):** "تطور التحالف التركي-الإسرائيلي والأمن العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد77، مجلد22، ص24-33، عمان.

عطوان، عبد الباري**(2009)،** الأمن القومي العربي المستباح، نشر بتاريخ 28-3-2009**، صحيفة القدس العربي**، لندن.

العقابي،علي عوده(1996)، **العلاقات السياسية الدولية،دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

علي، سليم كاطع،**(2010) "الأزمة الكردية وأثرها على العلاقات الأمريكية-التركية":**

عودة، جهاد **(2003):** "التحالف العسكري الإسرائيلي-التركي"**، مجلة السياسة الدولية**، القاهرة.

الغنوشي، راشد (2003): **قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية**، موقع راشد الغنوشي: متوفر عبر: http://www.ghannoushi.net

فودة، محمد **(2000):** "اتفاق التعاون العسكري المشترك التركي -الإسرائيلي"**، مجلة الدفاع الوطني**،العدد8، المجلد9، ص31-42، بيروت.

فياض، خالد **(1997):** "العلاقات التركية -الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان"**، مجلة السياسة الدولية**، العدد11، المجلد8، ص12-17، القاهرة.

كشك، أشرف عبد الحميد **(1996):** "الاتفاق التركي-الإسرائيلي والأمن العربي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد22، المجلد14، ص222-233، بيروت.

الكيلاني، هيثم **(1999):** "الاتفاق التركي-الإسرائيلي"، **مجلة الحرس الوطني**، العدد18، المجلد36، ص321-326، لبنان.

كيوان، مأمون **(1999):** "التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي والتحول إلى نظام امني إقليمي"**، مجلة شؤون الأوسط**، العدد11، المجلد12، ص89-103، عمان.

ليندنشتراوس، غاليا (2010): "**فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على إسرائيل"،** ترجمة: يوسف غنيم، هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، ا رم الله.

محمد، محمود صافي (2008): **العلاقات التركية-الإسرائيلية في الفترة من عام 1996 إلى عام 2006م،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

محمود، معين. (2009): **إسرائيل واختراق جبهة آسيا**، مركز باحث للدراسات، بيروت.

المديني، توفيق(2009)، **السياسة التركية تجاه إسرائيل تغيير مؤقت ام احياء لدور تاريخي**، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، العدد السادس والتسعون، كانون اول- ديسمبر 2009م.

معوض، جلال **(1996):** العلاقات التركية -الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات**، مجلة شؤون عربية**، العدد44، المجلد20، ص119-128، القاهرة**.**

معوض، جلال **(1998):** "التعاون التركي-الإسرائيلي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد11، المجلد9، ص12-17، بيروت.

مقلد،إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة**، دار السلاسل.

ممدوح، أحمد.(2009): **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل (1996** -2009) المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر.

منذر، محمد(2002)، **مبادئ العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.بيروت.

منير، شيما أحمد(2009)، مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة**، جريدة الشرق الأوسط**،23 /أكتوبر، العدد 11287.

نور الدين، محمد" (1997) **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات"**، دار رياض الريس للنشر، بيروت.

نور الدين، محمد (2004): الإستراتيجية التركية الجديدة (حوار مع أحمد داوود أوغلو)، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 116، ص114، خريف2004.

نور الدين، محمد (2005): العلاقات التركية الإسرائيلية، مرحلة جديدة، **جريدة الشرق،** الدوحة، نشر بتاريخ 9-1-2005م، الصفحة 3.

نور الدين، محمد(**1998**) "**تركيا الجمهورية الحائرة،** مركز الدراسات للبحوث والتوثيق، الطبعة الاولى.

نور الدين، محمد(**2010أ):** "تركيا بين العرب وإسرائيل: عامل توازن"**، مجلة شئون عربية،** العدد114، المجلد88، ص128-132، بيروت.

نور الدين، محمد(**2010ب):** مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين**، مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد 33، مجلد77، ص133-135، بيروت.

نوري، قيس(**2000):** "الدور الإقليمي التركي وتأثيره على الأمن القومي العربي: التعاون التركي-الإسرائيلي نموذجاً"، **مجلة دراسات اجتماعية،** العدد79، المجلد35، ص222-225، قطر**.**

الهواري، عبد الرحمن رشدي **(1997):** "المحور الإسرائيلي التركي والتطلعات التركية في شمال العراق"**، مجلة الدفاع**، العدد11، المجلد14، ص14-18، بيروت**.**

يافوز، حاقان **(1998)** "العلاقات التركية -الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية"**، مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد2، المجلد7، ص4-11، بيروت.

ب-المراجع باللغة الانجليزية-

Hazbai, Pemra (2004): "**Political troubles between Turkey and Israel**", The Washington Institute for Near East Policy, Available on: http://www.washingtoninstitute.org/print.php?template=C05&CID=21

Pamukcu, Konuralp (2010) "**Water-Relate Cooperation Between Turkey and Israel"**, look: Available on: http://meria.idc.ac.il/books/water-coop.html